جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إنعكاسات تغيير سعر الصرف على المتغيرات الإقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة (2020/1990)

دراسة تحليلية

إعداد الطالبتين:

/ الخنساء بلال

/ مبروكة ليحيو

تحت إشراف الدكتور:

الأخضر بن عمر

أمام اللجنة المكونة من السادة

د/بغداد بنين	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
د/ الأخضر بن عمر	أستاذ محاضر(أ)	مشرفا ومقررا
د/خليفة عزي	أستاذ محاضر(أ)	مناقشا

الموسم الجامعي: 2022/2021

سورة الإخلاص

الإهداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

شرف عظيم لي أن أهدي هذا العمل المتواضع إلى

من حملتني وهنا على وهن، وربتني فأحسنت تربيتي، وجعل الله الجنة تحت قدميها أمي حفظها الله وأطال في عمرها

إلى الذي ألبسني ثوب المعرفة، ورمى بي إلى شاطئ العلم والأمان أبي العزيز أبقاه الله لنا وأطال في عمره

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى عائلة "ليحيو "

إلى خطيبي "فيصل "

إلى كل أصدقائي زملائي في الدراسة وخاصة إلى زميلتي "بلال الخنساء"

مبروكة ليحيو

الإهـــــــداء

إلى من لم يعرف دعاؤهما حدودا ولا عطاؤهما قيودا

من كانت الشمعة التي تحترق لتنير دربي وسهرت الليالي من أجلي

رمز الحب والحنان نبع العطاء و الإلهام قرة عيني أمي الحبيبة فضيلة حفظها الله

ومن مهد لي طريق النجاح ورسخ في عقلي معاني الكفاح

إلى من فرش لي دروب الحياة صبرا حبيب القلب وبر الأمان صاحب القلب الكبير

أبي الغالي محمد أطال الله في عمره

إلى سندي مصدر قوتي وكبريائي إلى فخري واعتزازي إخوتي عيسى، مونيه

متمنية لهما الذرية الصالحة وإلى ضياء الدين الذي أتمنى له النجاح في شهادة البكالوريا

آية، إيناس، إيثار، آلاء التي أتمنى لها التوفيق في مشوارها الدراسي وإلى

كتكوت البيت عبد الرزاق أتمنى له النجاح

وإلى كل من يحمل لقب بلال بدون استثناء

إلى قرة عيني ابنة أخي جوري أتمنى لها الصحة والعافية وطوال العمر

والي خديجة زوجة أخي أتمنى لها طوال العمر والهناء

إلى قرة عيني وبلسم روحي ابنة أختي رحيل مرزوق والكتكوت أحمد مسعود

أتمنى لهما الصحة والعافية

إلى من جمعتني بهم أصدق المشاعر وأحلى الذكريات صديقاتي. أشواق بلال.

مبروكة ليحيو

الخـنســاء بلال

كلمة شكر

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العقل وأرشدنا إلى طريق العلم وهدانا إلى ما فيه الصلاح والثبات وجعل من الصعب هين وأمدنا بتوفيق منه لإتمام هذا العمل له جل جلاله حمدا يليق بجلال وجهه وفضله علينا وعلى الناس أجمعين.

ألف شكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور **"الأخضر بن عمر"** الذي نكن له فائق التقدير والاحترام وألف شكرا إلى من قيل فيهم ومن علمني "حرفا صرت له عبدا" جميع الأساتذة الذين ساهموا في تكويننا طيلة مشوارنا الدراسي.

وباقة إمتنان وعرفان إلى كل من ساعدنا في إعداد هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال البيانية	III
قائمة الملاحق	VI
المقدمة العامة	6
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف	
تمهيد	12
المبحث الأول: ماهية سعر الصرف	13
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف	13
المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف	13
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سعر الصرف	15
المطلب الرابع: سعر الصرف كسياسة إقتصادية (الأدوات – الأهداف)	16
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف	19
المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية	19
المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة	26
المطلب الثالث: نظرية كفاءة السوق	23
المطلب الرابع: نظرية كمية النقود	25
المبحث الثالث: أنظمة وأسواق الصرف	29
المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف الثابتة	29

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف المرنة	**32**
المطلب الثالث: التصنيفات الحديثة لسعر الصرف	**34**
المطلب الرابع: أسواق سعر الصرف	**41**
خلاصة الفصل الأول	**42**
الفصل الثاني تطور سعر الصرف في الجزائر	
تمهيد	**47**
المبحث الأول: مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر	**48**
المطلب الأول: المرحلة الأولى 1962 إلى 1973	**48**
المطلب الثاني: المرحلة الثانية 1974 إلى 1986	**49**
المطلب الثالث: المرحلة الثالثة 1986 إلى 1994	**49**
المطلب الرابع: المرحلة الرابعة 1994 إلى يومنا هذا	**50**
المبحث الثاني: الإصلاحات المصرفية في مجال سعر الصرف	**52**
المطلب الأول: أسباب اختلال سعر الصرف الدينار الجزائري	**52**
المطلب الثاني: إصلاح نظام الصرف	**53**
المطلب الثالث: سعر الصرف الموازي في الجزائر	**55**
المبحث الثالث: الرقابة على الصرف وتحرير سعر الصرف في الجزائر	**57**
المطلب الأول: مفهوم الرقابة على الصرف	**57**
المطلب الثاني: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر	**58**
المطلب الثالث: تحرير سعر صرف الدينار الجزائري	**51**
خلاصة الفصل الثاني	**65**
الفصل الثالث أثر تقلبات سعر الصرف على المتغيرات الكلية	
تمهيد	**67**
المبحث الأول: أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات	**68**

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية	**68**
المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على ميزان التجاري	**70**
المطلب الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على العمليات الرأسمالية	**77**
المبحث الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي	**86**
المطلب الأول: الأثر على الموازنة العامة للدولة	**86**
المطلب الثاني: الأثر على معدل التضخم	**90**
المطلب الثالث: الأثر على النمو الاقتصادي	**95**
المبحث الثالث: سياسة بنك الجزائر في الحد من تقلبات أسعار سعر الصرف	**99**
المطلب الأول: منهج المرونات	**99**
المطلب الثاني: منهج الاستيعاب	**102**
المطلب الثالث: الإجراءات المكملة لتقليل تغيرات أسعار الصرف	**103**
خلاصة الفصل الثالث	**107**
خاتمة	**110**
ملخص	**112**
قائمة المراجع	**114**
قائمة الملاحق	**123**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	أنظمة الصرف ووضعية متغيرات لأسعار الصرف وفق تصنيف Levy- yeyat Sturzenegger	39
02	تصنيف LYS	40
03	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (2020/1990)	51
04	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والسوق الموازي	58
05	تطور الميزان التجاري للجزائر بالتغيير في سعر الصرف للفترة (2000/1990)	71
06	تطور الميزان التجاري للجزائر بتغيرات في سعر الصرف للفترة (2020/2001)	73
07	تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (1990-2020)	75
08	تغيرات سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية	77
09	تطور قيمة احتياطي الصرف بالدولار للفترة (1990-2020)	80
10	تطور الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة (1990-2020)	84
11	تطور الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر (2020/1990)	87
12	تطور معدل التضخم في الجزائر بالتغير في سعر الصرف خلال الفترة (1990-2000)	92
13	تطور معدل التضخم في الجزائر بالتغير في سعر الصرف للفترة (2001-2020)	93
14	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بالتغير في سعر الصرف خلال الفترة 1990-2000	96
15	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بالتغير في سعر الصرف خلال الفترة 2001-2020	98
16	تطور حصيلة الصادرات خارج المحروقات تبعا لتطورات أسعار الصرف للفترة (2001/1990)	100

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	العلاقة بين كمية النقود ومستوي الاسعار	**27**
02	كيفية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر	**70**
03	تمثيل بياني لتغيير الصادرات والواردات في الجزائرخلال الفترة (2000/199)	**73**
04	تمثيل بياني يمثل احتياطي الصرف للجزائر من 2007 إلى 2019	**81**
05	تطور الإيرادات والنفقات العامة للجزائر خلال الفترة 1990-2020	**90**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	ميزان المدفوعات الجزائر خلال الفترة 1990-1999	123
02	ميزان المدفوعات الجزائر خلال الفترة 2000 -2010	124
03	ميزان المدفوعات الجزائر خلال الفترة 2015- 2017	125
04	هيكل الصادرات والواردات للجزائر خلال الفترة 2011-2015	126
05	هيكل الصادرات والواردات للجزائر خلال الفترة2017-2019	127

مقدمة

مقدمة

يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية للمؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية لاسيما تسارع دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية ,لذلك يظهر هذا السعر مختلفا اختلافا جذريا في مضمونه ومدلوله عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى التبادل، ويحتل سعر الصرف حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية، حيث يعتبر الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، فهو يحدد قوة العملة وأهميتها الدولية من خلال كونها تتمتع بالاستقرار النسبي وتحتل مكانة كبيرة في التجارة الدولية وتحظى بالقبول الدولي عند تسوية المعاملات الخارجية بها، وبما أن معظم الاقتصاديات مفتوحة على العالم الخارجي فإن هذا يتطلب إنشاء إطار يتم فيه تحديد سعر الصرف من خلال التبادل بين وحدات النقد المحلي ووحدات النقد الأجنبي وبذلك ظهر مفهوم سوق الصرف الأجنبي الذي يتحدد فيه سعر العملة بوصفها سلعة تباع وتشترى حسب قانون العرض والطلب، فبوجود هذه السوق أصبح سعر الصرف يتعرض للعديد من التقلبات الناتجة مبدئيا عن مرونة نظام الصرف.

وفي هذا السياق ظهرت العديد من النظريات التي حاولت إعطاء تفسير لهذه التقلبات فيظل الترابط الوثيق بين السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية لدول العالم، وأظهرت الدراسات وجود عدة تأثيرات متبادلة بين تقلبات سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي، حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المتغيرات التي أخذت حيزا كبيرا من اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية، لماله من أثر على تطور ورفاه المجتمعات من خلال زيادة الإنتاج الوطني، كما تعد مشكلة ارتفاع معدلات التضخم مشكلة عالمية تعاني منها جميع دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، فهي إحدى أبرز التحديات التي يواجهها صانعوا السياسات النقدية، ويعتبر نتاج للارتفاع الملموس والمستمر في المستوى العام للأسعار.

وكباقي دول العالم سعت الجزائر لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ومعدلات تضخم معقولة والعمل إعادة التوازن بين الإيرادات والنفقات والقضاء على شبح المديونية والمحافظة على احتياطات الصرف من خلال إتباع سياسة سعر صرف تأثر تأثيرا ايجابيا على مؤشرات الاقتصاد الكلي, ورفعت احتكار التجارة الخارجية ,وطبقت إصلاحات وتعديلات كانت قد فرضتها ظروف العولمة والتحرر المالي خاصة بعد لجوئها إلى صندوق النقد الدولي ,أصبح الاقتصاد الجزائري أكثر حساسية للظروف الاقتصادية الخارجية ولتقلبات أسعار الصرف العالمية، وحاولت الجزائر منذ أن بدأت تعاني الاختلال في ميزان مدفوعاتها تجنب الوضعية السيئة لمؤشراتها الاقتصادية واتخاذ الإجراءات النقدية والمالية الملائمة التي تتماشى ووضعيتها المالية، فكان من الضروري تشجيع الإنتاج خارج نطاق المحروقات، وتطبيق سياسة صرف فعالة لدعم مرونة الصادرات الجزائرية وبالتالي جذب فرص استثمارية من الخارج وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة مع الحد من مشاكل التضخم وفي ظل هذه التطورات برزت عدة علاقات بين كل من سعر صرف الدينار الجزائري ومتغيرات الاقتصاد الكلي.

1. طرح الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما هي انعكاسات تقلبات أسعار الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 1990-2020؟

➢ **الأسئلة الفرعية:**

1. ما هو سعر الصرف؟ ماهي أهم التصنيفات الحديثة له؟
2. ما هي أهم مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر؟
3. ما هو أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية؟
4. ماهي الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر للحد من تقلبات سعر الصرف؟

2. فرضيات الدراسة: وللإجابة على هذه التساؤلات يمكن طرح الفرضيات التالية:

1. يعتبر سعر الصرف مؤشر اقتصادي كلي هام لمعرفة وضعية محليا وخارجيا.

من أهم التصنيفات الحديثة له نذكر:

1. **Levy yeyati – strusnegger 2002**
2. **Otker-Bubula 2002**
3. **Reinhart –Rogoff 2004**
4. **Hagen-z 2005**

2. شهد نظام صرف الدينار عدة تطورات ترمى في مجملها مسايرة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية كله قصد رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي وعلى رأسها تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام.
3. يوثر سعر الدينار الجزائري علي المتغيرات الاقتصادية الكلية فيما يخص كل من رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات؟
4. من أهم الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر تنشيط سعر الصرف وتعديل نظام الصرف وجلب العملات الأجنبية .....الخ

3. مبررات اختيار الموضوع: تتمثل أهم مبررات التي أدت إلى اختيار الموضوع فيما يلي:

- تنمية المعرفة الذاتية
- التطرق إلى وضعية الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي، مع تسليط الضوء على سياسة سعر صرف الدينار الجزائري
- الرغبة العلمية في فهم موضوع سعر الصرف.

4. أهداف الدراسة:

نهدف من خلال الدراسة تحقيق جملة من الأهداف نبرزها كالتالي:

✓ محاولة تحليل تطور المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

- ✓ معرفة أنظمة الصرف التي طبقت في الجزائر وانعكاسها على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.
- ✓ تسليط الضوء على سعر الصرف بين سعر والنظريات المفسر له وأنظمته.

5. **أهمية الدراسة:** تكمن أهميته أن سعر الصرف تأثير مباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية، كما أن سعر الصرف يحظى باهتمام كبير من قبل الدول، وأنه أداة ربط بين الاقتصاد وباقي الاقتصاديات، وفضلا عن أن التقلبات العالمية في أسعار الصرف، خاصة بعد ظهور العملة الأوروبية اليورو التي تنافس الدولار وتؤثر على اقتصاديات البلدان مثل الجزائر.
6. **حدود الدراسة:** حددت الدراسة في إطار مكاني وزماني، حيث حصرت الجزائر في الجزائر قصد إبراز التأثيرات التي تحدثها تغيرات سعر الصرف.

أما بالنسبة للإطار الزماني من1990 إلى 2020 وتم إعتماد هذه الفترة كونها تتماشي مع سياسة الانفتاح الدولي والاندماج في الاقتصاد العالمي والإصلاحات والتدابير التي مست السياسة الاقتصادية الكلية أهمها برامج الانتعاش الاقتصادي.

7. **منهجية الدراسة:** من أجل الإلمام بالدراسة والإجابة على التساؤلات السابقة، واختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة استخدمنا عدة مناهج في البحث هي:

- ✓ المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف وتفسير الظاهرة واستخلاص النتائج حيث تم استخدامه في الجانب النظري لدراسة عندما تطرقنا إلى متغيرات الاقتصاد الكلي والعلاقة التي تجمع بينهما، وأيضا في الجانب التطبيقي عند التعرض إلى سياسة سعر صرف الدينار الجزائري

8. **الدراسات السابقة:**

أ. **بوزيان بوزيد** تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص نقود ومالية عن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة للسنة الجامعية 2014- 2015 تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح الآثار الناجمة عن تغيرات أسعار صرف العملات الرئيسية على الاحتياطات الوطنية في الجزائر، وتم إتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري والتحليلي في الجانب التطبيقي، وتوصلت الدراسة إلى أن تقلبات أسعار صرف الدولار والأورو تؤدي إلى خسائر مالية معتبرة يتكبدها الاقتصاد الجزائري والتي تمثل أساسا في تآكل احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر.

ب. **سحاب نادية**، التوازن النقدي وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2006) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص الإحصاء والاقتصاد التطبيقي عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة أم البواقي للسنة الجامعية 2008-2009 تهدف الدراسة لمعرفة محددات سعر الصرف المتمثلة في العرض النقدي الحقيقي النسبي والدخل الحقيقي النسبي ومعدلات الفائدة النسبية ومعدلات التضخم النسبية، ورصيد الحساب الجاري المحلي والأجنبي وخلصت الدراسه في الأخير إلى أنه توجد علاقة بين هذه

المتغيرات وسعر الصرف حيث أوضحت نتائج التقدير تفوق الأثر الحقيقي للدخل على الأثر النقدي.

ج. **إسماعيل بن قانة وعيسى بهدي**، بعنوان قياس أثر اختل السعر الصرف على متغيرات نموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2012, مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2014,14 وتهدف هذه الدراسة إلى متابعة تطور سلوك سعر الصرف منذ 1970 إلى غاية 2012 وذلك من خلال دراسة أثر ذلك على متغيرات كلية لنموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري.

9. صعوبات البحث: تم مواجهة جملة من العوائق والصعوبات تتمثل فيما يلي:

- ✓ صعوبة الحصول على معلومات والإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.

10. هيكل الدراسة: تضمنت الدراسة ثلاث فصول تتناول كل منها ما يلي:

الفصل الأول الذي كان بعنوان الإطار المفاهيمي لسعر الصرف تضمن ثلاث مباحث.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف وتضمن مفهوم سعر الصرف وأهم أنواعه والعوامل المؤثر عليه وسعر الصرف كسياسة اقتصادية.

أما المبحث فتطرقنا إلى أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف منها نظرية تعادل القوة الشرائية وأسعار الفائدة وكذا كفاءة السوق وكمية النقود أما المبحث الثالث والأخير تم التطرق إلى أنظمة الصرف والتصنيفات الحديثة لأنظمة الصرف وأسواق الصرف.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان تطور سعر الصرف في الجزائر وأيضا تضمن ثلاث مباحث تم التطرق من خلالها إلى مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر والإصلاحات المصرفية في مجال سعر الصرف وأخير الرقابة على الصرف وتحرير سعر الصرف في الجزائر.

أما الفصل الثالث فكان بعنوان أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 1990- 2020 وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تضمنت أثر تغير سعر الصرف على كل من ميزان الدفوعات والميزان التجاري وعلى العمليات الرأسمالية (الاحتياطات والديون الخارجية) وكذا التضخم والنمو الاقتصادي والموازنة العامة أما المبحث الثالث تطرقنا إلى سياسة بنك الجزائر للحد من تقلبات أسعار الصرف من خلال منهج المرونات ومنهج الاستيعاب والإجراءات المكملة لتقليل من تغيرات أسعار الصرف من خلال جلب العملات وتنشط سوق الصرف ..... الخ.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

للسر المصرفي

تمهيد

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم فهو يمثل حلقة ربط بين أسعار البيع والتكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوي الدولي.

إن أهمية هذا السعر لا تكمن فقط في أسواق السلع بل تصل إلى أسواق رأس المال وعوامل الإنتاج وما يرتبط بذلك من آثار ارتدادية أو انعكاسية على جل المتغيرات الاقتصادية، ولذلك يمكن اعتبار من أهم الأسعار المستخدمة كأداة للسياسة الاقتصادية بشكل مرضى وفعال , يمكن من تحسين القدرة التنافسية للدولة وما يترتب على ذلك من تحقيق نتائج توسعية في مجال الإنتاج والعمالة والنمو شكل عام وفي حال استخدام هذا السعر بشكل غير مناسب فإنه يؤدي إلى ازدياد تدهور القدرة التنافسية للدولة وما يرتبط بذلك من انعكاسات انكماشية على الاقتصاد في كامل جوانبه وفي هذا المنطلق سنتطرق في الفصل الأول إلى ماهية سعر الصرف.

1 المبحث الأول: ماهية سعر الصرف:

إن تطور المبادلات التجارية الدولية مرتبط إلى حد بعيد بتطور النظام النقدي الدولي، هذا الأخير يعتمد أساسا على آلية سعر الصرف، والتي على أساسها يتم تحديد قيمة العملات. يستخدم سعر الصرف كأداة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال تداول هذا العملات داخل أسواق تعرف بأسواق الصرف الأجنبي، ومن خلال هذا المبحث سوف نتناول ماهية سعر الصرف.

1.1 المطلب الأول مفهوم سعر الصرف:

هناك عدة تعاريف لسعر الصرف نذكر منها يلي:

- **التعريف الأول:** " يعرف سعر الصرف على أنه أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها[1].
- **التعريف الثاني:** " يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخر[2].
- **التعريف الثالث:** " يعرف سعر الصرف هو أداة الربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعار السلع في الإقتصاد العالمي[3].
- **التعريف الرابع:** "يمكن تعريفه أيضا على أنه نسبة مبادلة عملة أخرى حيث تعد إحدى العملتين سلعة وتعتبر الأخرى السعر النقدي لها[4].

1.2 المطلب الثاني أنواع سعر الصرف:

توجد عدة أنواع لسعر الصرف من أهمها سعر الصرف الإسمي، وسعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي والتي سوف نتطرق إليها كآلاتي:

أولا: سعر الصرف الإسمي: هو مقياس لعملة إحدى البلدان والتي يمكن استبدالها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما وفقا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف وفي لحظة

---

[1] أحمد بودودة وفاء، أثر سياسة سعر الصرف على اختلال التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري (1990–2009)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أم البواقي 2013–2014,ص 50

[2] الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية، الجزائر ,2009,ص10

[3] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ,2005,ص96.

[4] مصطفي بن شلاط، دراسة قياسية لتحديد سعر الصرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4العدد 7 ص111.

زمنية، ولهذا يمكن أن نقول إن سعر الصرف يتغير تبعا لتغير ظروف العرض والطلب وبدلالة نظام الصرف المعتمد في الدولة[5].

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي: يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة سعر مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقياسا بعملة مشتركة، أو هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يعد مؤشرا مناسبا يقيس لنا القدرة التنافسية لإقتصاد ما مقارنة بالشريك التجاري المعني فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:

$$\mathrm{TCR} = \frac{TCN/Pdz}{1\$PUS} = \frac{TCN \times PUS}{Pdz}$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي
TCN: سعر الصرف الاسمي
Pus: مؤشر الأسعار بأمريكا
Pdz: مؤشر الأسعار بالجزائر

القدرة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا **1 $/ Pus** تعطينا أما **TCN/Pdz** فتعطينا القدرة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القدرة الشرائية في أمريكا والقدرة الشرائية في الجزائر، وكلما إرتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر[6].

ثالثا: سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي، عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر **لا سبيرز** للأرقام القياسية[7].

---

[5]أمين غلوبال، أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990–2015,مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي سنة 2015–2016,ص4

[6]بالهواري فطيمة، أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في الجزائر خلال فترة 1990–2016 , مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، سنة 2017\2018 ص7.

[7]جمال يعقوب وآخرون، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر للفترة 1988–2010 ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس أكاديمي في علوم التسيير وعلوم تجارية، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2012\2013,ص 24.

رابعا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي: الوقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل الأسمى إلى التصحيح بإزالة تغيرات الأسعار النسبية[8].

1.3 المطلب الثالث العوامل المؤثرة على سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف عنصر محوري في اقتصاديات المالية الدولية وفي الإقتصاد ككل، كما يعتبر العنصر القطب في الفكر المالي الحديث ولكن هناك بعض العوامل تؤثر به وهي كالتالي.

أولا: التغير في الميزان التجاري: توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف عملة البلد فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها ،وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري ،وفى هذه الحالة ومن اجل العودة إلى حالة التوازن لابد من العمل على تشجيع الإستيراد من الخارج ،أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن يكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسيع الصادرات مقابل تقليص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري ،وغالبا ما ينتج عن هذا الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان، وما يمكن استنتاجه هو أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية بالميزان التجاري، فكلما كان التصدير أكبر من الإستيراد كلما أدى ذلك إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة وزيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية[9].

ثانيا: التغير في أسعار الفائدة: يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة الطلب على العملة النقدية ومن ثم ترتفع قيمتها و العكس صحيح وتجدر الإشارة إلى أن أسعار الفائدة الرسمية على العملات النقدية الرئيسية في العالم تأثرت بالأزمة المالية التي احتاجت جنوب شرق أسيا عام **1997** و روسيا عام **1998** وهددت بعض الاقتصادات في الدول الصناعية الرئيسية ذات العلاقة الوثيقة بالدولي الأسيوية[10].

ثالثا: التضخم المحلي والعالمي: إن التضخم يعد أحد العوامل المؤثرة في السعر الصرف وان العلاقة بينهما تأتي من عدة قنوات أهمها:

- القناة التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية، حيث أن سعر الصرف للعملة المحلية مقابلة العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الاسعار.

---

[8] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص106

[9] دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان التجاري وسبيل علاجها "دراسة حالة الجزائر «اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2015/2014، ص39.

[10] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، طبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن 2011، ص، ص 81،83

- القناة الأخرى هي تخفيض قيمة العملة، أي رفع سعر الصرف، والذي يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة إرتفاع السلع المستوردة بالعملة المحلية، ويتعداه التأثير إلى الأجور.

إن تأثير ارتفاع مستوى للأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الإستيراد والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي، مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع، ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل التي تؤثر تحديد سعر الصرف[11].

رابعا: التدخلات الحكومية: تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي للعملة تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حاله تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها، ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة الانكماشية أو التضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة، لتجنب تنامي القوي التضخمية في السوق الداخلي، كما يسمح باستقرار العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الثقة ببقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها[12].

خامسا العوامل السياسية والعسكرية: يتأثر سعر الصرف بالاضطرابات السياسية فمن منطلق المقولة التي تقول إن رأس المال جبان فإن أي اضطراب سيؤثر على تدفقات رأس المال من وإلى الدولة، وتحجم رؤوس الأموال عن التوجه إلى المناطق التي يشوبها وعدم الاضطراب وعدم الاستقرار[13].

1.4 المطلب الرابع: سعر الصرف كسياسة إقتصادية (الأدوات، الأهداف):

1.4.1 الفرع الأول: أدوات سعر الصرف:

أولا: إقامة سعر صرف متعدد: يهدف هذا التدبير إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأعراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو إعتماد نظام ثاني أو أكبر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

---

[11] عبد المنعم السيد على وعبد الرحمان حبيب، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلدان العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت 1986، ص7.

[12] محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف الاسكندرية، مصر، 2004، ص 64

[13] درقال يمينة، دراسة تقلبات اسعار الصرف في المدى القصير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ابى بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ،2010-2011، ص13.

ترجع فكرة تعدد أسعار الصرف إلى ألمانيا، حيث اضطرب رغبة في تحقيق التزاماتها الدولية بعد عام1932الى أن تسمح للأجانب ببيع حقوقهم وفقا لأسعار صرف مختلفة بحسب الغرض الذي تستخدم فيه هذه الحقوق ولذلك وجدة عدة أنواع من المارك الألماني لها أسعار مختلفة.

ولما كان لتعدد سعر الصرف آثار تنعكس على هيكل الاقتصاد القومي فإنه يحسن أن تقوم سياسة التعدد على أساس أهمية السلع فحسب، بل على الإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد القومي في المدى القصير والمتوسطة والطويل[14].

ثانيا: سياسة إستخدام احتياطات الصرف: في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطة النقدية إلى المحافظة على سعر الصرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملات المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية[15].

ثالثا: سياسة استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي بإعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة في نظام النقدي الأوروبي عندما إعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار الفائدة الألمانية إلا أن التكلفة تهدد النمو[16].

رابعا: الرقابة على الصرف: لجأت العديد من الدول نتيجة للحروب العالمية و الأزمات الاقتصادية وخاصة فيما بين الحربين وبعد الحرب العالمية الثانية إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف ،وفى هذه السياسة تتحقق المساواة بين الصادرات و الواردات أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات و الرقابة علي حركات رؤوس الأموال ،فالتوازن في سوق الصرف لا يتحقق في ضل هذا النظام عن طريق حركات الذهب بل عن طريق تدخل الدولة مباشرة في ظروف الطلب والعرض وتقترب هذه الطريقة في تنظيم سوق الصرف من أسلوب التسعير الجبري في أن كل منهما لا يعتمد على تغيرات الأثمان لتحقيق المساواة بين الطلب والعرض وإنما يلجأ إلى التدخل المباشر في ظروف والطلب والعرض لتحقيق المساواة بينهما وجوهر نظام الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة ،وكذلك فإن هذا النظام يعتمد في الواقع على التمييز الاقتصادي وسواء كان التمييز بين الدولة أو كان التمييز بين السلع ،نجد التمييز بين الدولة له تطبيقات عديدة لعل أهمها المناطق النقدية ، فمنطقة الإسترليني والتي أنشأت مع قيام الحرب العالمية الثانية كانت تميز بين دول المنطقة والتجارة معها حرة ودول العالم الخارجي والتجارة معها

---

[14] السعيد بن نرمين، سياسات سعر الصرف في الدول النامية، مجلة السياسات الدولية، ع 144، ابريل 2001، ص 217

[15] عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية –دراسة حالة، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية، مركز الجامعي غرداية الجزائر2010، ص67

[16] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصاد الكلى، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،2005، ص 289.

مقيدة ،أما التمييز بين السلع فأمره شائع وخصوصا بين الدول النامية حاليا حيث يمنع استيراد السلع الترفيهية ومن الممكن بطبيعة الحال الجمع بين صورتي التمييز المتقدمة[17].

خامسا: تعديل سعر صرف العملة: عندما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويتها تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما في ظل نظام سعر صرف عائم فتعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على مجموعة من الشروط:

- ✓ إتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- ✓ ضرورة إتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي

للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن إرتفاع الصادرات.

- ✓ ضرورة توفر إستقرار في الاسعار المحلية.
- ✓ عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.
- ✓ إستجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير[18].

1.4.2 الفرع الثاني أهداف سياسة سعر الصرف: تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة فيما يلي:

أولا: مقاومة التضخم: يؤدي تحسين سعر صرف إلى إنخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن مستوى تنافسية المؤسسات، وفى المدى القصير يكون للإنخفاض في تكاليف الإستيراد أثر إيجابي على إنخفاض مستوى التضخم المستورد[19].

ثانيا: تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، كما يقل عدد السلع التي يتم استيرادها بإنتاج السلع المنافسة للواردات[20].

---

[17] بلقاسم منهوم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطني على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران ،2013-2012، ص ص69،79.

[18] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر 2007، ص 258

[19] عبد الخليل هجيره، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، غير منشورة، جامعة ابى بكر بلقايد، تلمسان –الجزائر ،2011-2012، ص41.

[20] عادل احمد خشيش مجدي محمود شهاب العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 240.

ثالثا: توزيع الدخل: لهذا الهدف علاقة مع سابقيه حيث أنه من خلال إرتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير نتيجة إنخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود هذا الربح إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند إنخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن إنخفاض سعر الصرف الإسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع القدرة الشرائية للأجور، يقابله إنخفاض في ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثماراتها[21].

رابعا: تنمية الصناعة المحلية: يلجأ البنك المركزي لسياسة تخفيض سعر الصرف من أجل التقليل من الواردات والرفع من الصادرات ومنه تشجيع الصناعة المحلية[22].

2 المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف:

حاولت الكثير من النظريات الإقتصادية أن تقدم تفسيرا حول الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول ولكل نظرية منطلقات ونتائج خاصة بها وفيما يلي سوف نتطرق لهذه النظريات:

2.1 المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية :

ظهرت هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تليها عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد سعر التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب[23].

وتعود فكرة هذه النظرية إلى الإقتصادي **جوستاف كاسل**، حيث حاول أن يبحث على أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة لأخرى بخلاف قاعدة الذهب، وتوصل إلى "نظرية تعادل القوة الشرائية" التي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين تتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل .

وخلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية خارجه، وبالتالي سعر الصرف الخارجي تحدده الأسعار الداخلية، وقد بين **كاسل** في تفسيره أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحبة للتضخم[24].

---

[21] غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 1996، ص 130.

[22] أمين صيد، سياسية الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، لبنان 2013، ص 62.

[23] زاهر لخضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للإقتصاد الفلسطيني 1994-2010 رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين 2012,ص34.

[24] دوحة سلمى، مرجع سابق، ص32

- **فرضيات نظرية تعادل القوة الشرائية:**

➢ إن معدل التبادل بين العملتين ينبغي أن يعتمد على القوة الشرائية المحلية لهاتين الدولتين؛

➢ تفترض هذه النظرية أن أسعار السلع والخدمات تعدل حسب سعر الصرف في البلدين الذين يتاجران

فيما بينهما يصبح متساويا؛

➢ تعتمد هذه النظرية على أساس معقول، هو أن سعر الصرف التوازني لعملتين هو السعر الذي يؤدي

إلى تحويل قدر من العملة المحلية إلى قدر من العملة الأجنبية بحيث يسمح بشراء نفس القدر من السلع والخدمات في الدولتين[25]، ولنظرية تعادل القوة الشرائية صورتان:

- **الصورة المطلقة:** تعتبر هذه الصيغة امتداد لقانون السعر الوحيد، والذي يستلزم أن وحدة نقدية بعد تحويلها تبادل بنفس سلة السلع في الدولة المحلية والأجنبية، إضافة إلى ذلك تفترض أن السوق تامة وغياب الحواجز الجمركية أمام حركات السلع، إلى جانب الانتقال التام للمعلومات، وتوفر سوق دولية في ظل المنافسة، فضلا عن تجانس السلع في كل البلدان كما تبين أن سعر الصرف التوازني بعملتين مختلفين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر[26].

تشير النظرية في صورتها المطلقة أن سعر صرف أي عملة مقوم بوحدات من عملة أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملتين كل في بلدها، ويتحدد سعر الصرف بحساب النسبة بين مؤشرات الأسعار في كل بلد ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين، ويمكن التعبير هنا عن سعر الصرف رياضيا وفقا لهذه الصيغة حيث:

$$\boldsymbol{e = \frac{p}{p^*} \rightarrow \mathrm{p = e}.\boldsymbol{p^*}}$$

e :سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية.

P: مستوي الأسعار المحلية.

*P: الأسعار الأجنبية.

- **الصورة النسبية:** على عكس الصيغة المطلقة فإن الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية تبني على أساس الفرضيات التالية:

---

[25]عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر 2000، ص128.

[26]بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970–2010)، أطروحة دكتورا تخصص تسير، جامعة تلمسان 2013ص22.

- ✓ الأخذ بعين الإعتبار تكاليف النقل.
- ✓ حرية إنتقال المعلومات.
- ✓ إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبر عنها بالعملتين.

تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية أكثر تهديدا، فهي تفترض أن التغيير في سعر الصرف عبر فترة من الزمن يجب أن يكون متناسبا مع المتغيرات النسبية في الأسعار في كل من الدولتين عبر نفس الفترة من الزمن، معناه حسب الصيغة النسبية عندما تكون عملتين اثنتين معنيتين بالتضخم فإن سعر الصرف سيساوي سعر الصرف القديم مضروب في حاصل قسمة درجة التضخم في بلد ما على درجة التضخم في البلد الآخر، أي أن وجود التغير هو الأساس في تحقيق العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والأسعار[27].

ويمكن صياغتها كما يلي:

سعر الصرف التوازني الجديد = نسبة تغير سعر الصرف × سعر الصرف القديم

علما أن: نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي – نسبة التضخم الأجنبي.

كما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$x^0/x^1 = {pd^1/pe^1}\Big/{pd^0/pe^0}$$

X0: ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة 0,

X1: ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة 1,

Pe0: الأسعار الأجنبية في الفترة 0,

Pe1 : الأسعار الأجنبية في الفترة 1,

Pd0: الأسعار المحلية في الفترة 0,

Pd1:الأسعار المحلية في الفترة 1,

ولقد تم اختبار ههذه النظرية، فتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير، كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القوة الشرائية[28].

---

[27]بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، سنة 2012\2013,ص39

[28]بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر –,أطروحة لنيل شهادة الدكتورا في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، سنة 2010–2011ص 24–25.

- **الإنتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية:**

- ✓ اختيار الأرقام القياسية للأسعار المناسبة لاستخدمها في حساب سعر الصرف طبقا لتعادل القوة الشرائية يعد أمرا يفوق التفاصيل الفنية الدقيقة فالأمر يشتمل على أمور نظرية عميقة
- ✓ صعوبة تحديد أرقام قياسية للأسعار بصفة دقيقة، باعتبار أنها تأخذ بعين الاعتبار منتجات لا علاقة لها بالتجارة الخارجية[29].
- ✓ تجهل نظرية تعادل القوة الشرائية أنه بإمكان لعملة أن تكون بمثابة عملة متحركة وتصبح مستعملة كعملة احتياط لدول العالم الثالث (أو كعملة تحويل بين دولتين من العالم الثالث)في هذه الشروط يمكن أن يتحدد تطور قيمة عملة بواسطة اعتبارات ليست لها صلة بمعدلات تضخم الدول. تفسر هذه الظاهرة جانب من التذبذبات التي يمكن أن يعرفها الدولار مثلا.
- ✓ تتأثر الاختبارات الميدانية لنظرية تعادل القوة الشرائية بنوع دليل الأسعار المستعمل إذ نستعمل بصفة عامة دليل أسعار الاستهلاك بسبب عموميته وتوفره. لكن استعمال دلائل أسعار عامة هو أمر متنازع فيه بسبب أنها تضم سلع وخدمات لا يتم الاتجار فيها. إضافة إلى ذلك، إن تقدير تعادل القوة الشرائية بواسطة دليل أسعار الاستهلاك يمكن أن ينجر عنه انحرافات بسبب الفروقات الموجودة بين القطاعات فيما يخص الإنتاجية والتضخم، بصفة عامة تتعرض نظرية تعادل القوة الشرائية لكل النواقص التي تكمن في حساب هذه الأرقام.
- ✓ إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية، في حين أن هذا الأخير لا يمثل إلا جزء من ميزان المدفوعات. وسعر الصرف يتأثر كذلك بمكونات أخرى بميزان المدفوعات. فهذه النظرية أهملت كل العمليات المتعلقة بالأصول المالية وهو ما يفسر عجزها في إعطاء توقعات[30].
- ✓ تمثل نقد الاقتصادي "**كينز**" لهذه النظرية بأنها تجاهلت تماما نفقات نقل البضائع وشحنها من دولة لأخرى وتجاهلت أيضا وجود أثر الرسوم الجمركية على سعر الصرف بما لها من تأثير على حجم الصادرات والواردات[31].

---

[29] بن ختم يوسف، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية "حالة الجزائر "،مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، سنة 2015-2016،ص 54-55.

[30] صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، سنة2009 -2010،ص69.

[31] مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1997،ص131

- ✓ هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل، وبالنسبة للأسعار وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.
- ✓ تعتمد هذه النظرية على أساس معقول، هو أن سعر الصرف التوازني لعملتين هو السعر الذي يؤدي إلى تحويل قدر من العملة المحلية إلى قدر من العملة الأجنبية بحيث يسمح بشراء نفس القدر من السلع والخدمات في الدولتين[32].

2.2 المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة:

بعد إخفاق نظرية تعادل القدرة الشرائية في التحديد والتفسير الكلي لسعر الصرف خاصة في المدى القصير (سعر الصرف العاجل) ظهرت نظرية تعادل معدلات الفائدة في1923من قبل **كينز**؛ حيث كان لها تأثير على سعر الصرف الآجل والعاجل هذا ما يرشحها كعامل هام في تفسير الانحرافات المؤقتة لأسعار الصرف عن قيمتها التعادلية. بهذا تعد محورا رئيسيا في نظرية توازن الأسواق المالية[33].

تسعى هذه النظرية إلى الربط بين النظام النقدي لبلد وسوق النقد فيه، وما تحاول هذه النظرية إظهاره هو وجود علاقة بين الفروق في سعر الفائدة بين بلدين والعلاوة أو الخصم بسعر الصرف الآجل بين عملتي هذين البلدين، حيث أن أي فارق في المردود لاستثمارات تتميز بنفس درجة المخاطرة وفي مركزين ماليين سينتج عنه تحركات لرؤوس الأموال، وبالمثل تغيرات في سعر الصرف[34].

- **فرضيات نظرية تعادل معدلات الفائدة:** من أهم الفروض التي ترتكز عليها هذه النظرية ما يلي:
  - ✓ غياب تكاليف التبادلات،
  - ✓ رؤوس الأموال تامة الحركة.
  - ✓ رؤوس الأموال بدائل تامة[35].
  - ✓ صيغ نظرية تعادل معدلات الفائدة

---

[32]المراحي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2,سنة 2015-2016,ص60

[33]شيباني سليمان، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2006)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2008، ص71.

[34]نوره عبد الرحمان اليوسف، تعادل أسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، ع1وم20,جامعة الملك سعود، السعودية، ماي2004,ص07.

[35]تواتي خديجة، تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف «دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري (1980-2011)، مذكرة تخرج ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ,2013-2014,ص26.

- **نظرية معدلات الفائدة غير مغطاة:** إن مصطلح غير المغطاة يستعمل لتبيين أن المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي لا يقومون بعملية التغطية ضد خطر الصرف، فهي تضم عمليات المضاربة القائمة بين مختلف المستثمرين، كما تظهر وجود علاقة بين فروقات معدلات الفائدة وتوقعات أسعار الصرف فالمتعاملين الاقتصاديين محايدين اتجاه خطر الصرف، إذ بالنسبة لهم لا اختلاف في قبض مكسب مستقبلي أكيد أو ربح غير مؤكد، حيث يبنون قرارتهم على أساس المردود المتوسط المأمول، بدون القلق أو الاهتمام بتثبيت المردود حول هذا المتوسط الذي يترجم الخطر الذي سيتكبدونه، حيث تتم إدراك عملية اختبارهم للأصول عن طريق التنبؤات التي يقومون بها بخصوص سعر الصرف.
- **نظرية معدلات الفائدة المغطاة:** تقوم هذه النظرية على فكرة وجود علاقة بين فروق معدلات الفائدة وتحديد سعر الصرف الآجل مع انعدام وجود مخاطرة إثر توظيف أي مبلغ مالي، حيث عند امتلاك موجودات الأصول المالية من طرف المستثمرين وذلك بالعملة الأجنبية يتعرضون لمخاطر تغير سعر الصرف وبهذا يرجعون إلى أسواق الصرف من أجل تغطية هذا الخطر حيث تؤدي عمليات التحكيم، هذه إلى تحديد توازن يعرف بتعادل معدلات الفائدة المغطاة، الذي يحسب وفق المعادلة التالية[36].

حيث:

CC: معدل الصرف العاجل،

CT: معدل الصرف الآجل،

id: معدل الفائدة المحلي،

IC: معدل الفائدة الأجنبي

[36] سيدا عمر زهرة انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016,أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتورا في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار –الجزائر، سنة 2017-2018، ص32،31.

2.3 المطلب الثالث: نظرية كفاية السوق:

- **نظرية كفاية السوق:** قدم الاقتصاد الأمريكي مفهوم السوق الكفاءة في بداية السبعينات، فالسوق الكفاءة أو الفعالية هي تلك السوق التي تعكس فيها الاسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة وبدون أي تكلفة، حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعنى أن توقعات الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الأجل فالسوق الكفاءة تتميز بأن تكاليف المعاملات ضعيفة، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية. وحسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق من الوصول إلى معلومات حالية كانت أو ماضية كإعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات أو معدلات التضخم، كما تفيد نظرية كفاءة السوق أن سعر الصرف الأجل يعكس جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف. هناك جدل بين الاقتصاديين بخصوص كفاءة أسواق الصرف، وفي هذا الخصوص تم القيام بعدة إختبارات لإثبات ذلك، ومن بين هذه الاختبارات: إختبار **Gidd** و**Dufay** على التوالي في (1975-1976) أظهرت كفاءة سوق الصرف، في حين نجد دراسات **Hunt** عام 1986 ودراسات (**Kearney،Macdonald**) **كيرنيوما كدونالد** 1989 التي تؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا، كما يعتقد الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.

خلاصة القول أن نظرية كفاءة السوق تمكن من معرفة سوق الصرف الجاري في السوق المستقبلي دون تحمل عبء وتكاليف المعاملات، كما توفر أيضا المعلومات التي تفيد في عمليات الصرف الأجنبي وأيضا ميزان المدفوعات للدولة المعنية التي يتحدد من خلاله إيجاد المتعاملين في سوق الصرف من خلال العرض والطلب على العملة المحلية[37].

2.4 المطلب الرابع: نظرية كمية النقود:

- نظرية كمية النقود: يعتبر ريكاردو أول من نبه إلى أثر كمية النقود في تحديد سعر صرف، ثم قام **آيرفنج فيشر** عام 1911م بتقديم أفكار إضافية لشرحها، وقد ركزت هذه النظرية على علاقة الوثيقة بين كمية النقود والمستوي العام للأسعار وقام على ثلاث دعائم أساسية هي:

- إن قيمة النقود تتناسب عكسيا مع كميتها، فزيادة الكمية المعروضة منها تؤدي على إرتفاع الأسعار وانخفاض قيمتها.
- تتساوى نسبة تغير الأسعار مع نسبة تغير النقود.
- تعتبر كمية النقود عاملا هاما يؤثر على المستوى العام للأسعار وعلى قيمة النقود ذاتها وأن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك ففي

[37]على عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، الأردن ،2013 ص 116.

أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوي قيمة السلع والخدمات أو الأوراق المالية مع عدد من المعاملات في تلك اللحظة (t) مضروبا في معدل سعر المعاملات (p). وعليه فإن (pt) ستكون مساوية إلى قيمة التدقيق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود (m)مضروبا في سرعة تداول النقود (v) ويتم التعبير عن هذه المعادلة كالتالي:**(1).....Mv=pt**

M : ترمز إلى كمية النقود المعروضة في لحظة زمنية معينة ،يتحدد مقداره من طرف البنك المركزي.

T : ترمز إلى كمية المبادلات من السلع ولخدمات في نفس اللحظة الزمنية ،وهى دالة في مستوي الدخل (ثابتة في الأمد القصير).

P : ترمز إلى المستوي العام للأسعار.

V : ترمز إلى سرعة دوران النقد ،وهى ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى **t، p،m**

ويكون مستوي السعر كالتالي:**(2).....P=mv/t**

ومن المعادلة رقم (2) يظهر أن مستوي السعر يعتمد على كمية النقود، وأن التغيير في السعر يكون بمقدار التغير في كمية النقود، أي أن السعر يتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود، مع ثبات كل من t؛ v. وهذا ما حدث في مصر (1939–1945) حيث كان معدل الزيادة في مستوي الاسعار يقارب معدل الزيادة في كمية النقود. فإذا زادت كمية النقود المعروضة مع ثبات سرعة التداول وعدد المعاملات ،فإذا هذه الزيادة تؤدي إلى ارتفاع المستوي العام لأسعار السلع والخدمات ،وبالتالي ينعكس ذلك على سعر صرف العملة ،ومثال ذلك ما حدث في إنكلترا حيث أن الزيادة في كمية النقود المتبادلة أدت إلى ارتفاع الأسعار مما أدى إلى ضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية وبالتالي حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها، مما اضطرها إلى القيام بتخفيض الجنية الإسترليني عن قيمته الاسمية أي أن زيادة كمية النقود أدت إلى إنخفاض سعر صرف العملة ويعبر عن النظرية بيانيا بالشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) العلاقة بين كمية النقود ومستوي الاسعار

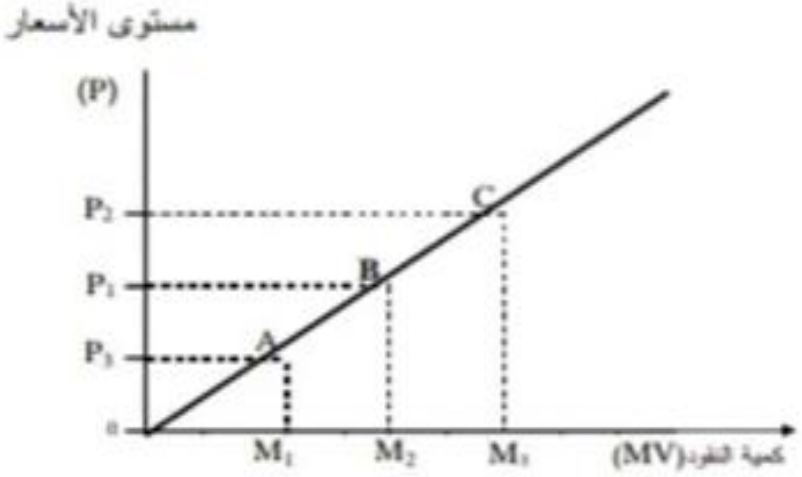

أما في حال نقصان كمية النقود المعروضة، فيحدث العكس أي تقل تكاليف الصادرات، ومنه زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى إرتفاع قيمتها الخارجية وأخيرا إرتفاع سعر الصرف بسبب زيادة الطلب على العملة، إن الزيادات المفرطة في عرض النقود تترتب عنها مستويات عالية من التضخم، وتنعكس على ميزان المدفوعات مخلفة أوضاعا مختلفة، وهو ما يتطلب تغيير سعر الصرف تماشيا مع المستوى العام للأسعار الجديدة، ويشترط لحدوث أثر كمية النقود على أسعار الصرف أن تتسم السوق المالية بالنشاط. كما أن تغير سعر الصرف لا يكون بنفس نسبة تغير المعروض النقدي وذلك بسبب تأثير عنصر الزمن وعوامل أخرى[38]

- **انتقادات النظرية:** ظهرت الانتقادات الواقعية لهذه النظرية في فترة الكساد الكبير (1929-1933) ومن أهم الانتقادات الموجه لها:

✓ التغيرات في الاسعار لا تعتمد بالضرورة على التغيرات في كمية النقود، حيث يمكن للأفراد أن يقوموا بإدخار النقود مما يؤثر في الأسعار؛

[38] حسون سمير، الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، سنة 2004 والتوزيع، ط2، ص 50

- ✓ إن سرعة تداول النقد ليست ثانية كما افترضت النظرية، فهي تخضع للحالة النفسية للمنتج والمستهلك وبالتالي فهي عرضة للتغير، ومثال ذلك ما حدث في الصين (1937-1947) حيث ارتفعت الاسعار بمعدلات أسرع بكثير من الزيادة في كمية النقود نتيجة الزيادة السريعة والكبيرة لسرعة دوران النقود في تلك الفترة والناجمة عن الانخفاض في التفضيل النقدي للأفراد.
- ✓ يرجع الكلاسيكيون حجم المبادلات إلى نظرية التشغيل الكامل، في حين أن الواقع يشير إلى تأثرها بالأوضاع الاقتصادية.
- ✓ إن إرتفاع الاسعار لا يعود بالضرورة إلى زيادة الكمية النقدية أولا، فقد ترتفع الاسعار نتيجة توقعات المنتجين أو المستهلكين.
- ✓ إن زيادة كمية النقود لا تؤدي بالضرورة إلى تخفيض قيمتها وكمثال فإن **المارك الألماني** لم تنخفض قيمته خلال الحرب العالمية الأولى برغم الزيادة الحاصلة في عدد الماركات المتداولة.

كما يري **كينز** أن الزيادة في كمية النقود لا أثر لها أكثر من مجرد زيادة الطلب على النقود عندما تسود حالة الكساد ويقع الاقتصاد في نطاق مصيدة السيولة. وفى هذه الحالة لا يمكن للسياسة النقدية التأثير على مستوي الاسعار.

- **أثر سعر الخصم في تحديد سعر الصرف:** يؤثر سعر الخصم على سعر الصرف من خلال تأثيره على سعر الفائدة. فقيام السلطات النقدية بتخفيض سعر الخصم يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الخارجية إلى الدولة وهروب الأموال من الدولة إلى الدول ذات سعر الفائدة الأعلى، مما يؤدي إلى ويحدث العكس في حال قامت الدولة بزيادة سعر الخصم وان تأثيرها سعر الخصم على سعر الصرف يكون واضحا في تحركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل منها أكثر من رؤوس الأموال الطويلة الأجل[39].

[39] راقي بديع حبيب، دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، غير منشورة، جامعة دمشق ،2014-2015، ص، ص 22،23

3 المبحث الثالث: أنظمة وأسواق الصرف:

3.1 المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف الثابتة: تتدرج أنظمة أسعار الصرف ابتداء من أشد الأنظمة ثباتا إلى أكثر مرونة ويتوسط بين هادين الركنيين مجموعة من الأنظمة تتفاوت فيها درجة المرونة، غير أن السائد في أنظمة أسعار الصرف لقسمها إلى الثابتة والرقابة على سعر الصرف ونظام سعر الصرف المرن. وفي المقابل تتخذ السلطات النقدية إجراءات من أجل التأثير على سعر الصرف العملة الوطنية من أجل تحقيق جملة الأهداف[40].

قبل التطرق إلى أنظمة الصرف يجب معرفة ما **المقصود**" **بنظام الصرف**" نظام الصرف هو مجموعة من القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية وكل المتعاملين في سوق الصرف[41].

هو النظام النقدي الذي تعتمده الدول في تحديدها لمعدلات صرف عملتها، هذه الأخيرة هي محط اهتمام كبير من قبل السلطات العمومية الوطنية لأنه وسيلة مهمة للاستقرار على المستوى الإقتصاد الكلي والسؤال الذي يطرح هنا هو أي نظام صرف يتم اختياره؟ هذا النظام يحدد بوجود أو عدم وجود نظام مؤسساتي بين دولتين أو أكثر من أجل تنظيم تغيرات أسعار الصرف بواسطة مجموعة من القواعد و القوانين، كما أن اختيار نظام معين يتحدد بحسب خصائص الاقتصاد الوطني وتطور المحيط الاقتصادي والمالي العالمي، ومن هنا يمكن أن يتخذ النظام النقدي لأية دولة أحد الأشكال التالي[42].

أولا: نظام الصرف الثابت: يقوم هذا النوع من أسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الإسمي والمحافظة عليه، حيث تكون العلاقة بين العملات محددة إداريا وبطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وسياسية، فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على أساس معين، وذلك دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض والطلب على العملات الأجنبية كما هو الحال في نظام الصرف الحر، وفي ظل ثبات أسعار الصرف تفرض الدولة رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت وبالتالي الاستقرار.

نستنتج أنه في ظل نظام الصرف الثابت أن الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية لا تؤدي إلى زيادة سعر الصرف، ذلك كون التوازن يتحقق بشكل تلقائي في ظل هذا النظام[43].

- **نظام قاعدة الذهب:** ساد هذا النظام في أواخر القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين وقيام الحرب العالمية الأولى سنة 1914 ويقوم هذا النظام على وجود علاقة ثابتة بين كمية الذهب التي

---

[40] مسكين سارة، انعكاسات سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الأموال) في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل، سنة 2017–2018,ص 25.

[41] مجلة إضاءات، معهد الدراسات المصرفية، العدد12، الكويت ،2011، ص2.

[42] مسكين سارة، مرجع سابق، ص 24.

[43] توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن ,2010، ص71.

في حوزة السلطات النقدية وكمية المعروض النقدي في هذه الدول، حيث تربط الدولة قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، وقد عرف هذا النظام هو الآخر شكلين فرضتهما خصوصيات المراحل التاريخية المتعاقبة هما المسكوكات الذهبية والسبائك الذهبية.[44]

- **نظام الصرف القابل للتعديل:** مع تطور النظام النقدي الدولي وانعقاد اتفاقية **بروتن وودز** عام 1944في الولايات المتحدة الأمريكية ارتبط ثبات سعر صرف العملات الأخرى بالدولار الأمريكي مع قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فالدولار الأمريكي كان عملة الاحتياطي الرسمي، وكان من أهم أهدافه ضمان تحقيق درجة أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف حيث وضع صندوق النقد الدولي حد أقصى لتقلبات مختلف العملات مقابل الدولار والمتمثل في (± 1%) ولا يسمح بالتعديل إلا في حدود 10 % دون رجوع مسبق للصندوق مع إبلاغه بالتعديل.[45]

وفيما يخص أشكال التثبيت التي تعمل على تقييد تذبذبات سعر صرف العملة، فقد أعطي التعديل الثاني لقوانين صندوق النقد الدولي الحق للدول الأعضاء في اختيار نظام الصرف المناسب مما أنتج تنوع يمكن تقديمه على الشكل التالي:

- **تثبيت سعر الصرف بعملة واحدة:** إذ تتميز العملة بمواصفات معينة كالفترة والاستقرار وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات وهو أسلوب اعتمدته 46 دولة، نصف هذا العدد يمثل الدول النامية، حيث يتم الربط غالبا بالدولار الأمريكي أو إحدى العملات الرئيسية، التي يتم من خلالها إرسال القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.
- **تثبيت سعر الصرف في سلة من العملات:** في العادة يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي، أو ينسب الربط إلى سلة من عملات أهم المتعاملين التجاريين مع البلد، ويتحدد السعر على أساس حجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال.

---

[44] جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية –دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر للفترة 1990–2010,رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر، بسكرة، الجزائر ,2012–2013,ص41

[45] مرجع سبق ذكره، ص21

- **المرونة المحدودة في إطار التعاون النقدي:** يقصد به النظام النقدي الأوربي الذي يضم الدول الأوروبية التي عملت على توحيد عملتها في عملة موحدة هي الأورو، مع تركها معومة اتجاه العملات الأخرى.[46]

ثانيا: مزايا نظام الصرف الثابت:

- ✓ من مزايا سعر الصرف الثابت عدم تقلب أسعار الصرف وبالتالي ثبات حجم التجارة الوطنية، إضافة
  إلى أنه يسمح بالحصول على مستويات تضخم ضعيفة مصحوبة باستثمار قوي.[47]
- ✓ يعطي نوع من الثقة في العملة الوطنية وقدر من الاستقرار الذي يجعل التجارة الخارجية تعيش انتعاش كبير.
- ✓ يساعد الحكومة على بناء سياسة اقتصادية داخلية صارمة ومستقرة للبلد.
- ✓ يسمح بالعمل العادي للمبادلات الخارجية، حيث يوفر للمصدرين والموردين إمكانية عقد اتفاقيات تجارية مستقبليه إما على المدى المتوسط أو الطويل.
- ✓ يساهم بالتقليل من المضاربة بسبب مساهمته في التقليل من هوامش تقلبات أسعار الصرف وبالتالي نقص إمكانية الحصول على الأرباح[48].

ثالثا: عيوب نظام الصرف الثابت:

- ✓ حاجة الدولة إلى قدرة كبيرة للاحتفاظ بكميات كافية من الاحتياطات الدولية، من أجل التدخل في أوقات الحاجة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف داخل مجال التغيير، بحيث تكون مستعدة للتنازل عن هذه الاحتياطات بشراء العملة الوطنية، في حالة اتجاه قيمة العملة نحو الانخفاض، وقد يتطلب من السلطات النقدية التدخل في حدود تفوق احتياطاتها، لهذا وجب الاستفادة في حالة ارتفاع قيمة العملة الوطنية من أجل تركيب وزيادة الاحتياطات.

---

[46] دوغة الحسين، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) دراسة تحليلية قياسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، سنة 2016-2017,ص14،15

[47] كبداني سيدي أحمد، قاسم محمد فؤاد، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول الـــــــــ MENAمجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2013/03، ص، 114

[48] طيوب حسين وآخرون، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي (دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2015)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، سنة2016-2017,ص 15.

- ✓ هذا النظام يسمح لبعض المتعاملين بالمضاربة بدون مخاطر، لأن البنك المركزي مجبر للدفاع عن سعر الصرف الثابت، وتكون خسائر المضارب محصورة في هامش التغيير، إذا استطاع البنك المركزي إعادة الاستقرار.
- ✓ السياسة النقدية المتبعة في هذا النظام تتمتع بأقل حرية واستقلالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية.
- ✓ سياسة إعادة التوازن لميزان المدفوعات ترتكز على سياسة انكماشية أو تضخمية، لأن الدولة تسعى إلى تحقيق توازن خارجي على حساب التوازن الداخلي، وبالتالي التعارض مع السياسة الاقتصادية الداخلية (معدلات النمو، مستوى التشغيل...الخ).
- ✓ يصعب في ظل هذا النظام اللجوء إلى سياسة تخفيض قيمة النقد المحلي، لأن السلطات النقدية تكون محل مساءلة عن أسباب التخفيض، كما أنها قد لا تحصل على الموافقة على هذا الإجراء من صندوق النقد الدولي.[49]

3.2 المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف المرنة:

أولا: نظام الصرف المرن : إن هذا النظام يتيح لسعر الصرف الأجنبي أن يتحدد بتفاعل قوى الطلب و العرض في السوق ، و يمثله نظام العملات الورقية التي لا تستند إلى قاعدة الذهب ، و تتوقف حدود التغير في سعر الصرف على هذه التغيرات في العرض و الطلب على العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية التي يتم تحويل العملة إليها ، حيث يتخذ منحنى الطلب على الصرف الأجنبي اتجاها عكسيا مع سعر الصرف الأجنبي إذا كان الأصل في تطبيق هذه القاعدة هو ترك مصير سعر الصرف لقوى السوق دون تدخل من جانب السلطات النقدية و المالية إلا أن الواقع العملي يثبت غير ذلك ، لأن السلطات النقدية و المالية تتخذ ما تراه مناسبا في هذا الإطار يفرق الاقتصاديون بين نوعين من التقويم هما نظام الصرف التعويم الحر ونظام التعويم المدار[50].

ثانيا: نظام التعويم الحر: يطلق أحياناً علي هذا الشكل من أشكال سعر الصرف العائم "التعويم النظيف " حيث يترك في ظل هذا النظام سعر الصرف ليتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب , ويقتصر تدخل البنك المركزي في سوق الصرف فقط علي حماية قيمة العملة من التقلبات العرضية , التي قد تسببها عمليات المضاربة مباشر في تحديد قيمته.[51]

ثالثا: نظام التعويم المدار:(التعويم غير نظيف) وهو الذي يسمح بتقلب سعر الصرف وفق العرض والطلب لكن السلطة النقدية تتدخل لإدارة سعر الصرف عند الحاجة لتجنب التقلبات الشديدة ومنع التدهور

---

[49] حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي –دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، سنة2004–2005، ص،35

[50] محمد احمد شاهين، سياسة الصرف خلال فترة الانفتاح، دار النهضة 2001، ص 25.

[51] منال جابر مرسي محمد، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990–2017) المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد 10 سنة 2017,جامعة سوهاج12 –10–2017,ص509–510.

المفرط للعملة المحلية، والتدخل في هذا النوع من الأنظمة لا تحكمه قواعد نحو مجال أو نسبة معينة ولا يحدده وقت أو آلية معينة.[52]

حيث وضع صندوق النقد الدولي سنة 1978 بعض الشروط التي يجب مراعاتها عند تدخل المركزي من أهمها[53]:

- لا تؤدي تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف إلى زيادة حدة التقلبات.
- ألا تهدف التدخلات للتأثير على أسعار الصرف قصد جني الفوائد على حساب دول أخرى، بينما يمكنه التدخل للتأثير على سعر العملة من أجل التأثير على حركة الصادرات والواردات وكذا حركة رؤوس الأموال.

رابعا: تقييم نظام الصرف المرن: يمكن تقييم نظام الصرف من حيث المزايا والعيوب:

❖ **مزايا نظام الصرف المرن:**

- ✓ قدر النظام م خلال آلياته التكيف مع الايمات الداخلية والخارجي.
- ✓ عند وجود اختلال في ميزان المدفوعات فإنه يمكن التعامل مع هذا الاختلال وإعادته إلى التوازن بإجراء تعديل في سعر الصرف فقط دون اللجوء إلى تغيير العرض النقدي
- ✓ استغناء البنوك عن الاحتفاظ الكبير للعملات الأجنبية بمعنى تحليل الحاجة إلى الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية.
- ✓ من خلال الآلية التي يتمتع بها نظام سعر الصرف المرن أي اللجوء لقوى العرض والطلب يكبح عمليات المضاربة المستمر في الطلب على النقد الأجنبي فهذه الإيجابيات تجعلنا نقول إن نظام الصرف المرن هو النظام الأمثل ولكن هو كذلك له عيوب.[54]

❖ **عيوب نظام الصرف المرن:**

- ✓ عدم القدر على التنبؤ بتغيرات معدلات الصرف وتقلص من حركة رؤوس الأموال طويلة لأنه في الغالب مصدر قلق بالنسبة للمستثمرين في الخارج.

---

[52]كنج شكري، مروان عطوان، المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن,2004، ص،215

[53]عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1970-2007)، أطروحة دكتورا، تخصص قياس اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03,الجزائر 2010-2011,ص13.

[54]بحركات بوعلام، أثر تغيير أسعار صرف العملات الرئيسية على الإيرادات البترولية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلاني ليابس سيدي بلعباس، سنة 2019-2020,ص36-37.

- ✓ عدم الاستقرار في أسعار الصرف نتيجة للتقلبات المستمر والي تدخل الاقتصاد في اضطرابات مستمرة.[55]
- ✓ يعقد أن الصرف المتقلب يؤثر على الاستثمار الطويل الآجل ويمكن الرد على هذا، بأن المستثمرين لا يمكن أن يثبط استثماراتهم الصرف المرن ,لأنهم حتى في ظل الصرف الثابت ليسوا متأكدين لعشر سنوات في الأكثر من ثبات السعر وبقاءه على حالة دون تخفيض للعملات أو إعادة تقييم لها ولذلك فإن سعر الصرف المرن ،لا يمكن أن يرفض على أرضية الاستثمار طويل الأجل.[56]

3.3 المطلب الثالث: التصنيفات الحديثة لأنظمة الصرف:

يقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي حددت على أساسها الصرف، ولقد عرف نظام الصرف عدة تطورات بداء من قاعدة الذهب ووصولا الى نظام العائم، ومع نهاية التسعينات من القرن الماضي ظهرت رؤيا جديدة خاصة بتصنيف أنظمة الصرف والتي تقوم على جانبين:

الأول يركز على التصريحات الرسمية للدول لدى صندوق النقد الدولي تبعا لأنظمة الصرف الرسمية الى غاية 1998، فيما انتقل الثاني إلى الأنظمة الفعلية الـــ (facto) وعدم التطابق الموجود بينهما أدى الى تصنيفات التالية:

- ✓ Levy yeyati – strusnegger 2002
- ✓ Otker-Bubula 2002
- ✓ Reinhart –Rogoff 2004
- ✓ Hagen-z 2005

وبالتالي تندرج أنظمة الصرف ابتدأ من أشد الأنظمة ثباتا الى الأكثر مرونة، ويتوسطها مجموعة من الأنظمة تكون محدودة المرونة (الأنظمة الوسيطة).

3.3.1 الفرع الأول: أنظمة الصرف وفق تصنيف صندوق النقد الدولي لسنة 1978 وسنة 1998

توجد عدة أنماط لأنظمة الصرف وفق صندوق النقد الدولي لسنة 1978 وسنة 1998ويكمن تقسيمها إلى:

---

[55] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض العملة وحرب العملات، الدار الجامعية الإسكندرية ,2016,ص 154,

[56] عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص94

أولا: أنظمة الصرف وفق تصنيف صندوق النقد الدولي لسنة 1978وتتمثل في:

1. أنظمة سعر الصرف الثابتة:

أ- **الربط بعملة واحدة:** يعتبر هذا النظام من أفضل الأنظمة من قبل واضعي السياسة الاقتصادية، وهو يتمثل في الربط أو التثبيت في تحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية مقابل إحدى العملات الارتكازية والتي تتميز بموصفات معينه كالقوة والاستقرار، غالبا ما تكون الدولار الأمريكي، وقد اعتمد هذا الأسلوب من طرف 46 دولة ويعود سبب الاتجاه إلي هذا النوع من الأنظمة إلي أهم المميزات التالية:

- ✓ تحقيق استقرار سعر الصرف بين الدول النامية وأكبر شركائها في التجارة الدولية، مما يعمل على تخفيض درجة عدم تأكد التي تنشا عن تقلب أسعار الصرف، هذا ما يسهل تدفق رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار في الدول النامية فضلا عن تشجيع التجارة بين البلدين.
- ✓ يربط هذا الأسلوب السياسة الاقتصادية المحلية بالسياسة الاقتصادية لدولة العملة الارتكازية، حيث إذا كانت هذه الأخيرة تستهدف تحقيق استقرار الاسعار، فان ذلك يخلق الثقة في عملة الدولة النامية
- ✓ يقدم أسلوب الربط إلي عمله ارتكازية واحدة معيارا واضحا لتدخل في سوق الصرف الأجنبي، وهذا التدخل يستهدف الحفاظ على العملة المحلية من قبل السلطة النقدية لمواجهة العملة الارتكازية.

ب-**الربط بسلة من العملات:** عادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين أو من العملات المكونة لوحة حقوق سحب الخاصة كما هو شان الدينار الإماراتي أو ربط باليورو باعتباره امتداد لسلة العملات المكونة للإيكو سابقا ،ويعتبر هذا النوع من أنواع أنظمة الربط آلية حديثة نسبيا ظهرت في أعقاب التعويم العام بعد سنة 1973، ويفسر الاستخدام الواسع لربط بسلة العملات في السنوات الثمانينات إلي ازدياد تنوع التجارة الخارجية حيث بلغ عدد البلدان التي تبنت الربط بسلة عملات في سنة 1990ب35بلد مقابل 22 بلد سنة 1980،وهذا ما نلاحظه من خلال جدول (1) هذا ما يعكس الاتجاه المتزايد نحو التخلي عن الربط بالعملة الارتكازية نحو الربط بسلة العملات ،حيث أصبح عدد الدول المستخدمة بالعملة الارتكازية سنة 1990 تقدر ب 25 بلد بعدما كانت 39 بلد سنة 1980ويهدف هذا النظام إلى تحقيق استقرار في سعر الصرف من خلال محاولة ربط قيمة العملة المحلية إلى سلة العملات.[57]

[57] عائشة بلحرش، سعر الصرف الحقيقي التوازني (دراسة حالة الدينار الجزائري)، أطروحة لنيل شهادة الدكتورا في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر ,2013-2014,ص ص160-165

2.أنظمة الصرف المرنة (العائمة):تتميز هذه الأنظمة بمرونتها، وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها: المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعلي وعلى ضوئها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها من أنواعها:

أ. **أنظمة أسعار المصارف ذات المرونة المحدود:** تكون فيها عملية الربط خاصة بعملة واحدة أو ببعض العملات مع تركها مدعومة مع بقية العملات الأخرى بشرط أن يكون التذبذب داخ مجال محدد.[58]

ب. ومثال ذلك آلية النظام النقدي الأوربي الذي تتغير عملاته بالنسبة للدولار الأمريكي داخل المجال [– 2.52 ٪؛ +2.52٪] مقارنة بي السعر الرسمي المحدد لها.

ج. أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية (العالية): وتنقسم إلى:

- **التعويم المستقل (الحر):** في هذا المجال يحدد "**هيلر**" المقاييس الاقتصادية لي الدول التي قد تسمح لي عملاتها المستقل وهي كما يلي: (حجم البلد، درجة الانفتاح الاقتصادي، درجة الترابط المالي الدولي، التضخم، نمط التجار الخارجية). ويطلق على هذا النظام التعويم النظيف، الذي يعبر عن الشكل النظري لتعويم سعر الصرف، حيث يترك لي سوق الصرف تحقيق التوازن التلقائي، كما يعكس غياب مشكلة الاحتياطي الرسمي للصرف ويتخذ التعويم الحر شكلين أساسين هما:

- ✓ **سوق المزاد:** يقوم البنك المركزي بدور حاسم في هذه السوق حيث يقرر حجم العملة الأجنبية التي تباع بالمزاد، كما أن حصيلة الصادرات والخدمات المحددة تسلم للبنك المركزي بسعر الصرف السائد وتجري السلطات المزادات عليها على أساس منظم "أسبوعي مثلا.
- ✓ **سوق ما بين البنوك السوق البينية:** وهي سوق حيث تقوم البنوك التجارية، وكذلك المتعاملون في سوق الصرف بجميع عمليات الصرف ,فيتحدد سعر الصرف عن طريق مفاوضات بين البنوك وعملائها .ويمكن القول أن التعويم المستقل كان ضعيفا مقارنة مع أنظمة الصرف الأخرى ,لاسيما الأنظمة القائمة على الربط، ولكن الاتجاه نحو هذا النوع من الأنظمة أصبح يتسارع منذ الثمانيات حيث سجلت أكبر عدد من البلدان القائمة على التعويم المستقل في سنة 1994ب58 دولة بعدما كانت في سنة 1984تمثل 15دولة فقط .ويعكس الاتجاه نحو التعويم المستقل المشاكل الناجمة عن الربط التي زاد في حدتها صدمات الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى أزمة المكسيك 1994,وما نتج عنها من أزمة أسواق الصرف والمضاربة وأزمة المديونية .

- **التعويم المدار الموجه:** تسعى السلطات النقدية من خلال التأثير على سعر الصرف دون تحديد مسار أو هدف محدد سلفا لهذا التأثير أي دون استهداف سعر صرف محدد، ومن بين المؤشرات

---

[58] بوعلام مولاي، سياسة سعر الصرف في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر ,2004–2005,ص13.

المستخدمة في توجيه سعر الصرف رصيد ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطات الدولية وتطورات السوق الموازية وقد يكون التدخل من خلال هذا النظام مباشرا أو غير مباشر.[59]

ج .أنظمة أسعار الصرف المعدلة بدلالة المؤشرات: وفق هذا النوع يجري تعديل العملة صعودا وهبوطا تلقائيا مع التغيرات الطارئة على بعض المؤشرات المختارة، وأحد المؤشرات المشتركة هو سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس التغيرات في العملة بعد تعديلها، لمراعاة أثر التضخم المقابل لشركاء التجاريين الرئيسين، كما تشمل هذه الفئة بعض الحالات التي يجري فيها تصحيح سعر الصرف وفق جدول زمني محدد سلفا[60].

ثانيا: أنظمة الصرف وفق تصنيف صندوق النقد الدولي لسنة 1998:

1- **المنطقة المستهدفة:** وفي إطار هذا النظام يسمح بتداول عملة دولة أخرى محليا كالدولار الأمريكي مثلا أو الانضمام الي الاتحاد النقدي الذي يصدر عملة واحده لكل دولة لكل دول الأعضاء، وهو نظام تطبقه 38 دولة وتتفق فيه سلطات مختلف الدول بشكل صريح أو ضمني على تأطير تطورات عملاتها وذلك لتجنب ظواهر انحراف العملة، وتنعكس انحرافات العملة في وضعيات لا يترجم فيها سعر الصرف الجاري محدداته الأساسية ويكون هذا النوع من الأنظمة مرنا نسبيا وتكون هوامش التذبذب فيه كبيرة.

2- **مجلس العملة:** وهو التزام السلطة النقدية بربط العملة المحلية بالعملة الأجنبية بسعر صرف ثابت غير قابل لتعديل تحت إشراف ما يسمي مجلس العملة وهو نظام تتبعه 8 دول.

3- **أنظمة الربط:** ويشمل الربط بعملة ارتكازيه والربط بسلة العملات، وهو نظام تطبقه 45 دولة ويتكون من:

- **نظام الربط المتحرك:** وهو يقضي بإجراء تعديل دوري طفيف لسعر العملة طبقا لجدول معلن مسبقا أو استجابة لمؤشرات اقتصادية متفق عليها وهو نظام تتبعه 5دول
- **نظام ربط القابل لتعديل:** وهو يمثل ربط سعر الصرف بعمله أجنبية أخري مع السماح بتحريك السعر بنسبة 1% وهو نظام تتبعه 5 دول

[59] قارة إبراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونموذجه قياسية باستخدام معطيات البانل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة آبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، سنة 2018-2019,ص19.

[60] عائشة بلحرش، مرجع سبق ذكره ص ص166-169.

4- **نظام الهوامش المتحركة:** وهو يسمح بإرتفاع وانخفاض سعر العملة في إطار التثبيت يجري تعديله طبقا لجدول يعلن عنه مسبقا أو إستجابة لمؤشرات إقتصادية متفق عليها، وهو نظام تتبعه 6 دول[61].

3.3.2 الفرع الثاني: أنظمة الصرف وفق تصنيف 2002و2004:

تعددت تصنيفات أنظمة الصرف بعد 1998ومن أهم هذه التصنيفات: تصنيف **(levgYeyat) (Rogoff. Reinhart) (Sturzeneggar.F)**

أولا: أنظمة الصرف وفق تصنيف(levgYeyatSturzeneggar.F) لسنة 2002:أسفرت الدارسات العملية عن نتائج مؤكده فيما يتعلق بتأثير أنظمة الصرف على أداء الاقتصاد الكلي وعلى التضخم بصفة خاصة، حيث تثبت الممارسة العملية أن سعر الصرف المستقر ينتج بشكل عام عن خيارات سياسية، وليس عن شكل معين لنظام سعر صرف وفي الإطار أعتبر كل من" **ليفييوياتي**" **وفيدريكوستورزنجير**" أن درجة تأثير أنظمة الصرف في الاقتصاد الكلي لا يمكن أن يتم تحديده من خلال تصنيف الصندوق , والذي يعتبر مجرد إعلان رسمي من قبل إدارة إقتصادية، وأكثر ما يثبت ذلك هو تبني بلدان عديدة لأنظمة أسعار صرف العائمة تحت إسم التعويم المستقل رغم أن تطبيق هذا النظام في الواقع لا يعكس التعويم الذي تعرفه النظرية الاقتصادية وتبقي ممارسة التوازن الآلي في سوق الصرف أمرا نسبيا ذلك لما تفرضه حتمية تدخل البنك المركزي ولو بشكل طفيف في أسواق الصرف قصد الحفاظ على أسعار الصرف عند مستوى التوازن ومن جهة أخرى فإن البلدان التي تستخدم أنظمة الصرف الثابتة بشكل صارم لا تستبعد من اتخاذها سياسة التخفيض كآلية لتثبت التضخم, ونتيجة ذلك تظهر ممارسة للسياسة التي تتلائم مع التثبيت وبالتالي يظهر هذا النظام معبرا عن التعويم المدار[62]، وفي هذا المنطق يرى **Levy- yeyat Sturzenegger** أن التصنيف الذي يمكنه بناء المصداقية لأداء أنظمة الصرف، وما يسمى ب **Facto** الذي ينشأ عن توظيف ثلاث متغيرات أساسية.

- ✓ تطاير (تقلبية) أسعار الصرف: يحسب على أساس متوسط التغيرات السداسية لأسعار الصرف خلال السنة.
- ✓ تطاير تغير أسعار الصرف: يحسب من خلال انحراف في تغيرات أسعار الصرف.

---

[61]صالحي فوزية، انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الإقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الأموال الدولية)، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015,مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وإقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة 2015-2016,ص ص39،40

[62]سمير آيت يحي،" التحديات النقدية ونظام الصرف الملائم للجزائر ",أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر 2013-2014ـــ، ص60

- ✓ تطاير احتياطات الصرف: يتم حسابها من خلال متوسط التغير النسبي بالقيمة المطلقة لاحتياطات دولية للصرف.[63]

الجدول رقم (01) أنظمة أسعار الصرف ووضعية متغيرات لأسعار الصرف وفق تصنيف Levy- yeyatSturzenegger

تغيرات أنظمة الصرف	تطاير أسعار الصرف	تطاير تغيرات أسعار الصرف	تطاير احتياطات الصرف
غير محدد	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة
مرونة	متوسطة	متوسطة	متوسطة
أسعار الثابتة للتعديل	متوسطة	ضعيفة	متوسطة الارتفاع
أسعار الصرف الثابتة	ضعيفة	ضعيفة	مرتفعة

Source: Levy - yeyati Eduardo,Federico Sturzenegger (2001) "Exchange Rate Régimes and Economic performances", p05 IMFStaff papers 47, special ISSUE.

من خلال الجدول رقم (1) تتضح مختلف أنظمة الصرف المحدد من قبل إدارة الإقتصاد، حيث يمثل سعر الصرف المرن تطاير شديد لأسعار الصرف وتدخلا ضعيف في السوق الصرف من قبل الإدارة الاقتصادية أو البنك المركزي ،وعكس ذلك يمثل سعر الصرف الثابت تطايرا ضعيفا ،وتقلبا شديدا لإحتياطات الصرف ،أما أنظمة الصرف الوسطية فهو يتعلق بحالة أن التطاير هو مرتفع نسبيا بالنسبة لمجموع المتغيرات مع التغيرات في أسعار الصرف ،وتعتمد عملية الربط بين أسعار الصرف الثابتة ،ومعدل التضخم منخفض أساسا على الاعتقاد أن نظام الصرف الثابت ،يمكن أن يلعب دورا كالآلية التي تضمن للسلطات النقدية مكافحة التضخم ويتوقع ذلك على السياسة النقدية التوسعية.

[63] نادية سحاب، دراسة العلاقة بين سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية «حالة الجزائر 1994-2014,أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1السنة 2017-2018,ص22

الجدول رقم (02) يمثل تصنيف LYS

الأنظمة	الجولة الأولى	الجولة الثانية	LYS تصنيف	FMI تصنيف
التعويم	479	183	662	513
الوسيطة	174	336	600	937
الثابتة	409	581	2073	1885

Source: Levy - yeyati Eduardo, Federico Sturzenegger(2001)" Exchange Rate Régimes and Economic performances",Op-Cit p08.

بالنسبة لتصنيف **LYS** فالفرق بين نظام الصرف المرن والثابت هو غير موجود بإعتبار أن تطاير أسعار الصرف في ظل نظام الصرف الثابت هو موجود ولو بنسبة ضعيفة, وعليه فالأنظمة الوسطية هي الأكثر شمولية ،وبناء عليه فإن تصنيف **LYS** يوضح التبني الفعلي لأنظمة الصرف ،الذي يستند إلى تقدير درجة تطاير احتياطات الصرف و أسعار الصرف وكذلك تطاير تغيرات أسعار الصرف الجدول أعلاه يظهر أن أحسن النتائج هي المحققة من إستخدام أنظمة الصرف الوسطية ،ومن خلال تصنيف صندوق النقد الدولي وتصنيف**LYS**وهذا في الجولة الأولى ,وبذلك فإن حسب تصنيف **LYS** فإن الفرق بين نظام الصرف المرن والثابت من الناحية العلمية يختفي ويظهر تأثير أنظمة الصرف بمعدل تضخم من خلال إتجاه نحو الكتلة النقدية الذي هو أكثر تلاؤما مع نظام الصرف الثابت[64].

ثانيا: أنظمة الصرف وفق تصنيف Reinhart–Rogoff لسنة 2004:

يقوم هذا التصنيف على إدماج كل من سعر الصرف المتعدد والسوق الموازي، ففي العديد من الاقتصاديات نجد سعر صرف رسمي مصرح به ولا يتم العمل به، في حين أن الفاعلين الاقتصاديين يستخدمون سعر صرف قريب جدا من حقيقة السوق، حيث توجد عدة دول في أمريكا اللاتينية تطبق أسعار صرف مختلفة ومتعددة بالنسبة للمعاملات الاقتصادية الخاصة ,وتدل الدراسة التجريبية التي قام بها **Reinhart–Rogoff** "في1997 أنه حوالي 20 بالمائة من الدول النامية تستعين بمعدلات متعددة أغلبيتها من الدول الناشئة هذا من جهة ,ومن جهة أخرى فيتمثل في التركيز على الفترة الطويلة الأجل في دراسة الأنظمة عكس تصنيف **LYS** لذا يقوم على المعطيات السنوية فقط قام **Reinhart –Rogoff** بتقدير أنظمة الصرف لفترة خمسة سنوات كنتيجة مهمة تحسب على أساس تغيرات أنظمة الصرف الظرفية حسب دراسة **LYS** بينما لم تسجل من طرف. **Reinhart –Rogoff** لأنه خلال هذه الفترة قد يعود سعر الصرف إلى وضعيته الأولى ، والهدف من ذلك هو المتابعة الجيدة بتوضيح الإتجاه الطويل الأجل ومنه فإن الدراسة التي قام بها **Reinhart –Rogoff** "في 2004 سمحت بإعطاء نظرة تاريخية

[64] نادية سحاب، مرجع سابق، ص، 22

لأنظمة سعر الصرف أحسن من دراسة **LYS** وذلك من خلال عينة مكونة من 153دولة عضو في صندوق النقد الدولي للفترة 1946-2001 [65]

3.4 المطلب الرابع: أسوق سعر الصرف:

3.4.1 الفرع الأول: تعريف سوق الصرف: يمكن تعريف سوق الصرف بشكل عام بأنه الإطار التنظيمي الذي فيه يقوم الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي، كما يمكن تعريفه بأن سوق نقدي لا يتوقف، حيث يتم المتاجرة في العملات العالمية في المعتاد من أجل سماسرة، ويتم شراء وبيع العملات الأجنبية بشكل دائم وفى آن واحد من خلال الأسواق المحلية والعالمية وتزداد استثمارات التجار أو نقل في قيمتها حسب تحركات العملة، مما سبق يمكن تعريف سوق الصرف بأنه سوق نقدي ذو طالع عالمي يتم فيه مبادلة العملات بعضها ببعض بدون توقف وبإستخدام وسائل الاتصال التقليدية والحديثة[66].

3.4.2 الفرع الثاني: خصائص سوق الصرف:

- يعتبر القوة الدافعة الذي من خلاله يمكن تحويل القدرة الشرائية من دولة إلى دولة
- يعتبر سوق الصرف من الأسواق العملاقة والتي لم ولن تستطيع المؤسسات الأفراد الاستغناء عنها.
- تساعد على توفير ومنح الاعتمادات قصد تسوية العمليات الجارية
- إن لسوق الصرف علاقة طردية مع الظروف الأمنية والاقتصادية في العالم، فكلما كانت هذه الظروف ملائمة وعلى درجة من الاستقرار تكون مخاطر الاستثماري منخفضة.[67]

3.4.3 الفرع الثالث: المتعاملون في سوق الصرف: يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف بتدخل بعض المتعاملون الذين لكل واحد منهم دوافعه للتعامل في هذا السوق من خلال القيام بعمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية ومن المتدخلون نجد.

أولا: البنوك المركزية: تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف رسميا لتنفيذ سياسة نقدية معينة فهي تراقب تطور أسعار الصرف في هذا السوق ويكون ذلك بانتظام ويمكن للبنك المركزي أن يؤثر على سعر الصرف من خلال قناتين هما:

- ✓ قناة تغيير الأسعار النسبية للأصول المحلية والأجنبية: حيث تقوم السلطات النقدية بتعقيم شراء المواطنين للعملات الأجنبية، وذلك عن طريق قيامها بشراء السندات المحلي.

---

[65] صالحي فوزية، مرجع سبق ذكره ص41

[66] خليل أحمد الكايد «الإدارة المالية والعالمية، التحليل المالي والاقتصادي "الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2010، ص 86

[67] السيد محمد أحمد السيرتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، مؤسسة التنمية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية ،2012، ص 245.

✓ قناة التوقعات: بما أن المتعاملين يعتقدون أن السلطات النقدية لديها معلومات أكثر من تلك التي بحوزتهم حول أسواق الصرف فإنهم مباشرة بعد شعورهم بتدخلها في السوق يقومون بتعديل توقعاتهم حول سعر الصرف وفقا لاتجاه الحكومة فإذا كان التدخل في شكل شراء للعملة فإن سعر الصرف ينخفض.

ثانيا: السماسرة: يتدخلون في سوق الصرف فقط كوسطاء حيث لا يعملون لحساب الخاص، فهم يمثلون مجموعة من الزبائن الذين يريدون استبدال العملة الوطنية مقابل عملات أجنبية أو العكس، وباعتبارهم وسطاء يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات، حيث أن البنك التجاري من خلال سماسرة الصرف الأجنبي يمكنه الحصول على أفضل سعر للعملة الأجنبية وبتكاليف منخفضة وعادة ما يكون هناك سماسرة معتمدين أو مرخصين في الأسواق المالية يمكن من خلالهم للبنوك التجارية أن تسوي رصيدها من العملات الأجنبية.

ثالثا: المؤسسات المالية: تعتبر المؤسسات المالية من المتعاملين الأساسيين في سوق الصرف فهم يتدخلون في هذا السوق أما لحساب الخاص أو لحساب زبون معين حيث يستعمل سوق الصرف كمركز للربح عن طريق المضاربة أو عن طريق المراجحة.

رابعا: العملاء الخواص: حيث يقومون بشراء وبيع العملات باسم أحد البنوك وهذا الأخير يجب أن يكون له نشاط واسع وكبير في السوق ويتكون العملاء الخواص من ثلاث مجموعات: الخواص، المؤسسات الصناعية والتجارية، المؤسسات المالية التي يكون حضورها غير دائم في سوق الصرف، ويكون تدخل العملاء داخل سوق الصرف من أجل بيع وشراء ومنح قروض بالعملات الصعبة كما أنه أيضا يكون تدخلهم كمضاربين في سوق الصرف.

خامسا: الشركات التجارية: تتدخل الشركات التجارية الكبيرة في سوق الصرف لأن نشاطها يكون في كثير من الدول وغالبا ما تتلقى مقبوضات أو تؤدي مدفوعات بعملات غير عملة بلدها الأصلي فمثلا شركة الأمريكية هي بحاجة إلى عملة المكسيك حتى تقوم بدفع أجر عمالها الذين يعملون في فروعها بالمكسيك حيث أنها إذا كانت تمتلك فقط الدولار الذي تحصلت عليه جراء بيعها لحواسب في الولايات المتحدة الأمريكية فبإمكانها أن تمتلك عملة المكسيك عن طريق شرائها مقابل الدولار الأمريكي في سوق الصرف.[68]

[68] بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية –حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة آبي بكر بلقايد، السنة 2012،2011,ص37،38

3.4.4 الفرع الرابع: أنواع أسواق الصرف والعمليات التي تتم فيها:

أولا: سوق الصرف الحاضرة:تعتبر من أهم أسواق الصرف، تتم بها عمليات البيع والشراء الحاضرة، ويتم تسليم العملات المتبادلة خلال يومي عمل بالإضافة إلى يوم التعاقد، أسعار العمليات الحاضرة هي الأسعار الأساسية التي يتحدد على أساسها أسعار السوقين الأخريين.[69]

ثانيا: سوق الصرف الآجل :هو سعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العمليتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة، يعرف سعر الصرف الآجل لعملة بأنه السعر الذي على أساسه يتم بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ عقد إبرام الصفقة، ويتم تحديد تاريخ التسليم والسعر ومبالغ العملتين موضوع التعامل يوم إبرام العقد الصفقة، وبهذا يكون سعر الصرف الآجل هو سعر الصرف الفوري السائد وقت إبرام الصفقة مضافا إليه فرق سعري الفائدة السائدين في الأسواق النقدية الدولية على العملتين موضوع التبادل وهو ببساطة سعر الصرف الفوري (العاجل)السائد وقت إبرام الصفقة مضافا إليه فرق سعري الفائدة السائدين في الأسواق النقدية الدولية على العملتين موضوع التبادل.[70]

ثالثا: سوق مبادلة العملات: يعبر هذا النوع من الأسواق عن الطريقة التي يتم بها عملية البيع للعملة ،فيعتبر شكل من أشكال السوق الأجل أو امتداد له ، بحيث العملية تؤمن الشراء والبيع لعملة ما مقابل عملة أخرى في وقت واحد مع مواقيت دفع مختلفة ،فمثلا لو أن البنك يحتاج إلى إقامة استثمار ما وكان قد فبض مبلغ من المال يحتاجه خلال ثلاث أشهر مثلا، وفى نفس الوقت هو يريد أن يبدأ بالاستثمار المذكور أعلاه فمن خلال هذا بمقدور البنك أن يقايض بالمبلغ الذي قبضه بأسهم أجنبية من قبل بنك أجنبي آخر ضمن عملية واحدة بدلا من بيع العملة لغرض شراء الأسهم في السوق الآجلة واستلامه في ثلاث أشهر ضمن عمليتين منفصلتين[71].

رابعا: سوق العقود المستقبلية: تعتبر عقود مالية منبثقة من أصول مالية أو عينية محل التعاقد والغرض منها استبعاد أثر الخطر المتوقع في أسعار تلك الأصول وتعتبر من أهم سمات التطورات الحديثة في أسواق المال الدولية وينبثق منه عدة أنواع:

---

[69]مريم يحي جاد وآخرون، دراسة وتحليل أثر تغيرات سعر الصرف على التنمية المستدامة وانعكاس هذا الأثر على حجم البطالة في مصر، جامعة عين شمس، الرابعة وأربعون، الجزء الثاني، ديسمبر 2018، ص 13

[70]إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، ط 2008، ص309

[71]بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط12003ص127

أ. **عمليات العقود المستقبلية:** تعتبر العقود القانونية عن إلتزام لكميات من العملة سواء شراء أو بيع بسعر معلوم وفى تاريخ لاحق بدأ العمل به سنة 1972، من قبل صندوق النقدي الدولي ببعض العملات فقط.

ب. **العقود الآجلة:** هي كل العقود التي تضمن للمشتري الحق في الشراء أو بيع نصيب من الأصول المالية أو العينية، ويكون محدد مسبقا ويتم التسليم في تاريخ لاحق بحيث تكون بين شخصين ويبين كل واحد منهما شروطه المقترحة، فهذه العقود تجنب تعرضهم لمخاطر تقلبات أسعار الصرف في مجال الاستثمارات الدولية.

ج. **عقود المبادلة:** يتضمن هذا العقد عملية المبادلة سواء شراء أو بيع على أساس التسليم الحاضر وبالسعر الحاضر وإعادة العملية سواء البيع والشراء في نفس الوقت على أساس التسليم الأجل بسعر تسليم آجل[72].

د. **عقود خيارات العملة:** يتميز هذا بأنه يعطي الحق ببيع أو شراء كميات من العملة الأجنبية بسعر متفق عليه مسبقا وخلال مدة لاحق تحدد عادة بثلاث أشهر وأهم ما يميزها هو أن الطرف المشتري له الحق في الاختيار بين إتمام العملية أو التخلي عنها مقابل علاوة غير قابلة للرد يدفعها المشتري للبائع مقدما عند كتابة العقد، بمعني لا يكون البائع ملزما بتسليم هذه العملة إلا في حالة رغبة المشتري في تنفيذ ما جاء في هذا العقد.[73]

---

[72] موسي سعيد وآخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ,2008ص128.

[73] صبيحة قاسم هاشم وآخرون، التحوط المالي لمخاطر أسعار الصرف بإستعمال أدوات الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 25,العراق ,2009,ص3.

خلاصة

يجسد سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية، وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، وهو بذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والمحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.

من خلال ذلك تتضح لنا أهمية سعر الصرف على المستوي الاقتصادي الكلي، وتختلف هذه الأهمية حسب نوع نظام الصرف المتبع، حيث مهما كان نوع نظام الصرف المعتمد في البلد، فإنه يرجى من خلاله أن يحقق شرط التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، آخذ بعين الاعتبار الشروط الدولية.

تهدف سياسة الصرف إلى تحديد سعر صرف العملة والتحكم في التضخم وتنمية الصناعات المحلية عن طريق استخدام العديد من الأدوات منها خفض أو رفع سعر صرف العملة ويتطلب ذلك وجود سوق صرف يتم فيها تداول العملات حيث يعتبر البنك المركزي أحد المتدخلين في هذه السوق

لقد تعددت النظريات المفسرة لسعر الصرف تبعا لتعدد أنظمته النقدية، دون أن نستطيع إعطاء تفسير دقيق ومحدد لهذا التغير حيث أن تعدد وتطور هذه النظريات تمثل في النقائص والانتقادات الموجهة لكل منها، كما تتمثل الصفة المشتركة بينها في ربط تحركات سعر الصرف بالعديد من العوامل ومتغيرات الاقتصاد الكلي خاصة النقدية منها التضخم ومعدلات الفائدة بالرغم من اختلاف نوع المتغير المأخوذ حسب كل نظرية ينقسم سوق الصرف الأجنبي إلى سوق آجل وسوق عاجل وأيضا سوق خاص بالمشتقات المالية وتتمثل أهم وظائف السوق في التغطية من مخاطر الصرف (مثل مخاطر تغيرات مالية ومخاطر مالية ائتمانية... الخ) ويمكن القول في الأخير أن سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساهم في تطور العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي والتي سوف نتطرق إليها في الفصل الثالث.

الفصل الثاني

تطور سعر الصرف في الجزائر

تمهيد

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تطبيق أشكال مختلفة من أنظمة الصرف، ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية، بداية من نظام الصرف الثابت بكل أشكاله (1962-1986) المعزز بنظام الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية وصولا لنظام التعويم المدار، حيث خلال المرحلة الأولى لم يكن تحديد قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية على أساس معايير اقتصادية أو مالية، بل هي عبارة عن قيمة إدارية لا علاقة لها بأداء أو كفاءة الاقتصاد الوطني.

ونتيجة الأزمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري سنة 1986والتي تزامنت مع التذبذب المستمر في قيمة الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية، الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى اعتماد برامج للإصلاح الاقتصادي مبنية على إستراتيجية تساعد على الانتقال إلى اقتصاد السوق، من خلال مخطط تعديل هيكلي نص عليه صندوق النقد الدولي، يرمي في مجمله إلى تصحيح الاختلالات والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات والآليات.

سنحاول في هذا الفصل التطرق لمختلف مراحل تطور نظام الصرف الدينار الجزائري ثم التعرف على مسار سياسات الصرف في الجزائر انطلاقا من نظام الرقابة على الصرف مرورا ببرامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي ومدى مساهمتها في إصلاح سياسة الصرف في الجزائر وكل ذلك نبرزه في المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر.
- **المبحث الثاني:** الإصلاحات المصرفية في مجال سعر الصرف
- **المبحث الثالث:** الرقابة على الصرف وتحرير سعر الصرف في الجزائر

4 المبحث الأول: مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، من سعر صرف ثابت إلى سعر الصرف المرن، حيث تميز تحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري، وفيما يلي سنوضح مختلف المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري.

4.1 المطلب الأول: المرحلة الأولى: نظام الربط بعملة واحدة (1962-1973):

شهدت هذه المرحلة عدة تطورات في نظام صرف الدينار يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- بموجب المبادئ التي تضمنتها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الاستقلال انتمت الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي.
- قامت السلطات النقدية سنة 1963 بإنشاء ما يسمي "الرقابة على الصرف "على جميع العمليات مع بقية العالم، وهذا الإجراء جاء للحد من مخاطر هروب رؤوس الأموال، وكان هذا التغيير مصحوبا بعدة إجراءات غرضها مراقبة التجارة الخارجية والحد من الواردات.
- تم إنشاء الوحدة النقدية الجزائرية "الدينار الجزائري "يوم 10 أفريل 1964 والتي تثبت قيمتها أنداك ب 180 ملغ من الذهب الخالص، وبالتالي عوض الدينار الجزائري "عملة "الفرنك الفرنسي الجديد "بسعر صرف واحد دينار يساوي واحد فرنك فرنسي.
- في سنة 1968 تعرض بنك فرنسا لهجمات مضاربة حادة، اضطرته إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، وشرعت الجزائر خلال هذه الفترة في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي (1967-1969) الذي يعتبر أول مخطط تنموي بعد الاستقلال وضع الجزائر في طريق التطور الإنتاج وقد تطلب هذا المخطط استقرار سعر الصرف، لذا لم تقم الجزائر بإتباع الفرنك الفرنسي في التخفيض، واستمرت العلاقة الثابتة بين الفرنك الفرنسي والدينار الجزائري.
- نتج عن انخفاض الفرنك الفرنسي إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970 -1973) الذي ركز على هي تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصاد وتطور المناطق الريفية[74].

[74]دردوري لحسن، لقليطي لخضر، سياسة سعر الصرف فى الجزائر، مسيلة ،1مارس 2017 ص 126

4.2 المطلب الثاني: مرحلة الثانية الربط بسلة العملات (1974-1986):

مع انهيار نظام **بروتن وودز** سنة 1971 وإلغاء نظام الصرف الثابت واستبداله بنظام تعويم الصرف على المستوى الدولي من جهة، وأمام الأزمة التي أصبح يتخبط فيها الفرنك الفرنسي أواخر سنوات 1960 وبداية سنوات 1970 من جهة أخرى، قامت الجزائر بـــ:

- تثبيت عملتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين ابتداء من جانفي 1974 وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني مما سمح للجزائر بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك[75].
- تسيير العملة الوطنية من طرف الخزينة العمومية فأصبحت هي المكلفة بالإصدار وعوضت البنك المركزي الذي كان مجرد جهاز تنفيذي لسياسة أكثر مما يكون مركز لإصدار وتسيير العملة.
- صدور قانون 86-12 بتاريخ 19-08-1986 المتعلق بالبنوك والقروض الذي عمل على رفع الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية بشكل تدريجي، وأعطى دورا كبيرا للبنوك التجارية والبنك المركزي في الاستعادة التدريجية لصلاحياتها في تنظيم مجال الصرف والتجارة الخارجية.
- قامت السلطة النقدية خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 1986 ومارس 1987 بتعديل طفيف في حساب معدل صرف الدينار الجزائري هذا التعديل كان تمهيدًا لسياسة التسيير الحركي لمعدل الصرف " التي شرع في العمل به انطلاقا من مارس 1987[76].

4.3 المطلب الثالث: سياسة الصرف الايجابية (1986-1994):

تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي كانت ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وتكريس الطابع التجاري للمعاملات بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، أما فيما يخص نظام الصرف فقد حدثت فيه عدة تغيرات أهمها[77]:

- وفي سنة 1989 قامت الجزائر بتخفيضات متتالية للعملة الوطنية، استنادا إلى شروط صندوق النقد الدولي الذي تم اللجوء إليه عقب أزمة 1986 حيث تم عقد أول اتفاق استعدا ائتماني مع الصندوق في ماي 1989 لتليه عدة اتفاقات أخرى، وقد عملت الجزائر على تطبيق سياسة نقدية متشددة فيتلك الفترة هذا ما أدى إلى تحسن في الموازنة العامة، لكن التدهور في احتياطي العملة الصعبة قد استمر، واستمر معه التخفيض في قيمة العملة حيث أصبح الدولار الواحد يعادل 21.8 دج سنة 1992.

---

[75] صالحي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 102

[76] أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ,1999,ص 139

[77] محمد أمين بربري، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص4.

- في سنة 1993 حدث استقرار نسبي في قيمة الدينار الجزائري إلى غاية إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد، الدولي تمثل في برنامج التثبيت الاقتصادي سنة 1994 الذي تضمن إصلاحات هيكلية واقتضى تخفيضًا لسعر صرف الدينار حيث انتقل من 23.4 دج مقابل الدولار الواحد سنة 1993 إلى 34.1 دج سنة 1994 بقرار من مجلس النقد والقرض* تحت وصاية صندوق النقد الدولي[78].

4.4 المطلب الرابع: مرحلة التعويم المدار من 1994 إلى يومنا هذا:

أولا: نظام التثبيت (سبتمبر 1994- ديسمبر 1995): طبقا للتعليمة رقم 61 -94المؤرخة في 28 سبتمبر 1994 والتي أدرجت نظام التثبيت أصبح سعر صرف الدينار الجزائري يحدد وفق جلسات بين البنوك التجارية تحت إدارة بنك الجزائر ،وذلك بناء على عروض مقدمة من طرف البنوك التجارية في كل جلسة مع توفر العملة الأجنبية ،واعتمدت تقنية التسعير بالتثبيت (le fixing) هذه كتقنية جديدة لتحديد سعر صرف في مرحلة انتقالية وتجريبية ما بين سبتمبر 1994 وديسمبر 1995 ، وقد كانت هذه الجلسات تنظم أسبوعيا ولكن سرعان ما أصبحت يومية ،ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي)على أساس سعر صرف أدنى ،ثم تقوم البنوك التجارية بطلب المبلغ المراد الحصول عليه ،ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب البنوك التجارية عليها عن طريق المناقصة ،وهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار الجزائري عند اقل عرض ،وفى بداية كل جلسة للتثبيت يتم الأخذ بعين الاعتبار وضعية الاقتصاد الوطني وكذلك الاقتصاد العالمي، وقد استمر هذا النظام إلى 1995/12/31 ،أي دام هذا النظام خمسة عشرة (15) شهرا، وفي نفس الوقت تعتبر هذه بمثابة مرحلة انتقالية قبل الوصول إلى وضع السوق ما بين البنوك أو السوق البينية، ولقد ساعد تحسين مستوي الاحتياطات بالعملة الصعبة إلى إنشاء هذا النظام بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعر رسمي وتقليص حجم السوق الموازية.

ثانيا: سوق الصرف ما بين البنوك (1996-إلى يومنا هذا): كان من نتائج المرحلة السابقة هو بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض و الطلب الرسمية ،ألا أن عرض العملات بقي حكرا على بنك الجزائر فكان لابد من ترك المجال لسوق الصرف البينية في تحديد قيمة الدينار ،وفي إطار تبني برنامج التعديل الهيكلي ،وإيمانا بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف اصدر بنك الجزائر في 1995/12/23 لائحة رقم 08-95 تتضمن إنشاء سوق صرف ما بين البنوك لبيع شراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا ،وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وسوق آجلة ،حيث تتدخل في هذه السوق يوميا جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات

[78] إكرام مياسي، مرجع سبق ذكره، ص ص182-288.

المالية من اجل عرض طلب العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري ،وفى 02جانفي 1996 انطلق نشاطها بصفة فعلية وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بالعمليات التالية :

- ✓ بيع العملات الوطنية (الدينار الجزائري) للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابل للتحويل؛
- ✓ بيع العملات الأجنبية القابل للتحويل مقابل عملات أجنبية قابل للتحويل؛
- ✓ بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البينية للعملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملات الوطنية، حيث إن أسعار صرف تتحدد في هذه السوق حسب قانون العرض والطلب، كما يقوم الوسطاء بإستمرار بتقديم أسعار الصرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، ويمكن لهؤلاء الوسطاء إجراء مقاصة المدفوعات المتبادلة بنفس تواريخ الاستحقاق[79].
- ✓

الجدول رقم (03) تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي (2020/1990)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف دج/$	8.96	18.47	21.84	23.35	35.06	47.66	54.75	57.71	58.74	66.57	75.26
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سعر الصرف دج/$	77.22	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65	69.29	64.58	72.65	74.39	72.94
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
سعر الصرف دج/$	77.54	78.15	80.58	100.69	109.44	110.97	119.35	119.35	126.78		

المصدر: إحصائياتFMI

[79] عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر خلال فترة (1999 – 2014)، شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، قاصدي مرباح ورقلة ،2015–2016، ص 125)

5 المبحث الثاني: الإصلاحات المصرفية في مجال سعر الصرف:

5.1 المطلب الأول: أسباب اختلال سعر صرف الدينار الجزائري

1. الأسباب الداخلية لاختلال الدينار الجزائري: يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- ✓ سوء التسيير في السياسات الاقتصادية المتبعة منذ السبعينات، والمجسدة أساسا في شكل شعارات للتنمية والتخطيط والمنطوي على قدر كبير من الإنفاق الاستثماري بتدخل أجهزة الدولة وتغليب الأولوية الاجتماعية.
- ✓ استفحال ظاهرة السوق الموازنة أو السوق السوداء وتهريب رؤوس الأموال والمضاربة حول العملات الأجنبية مما ساعد على تدهور العملة المحلية.
- ✓ عرفت الموازنة العمومية عجز، وعدة تقلبات ساعدت في تعميق اختلالات الاقتصاد الجزائري.
- ✓ إتباع الدولة لدعم الاسعار وإنشاء صندوق لدعم الفئات الاجتماعية سنة 1993، والتي كلفها في سنة واحدة حوالي 2456 مليار دينار وإنشاء صندوق ضمان الإنتاج.
- ✓ زيادة الإنفاق العسكري خاصة منذ 1991 ببناء مؤسسات عسكرية ضخمة مما أثر على استمرار تزايد أعباء الدفاع الوطني.
- ✓ الكوارث التي عرفتها الجزائر خلال فترة الثمانينات أهمها الزلازل، الجفاف، كل هذا استدعى تخصيص مبالغ مالية ضخمة خاصة بها.

2. الأسباب الخارجية لاختلال الدينار الجزائري: ومن أهمها نذكر ما يلي:

- ✓ الاعتماد الكبير على صادرات البترول، وواردات من السلع الأساسية خاصة الغذائية منها، أحدث هذا عجز في ميزان المدفوعات كحصيلة لتقلبات أسعار البترول وأسعار سعر صرف الدينار الجزائري مرتبطة بتدهور الدولار الأمريكي.
- ✓ تطور الديون الخارجية الجزائرية، بمختلف العملات في ظل تعاظم فكرة التحرر الاقتصادي والتنمية، فبعدما كان حلا ظريفا في الستينات لتصبح أزمة حقيقية بسبب سوء التسيير المنتهج الذي ساعد على تفاقم حجم المديونية الخارجية، خاصة مع تزايد مستوي خدمة الدين من جهة وتزايد الإنفاق بشكل سريع جدا من جهة أخرى مقابل التراجع في العملات الصعبة.
- ✓ انعدام الرقابة الصارمة على أسعار الصرف ورؤوس الأموال أدى بهروب الأموال إلى خارج مع تدهور الاستقرار السياسي والاقتصادي وفقدان الثقة في العملة المحلية وفى الجهاز المصرفي.

- ✓ آثار اعتماد برنامج مكافحة ندرة السلع (استهداف مواد بناء، قطع الغيار وأغذية الأنعام وسلع الاستهلاك الغذائية والصناعية)، الذي تم إقراره من قبل الحكومة الجزائرية في أكتوبر 1979، وكان حجمه المالي حوالي 1.25 مليار دولار إلى أن وصل في نهاية الثمانيات إلى 3 مليار دولار سنويا

مما ادى إلى تأكل الاحتياطات من العملة الصعبة[80].

5.2 المطلب الثاني: إصلاح نظام الصرف:

إصلاحات ما قبل سنة 1994: يمكن تلخيص الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي قبل سنة 1994 على النحو التالي:

- تم في سنة 1987 اتخاذ قرار من قبل السلطات بإنسحاب الخزينة من تمويل الاقتصاد.
- اتخاذ قرار إلغاء تخصيص البنوك على أساس قطاعي (88/87).
- إنشاء سوق للنقد ما بين البنوك التجارية (ماي 1989).
- إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 والذي **تضمن أساسا ما يلي:**
  - منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفيه بتسيير السياسة النقدية،
  - إنشاء مجلس للنقد والقرض يمثل السلطة النقدية المسؤولة عم صيغة السياسة النقدية بشكل عام.
  - إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات المالية والمصرفية من جهة المؤسسات الاقتصادية من جهة ثانية فيما يتعلق بمنح الائتمان.
  - في عام 1991 ادخل البنك المركزي نظام البرمجة المالية ولكن السياسة النقدية ظلت تعتمد على أدوات مباشرة لا تخرج عن فرض قيود على الائتمان، كوضع حدود قصوى للائتمان، المصرفي الموجه للمؤسسات الاقتصادية ولحجم عمليات إعادة الخصم من قبل البنوك وكذلك شمل تقييد تدخلات البنك المركزي في سوق المعاملات النقدية بين البنوك.
  - في سنة 1992 توقف البنك المركزي عن فرض حدود قصوى ائتمانية على إقراض البنوك التجارية وبدا في الاعتماد على إعادة تمويل الاقتصاد.
  - تم توسيع السوق النقدي خلال سنتي 93/92 ليشمل المؤسسات المالية غير المصرفية (شركات التأمين) والتي يسمح لها بإقراض الأموال الفائضة عن حاجاتها أما عن الإصلاح الاقتصادي الشامل لسنة 1994 والمدعم من صندوق النقد الدولي فقد تم على مرحلتين – كما سبقت الإشارة إلى ذلك يمكن إبرازها فيما يلي:

---

[80] احمد بودودة وفاء، أثر سياسة سعر الصرف على اختلال التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص94

أ. **المرحلة الأولى من الإصلاحات:** تميزت بالتحول صوب استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، وقد شمل برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل في هذا المجال أهم أدوات السياسة النقدية المتحكمة في النشاط المصرفي عامة، وهي:

- ❖ **تحرير أسعار الفائدة:** شكل تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض المحور الأساسي للإصلاحات المصرفية، وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة الاسمية لديها وتحريرها تدريجيا لكي تعكس قوي السوق المصرفي.
- ❖ **الابتعاد عن الائتمان الموجه:** في هذا الإطار تضمن الإصلاح القطاع المصرفي إلغاء السقوف الائتمانية وإزالة الضوابط المفروضة على تخصيص الائتمان الممنوح من البنوك، وكذا إزالة القيود المفروضة على البنوك في مجال المعايير والمبادئ التي يحتكم إليها نشاط البنوك بما ينسجم والتوجهات الجديدة.
- ❖ **التوجه نحو عواما السوق في تمويل الخزانة:** ويتمثل في إلغاء التمويل الإجباري للخزينة من خلال إلغاء إلزام البنوك شراء أذونات الخزينة وذلك بفتح المجال للقطاع الخاص وللوساطة المالية لكي تلعب دورها في تعبئة وحشد الموارد المالية عن طريق المزاد العلني، بهدف تمكين الخزينة من تدبير احتياجاتها المالية
- ❖ **الإدارة الغير المباشرة للسياسة النقدية:** تضمن الإصلاح تحولا نوعيا في السياسة النقدية من تلك المعتمدة على الأدوات التقليدية المباشرة إلى أدوات نقدية معاصرة وغير مباشرة، منها أذونات الخزينة، شهادات الإيداع والمزادات الائتمانية ...الخ.
- ❖ **تحرير سعر الصرف:** يمثل تصحيح سعر الصرف حجر الزاوية ضمن الإصلاح المالي والمصرفي وذلك من خلال ما تضمنته من سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري المبالغ فيها، وكل ذلك صوب تحقيق سعر الصرف الذي يعكس قوي العرض والطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف.

ب. **المرحلة الثانية من الإصلاحات:** والتي تمثلت أساسا في إعادة تأهيل المؤسسات المصرفية والمالية نظرا لدورها المتعاظم في تعبئة وحشد الموارد المالية، حيث تضمنت الإصلاحات إدخال تعديلات على الأطر القانونية والتنظيمية، وسن التشريعات تنسجم والتوجهات الجديدة للاقتصاد، كفتح هذا القطاع وإعادة رسملة وتحرير النشاط المصرفي وفتح المجال أمام مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي سواء، ولا يزال العمل جاري لإستكمال برامج الإصلاح المصرفي والمالي الشامل.

- ❖ إصلاح الأطر القانونية والتنظيمية بما يمكن من ترقية النشاط المصرفي والمالي عموما عن طريق توفير بيئة قانونية وتنظيمية تمتاز بالشفافية التامة التي يتطلبها القطاع.
- ❖ إعادة هيكلة المصارف العامة وذلك لتوفير متطلبات عملية الخوصصة ولتوفير بيئة تنافسية في السوق المصرفي من شأنها أن ترتقي بالقطاع إلى مستوي النشاط المصرفي العلمي، ولذلك

أضحت عملية الاستقلالية في التسيير تخطي بتأكيد خاص ضمن جهود الإصلاح المصرفي، وكذلك تقليص ملكية الحكومة فيها وإعادة هيكلها وظيفيا.

- ❖ تطوير أسواق الأوراق المالية وذلك بتوفير الأطر القانونية والتنظيمية التي تسمح بتطوير النشاط المالي[81].

5.3 المطلب الثالث: سعر الصرف الموازي في الجزائر

أولا: تعريف سوق الصرف الموازي: يمكن تعريفها على انها:

- **التعريف الأول:** ذلك الإطار الرسمي الذي يفلت من الرقابة الحكومية في مجال شراء وبيع العملات الأجنبية، ولا يقتصر المتعاملين داخل هذه السوق على أفراد فقط بل حتى على المؤسسات والبنوك؛
- **التعريف الثاني: إن** سوق الصرف الموازي هو سوق هيكلي أين يتواجد فيه بانتظام العرض والطلب على العملة الأجنبية للحصول على سعر توازي هو سعر صرف توازني.
- **التعريف الثالث:** تعتبر سوق الصرف الموازي سوقا ثانويا لسوق الصرف الرسمي، بحيث يمكن التمييز بين السوقين من حيث أن السوق الرسمي للعملة يتميز بسعر مفروض للعملة، ويسمي الصرف الرسمي أو سعر القانوني في سوق الصرف، أما السوق الموازي للصرف يتميز بسعر غير مفروض يحدد بحرية بحسب قانون العرض والطلب ويسمي بسعر الصرف الموازي.
- **التعريف الرابع:** على أنها تلك السوق التي فيها تفاوض العملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطات النقدية نظرا لما تفرضه هذه الأخيرة من قيود بسبب زيادة الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العرض المحدود منه فالهدف من تواجد هذه السوق في تحديد انعكاسات تخفيض سعر الصرف على الاسعار المحلية أين توجد يد مراقبة لتدفقات رؤوس الأموال والاحتياطات الدولية[82].

ثانيا: أسباب ظهور سوق صرف موازي:

- ندرة وقلة العملة الصعبة، حيث يصبح البنك المركزي عاجزا عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، الأمر الذي يدفع الراغبين في الحصول عليها في الحصول عليها إلى شراءها بأعلى سعر ممكن، ما يشجع مالكيها على بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي؛
- بالرغم من أن المتعاملون في سوق الصرف الموازية يعملون في ظل ظروف للمخاطرة تعتمد درجتها على مدى حدة عقوبات المخالفة، حيث قد يتعرضون بمقتضاها للغرامة أو السجن أو

---

[81] بوعتروس عبد الحق، الإصلاح المالي والمصرفي في الجزائر وتحديات المرحلة المقبلة، جامعة متنوري قسنطينة، ص66

[82] مراكشي حياة، إشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودورها في الحد من اللجوء إلى السوق الموازية –دراسة حالة تركيا وبعض الدول العربية – مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2018،1–2019، ص 74

مصادرة الكميات المضبوطة من النقد الأجنبي أو جميع الأمور معا، ولهذا يقوم المتعاملون بتعويض هذه المخاطر من خلال إضافة علاوة على معدل الصرف في السوق الموازية حتى تبرر تحمل المخاطر والانخراط في معاملات هذه السوق؛

- عملية تبيض الأموال والمتاجرة في الممنوعات، إذ أن كميات كبيرة من الأموال الناتجة عن العمليات غير المشروعة تبدأ في المرحلة الأولى في سوق الصرف الموازية، من اجل التمهيد لعملية غسلها عن طريق البنوك في حسابات جارية على دفعات وأقساط، وهو ما يؤثر سلبا على أسعار الفائدة وأسعار الصرف وهكذا فكلما اتسع حجم السوق الموازنة للصرف وتزايد عددها كلما كان ذلك مؤشرا على وجود أموال غير مشروعة متداولة داخل هذه الأسواق؛
- التسارع الكبير في مجال تحرير الاسعار مما يصعب عملية تقدير حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية للعملة الصعبة ومن ثم يصعب معها تحديد مصادرها وتحويلات الحقيقية الأمر الذي يفتح المجال أمام عملية التبييض[83].

ثالثا: محددات سعر الصرف في السوق الموازي:

أ. **محددات العرض:** إن عرض العملات الأجنبية لتمويل سوق الصرف الموازي يمكن ان تأتي من عدة مصادر منها:

- ✓ تحويلات المتغيرين؛
- ✓ العمال الأجانب؛
- ✓ رصيد السياح الأجانب؛
- ✓ عمليات تزييف فواتير التجارة؛
- ✓ عمليات التهريب (بالخصوص رؤوس الأموال).

ب. **محددات الطلب:** إن وسائل الدفع الخارجية لسوق الصرف الموازية تخدم تغطية ما يلي:

- ✓ تمويل العمليات الخارجية؛
- ✓ عمليات الاستيراد والتهريب وكل عمليات غير قانونية[84]؛

رابعا: الآثار السلبية لسعر الصرف الموازي: توجد عدة آثار سلبية للسوق الصرف الموازي منها ما يلي:

- تأثر الأسواق الموازنة على الادخار المحلي من خلال تحويل رؤوس الأموال نحو الخارج وتجارة الترهيب؛
- اتساع الفجوة بين سعر الصرف الموازي وسعر الرسمي يزيد احتمالات إجراء تخفيض في قيمة العملة بما لهذا الإجراء من سلبيات كتضخم وتأثر الميزانيات؛

---

[83] سارة بوسيس، أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (2000-2019) مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، غير منشورة، اكلي محند اولحاج، البويرة ،2020-2021، ص ،114

[84] مراكشي حياة، مرجع سابق، ص 67.

- تفشي ظاهرة الاقتصاد الموازي وتفاقم مشكلة التهرب الضريبي لأن التجار المتعاملين في هذه الأسواق لا يمتلكون سجلات تجارية ولا يخضعون للنظام الضريبي وبالتالي لا يدفعون الضرائب على أرباحهم يسبب للدولة خسارة فرص حصول على إيرادات عامة إضافية؛
- وجود فجوة كبيرة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي يعني أن نظام الاسعار في البلد قد أصبح يتسم ب التعقيد ويفتقر إلى الكفاءة ويؤدي ذلك بدور ذلك إلى خلق تعقيدات في إعداد التقارير المحاسبية والإحصائية؛
- تنامي أنشطة الجريمة والفساد وتمويل الإرهاب: تكون هذه الأسواق الموازية بعيدة عن الرقابة والتعاملات فيما تتسم بالتراضي ولا تستدعي إجراء تحقيقات حول مصدر الأموال المحولة وهو من شأنه أن يعمق من ظاهرة تبيض الأموال، وتزوير العملة .... إلخ؛
- تفضيل الأجانب القادمين من الخارج من صرف عملاتهم بسوق الصرف الموازية بدل السوق الرسمي بسبب فارق السعر[85].

الجدول رقم (04) تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والسوق الموازي

السنوات	1991	1994	1996	1997	1999	2000	2001
السعر الرسمي	18.47	35.06	54.75	57.71	66.57	75.26	77.22
السعر الموازي	32	55	85	90	100	100	90
الفرق	13.53	19.9	30.25	32.29	33.43	24.74	12.78

المصدر: إحصائيات FMI

6 المبحث الثالث: الرقابة على الصرف وتحرير سعر الصرف في الجزائر:

6.1 المطلب الأول: مفهوم الرقابة على الصرف :

يقصد بالرقابة على الصرف تأمين إستخدام الموارد من العملات الأجنبية التي بحيازة الدولة حسب الحاجات الضرورية للوطن وكذلك بالسهر على عمليات التنازل والحيازة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من طرف الأشخاص المقيمين بالخارج فإجراءات الرقابة على الصرف تعني تقليص الفارق الكبير من المدفوعات الدولية حيث تخصص الرقابة على الصرف على كل التدفقات المالية بين البلد المحلي والعالم الخارجي ,أي أن الدولة تسعى من خلال فرضها للرقابة على الصرف إلى تحسين وترشيد استخدام ما هو متوفر لديها من العملات الصعبة وتوزيعها وفقا للأوليات المحددة [86].

---

[85] بوثلجة عبد الناصر، بطاهر سمير، سعر الصرف الموازي والطلب على النقود، المجلة المغاربية للاقتصاد والتسيير 2015 ص 76

[86] حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ,200,ص 171.

وتمكن عملية الرقابة على الصرف الدولة من ممارسة تأثير مباشر على العرض والطلب على العملات الأجنبية ,وعلى تحديد سعر صرف عملتها الوطنية ,كما تهدف إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات ومحاربة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ,وغالبا ما تطبق الرقابة بهدف تجنب تخفيض العملة حيث تفرض بالموازاة مع هذه السياسة من أجل ضمان نجاحها وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ,لكن هذه السياسة تحد من ممارسة نشاط الصرف وبالتالي تساهم في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ,مما يساعد على ظهور سوق موازية للصرف الأجنبية نظرا لندرة العملة ,فيصبح البنك المركزي عاجزا على تلبية رغبات طالبي العملة الأجنبية ,مما يدفع بطالبي العملات الأجنبية بشرائها بأعلى سعر ممكن من السوق الموازي للصرف والذي يؤدي بدوره إلى تحفيز مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي[87].

6.2 المطلب الثاني: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر:

يمكن تقسيم مراحل تطور سياسة الرقابة على الصرف إلى فترتين يفصل بينهما قانون 90-10الخاص بالنقد والقرض بتاريخ 14-04-1990.

6.2.1 الفرع الأول: مرحلة حماية الاقتصاد الوطني 1962-1970:

تميزت هذه المرحلة بسياسة رقابة تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية ومن بين الأدوات المستعملة في هذه السياسة:

- ✓ نظام الحصص الذي قيد التجارة الخارجية، وكل العمليات المدفوعة بالعملات الأجنبية، من خلال خضوعها لترخيص من وزارة المالية من أجل حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضعية الميزان التجاري.
- ✓ تنويع العلاقات التجارية وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول من أجل توسيع مجال المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من الاستقلالية.
- ✓ الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية، بواسطة مجموعة من المؤسسات الوطنية المسيرة مباشرة من طرف الدولة.[88]

6.2.2 الفرع الثاني: مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية 1971-1977:

تميزت هذه المرحلة بتكثيف عملية إنشاء الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، حيث أنه في سنة 1971 تم إصدار سلسلة من الأوامر، تعطي لبعض الشركات حق احتكار الواردات من سلع الفرع الذي تنتمي إليه، كما ألغي المرسوم المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع

---

[87] بن بوزيان محمد وآخرون، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر، مجلة المناجمنت، العدد01,جامعة تلمسان، الجزائر 2002,ص216.

[88] محمد حميدات، مرجع سبق ذكره ص ص173-174.

فرنسا، وتم إقرار غلاف مالي سمي بالترخيص الإجمالي للواردات للاستجابة لاحتياجات الشركات في مجال مدخلها من الواردات، وقد نتج عن هذه الإجراءات جملة من السلبيات:

- ✓ تمركز الصلاحيات وبروز نزاعات بين مؤسسات الدولة والوصاية
- ✓ غياب برمجة صارمة فيما يخص واردات المؤسسات المحتكرة وإنتشار أزمة الندرة.
- ✓ تدهور خدمات ما بعد البيع التي مست المنتجات الصناعية المستوردة.

6.2.3 الفرع الثالث: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987): عرفت هذه المرحلة صدور عدة نصوص قانونية تكميلية للمراحل السابقة تمثلت فيما يلي:

- ✓ مصادقة المجلس الشعبي الوطني على قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث يتم إقصاء الوسطاء من هذا المجال، كما تميزت هذه الفترة بتوسيع النظام السابق على المستوردات المتمثل في القيود المفروضة على الواردات (احتكار نظام الحصص) ليشمل بذلك مجال الصادرات، وهكذا أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار خاضعة للترخيص المسبق للتصدير مما يعني الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع العالم.
- ✓ تم إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون المتضمن استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك، حيث تم وضع نظام بنكي على مستويين وذلك بالفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاطات البنوك التجارية، وأعطى هذا دورا أكثر أهمية للبنوك التجارية والبنك المركزي في مجال الصرف حيث أصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية كما تعمل على تقييم آثارها على العملة الوطنية[89]

6.2.4 الفرع الرابع: مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية (1988-1995):

تميزت هذه المرحلة هي الأخرى بصدور عدة قوانين تتضمن في مجملها على توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية وإرساء الطابع التجاري لمعاملاتها ,بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد بالإضافة إلى رفع القيود على التجارة الخارجية وذلك بإلغاء تراخيص الصادرات والمستوردات ,أدى هذا التطور إلى تكريس دور البنك المركزي ودور البنوك التجارية التي تقوم بالرقابة على البرنامج العام للتجارة بتفويض من البنك المركزي الذي اقسم دوره على الرقابة على الصرف مع وزارة المالية ,كما تم إنشاء لجنة الاقتراض الخارجي مقرها البنك المركزي الجزائري ,تشرف على متابعة ومراقبة ومنح الموافقة على القروض الخارجية التي تفوق 2مليون دولار ومع تطور الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة ظهر قانون النقد والقرض بتاريخ 14-04-1990 ليصب اهتمامه على المبادئ الأساسية للرقابة على الصرف

[89] سي محمد كمال، التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة دكتورا، جامعة تلمسان، الجزائر 2013-2014,ص

وجعلها من اختصاص البنك المركزي الذى أصبح يعرف بموجب هذا القانون "بنك الجزائر" كما جاء هذا القانون بأفكار جديدة تتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه[90].

6.2.5 الفرع الخامس: نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 :

إن قانون 90-10 الصادر بتاريخ 14-04-1990والمتعلق بالنقد والقرض قد أحدث تعديلات جذرية فيما يخص الرقابة على الصرف التي تسمح بانفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي ,حيث شرع البنك المركزي منذ 1990في وضع الأدوات اللازمة لتدخل في الرقابة على الصرف والمتعلقة بالتصدير والاستيراد والاستثمارات الأجنبية في الجزائر والاستثمارات الجزائرية في الخارج وحسابات العملات الصعبة والعمليات الجارية الأخرى مستخدما في ذلك مجموعة من الضوابط وهي :

- يتم تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو إلى خارجها عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص العمل بها في الجزائر.
- يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر كما يسمح لغير المقيمين بفتح حسابات بالعملة الصعبة لدى المؤسسات المالية المعتمدة.
- يقوم الوسيط المعتمد بمنح المستوردة العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد ضمن الشروط المحددة من قبل بنك الجزائر فيما يخص تسيير الدين الخارجي، ويجب أن يتأكد الوسيط المالي المعتمد من شروط توفر وكفاية القدرة المالية للمستوردة وتوفر الضمانات الكافية بالإضافة إلى قدرة المستورد على إتمام عملية التجارة الخارجية، ولقد أعقب هذا القانون عدة نصوص قانونية، تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية، من النظام 04-92 الصادر بتاريخ 22-03-1992 المتعلق بمراقبة الصرف، ويرتكز القانون على:
  - تسيير الموارد من العملات الصعبة.
  - دخل الوسطاء المعتمدين.
  - حسابات العملة الصعبة.
  - القواعد المنظمة لتسديد الصادرات والواردات[91].

[90] علي بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص149

[91] دوغة الحسين، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2015,مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

6.3 المطلب الثالث: تحرير سعر صرف الدينار الجزائري:

إن تدهور التوازنات الاقتصادية الكلية جعلت الجزائر تدخل في إصلاحات هيكلية وإعادة تعريف جديد لآليات السياسة الاقتصادية للوصول إلى استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، في هذا الإطار تم إعادة تنشيط سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية لمقابلة استنزاف السيولة الفائضة في الاقتصاد ومحاربة التضخم وتعديل سعر الصرف.

أولا: سياسة تحرير سعر صرف الدينار: في ظل أزمة 1986ماكان أمام الجزائر سوى الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي تهدف في مجملها إلى إصلاح الاقتصاد الجزائري وفيما يخص سعر الصرف فقد ضم ما يلي:

أ. سعر الصرف ضمن برنامج الاستعداد الائتماني الأول (30 ماي1989):حيث تم العمل على تطبيق سياسة الصرف مرنة التي من شأنها تشجيع سياسة إحلال الواردات وتوفير مستويات مناسبة من احتياطات الصرف الدولية، ولا يأتي ذلك حسب البرنامج إلا بمواصلة السلطات النقدية تطبيق سياسة الانزلاق التدريجي المتجه نحو المرونة والتي تسمح بالوصول إلى التوحيد التدريجي لسوقي الصرف الرسمي والموازي خلال ثلاث سنوات وحسب هذا البرنامج فإنه بمجرد أن يصبح سعر الصرف الرسمي أكثر تعبيرا عن الندرة الحقيقية للعملات الصعبة فإنه يمكن الإسراع في تحرير نظام التجارة والمدفوعات، وجعله أكثر انفتاحا على العالم الخارجي وتتضمن هذا الاتفاق عدة محاور أهمها :

- ✓ المراقبة الصارمة للنقد والقرض.
- ✓ تحسين وضعية المالية العامة (القضاء على العجز في الميزانية العامة)
- ✓ العودة إلى حقيقة الاسعار وخاصة سياسة سعر الصرف وأسعار الفائدة.
- ✓ إعطاء دور كبير للقطاع الخاص[92].

ب. سعر الصرف ضمن برنامج الاستعداد الائتماني الثاني (03جوان 1991): فشل الاتفاق الأول في إعطاء نتائج ايجابية ملموسة وهذا نتيجة لتباطؤ استجابة الكثير من المتغيرات المستهدفة في ظرف تشهد فيه البلاد تحولات اجتماعية وسياسة غير مسبوقة وهو ما أدى إلى استمرار تدهور الوضع الاقتصادي، وعليه تطلب الأمر العودة إلى صندوق النقد الدولي من جديد لإبرام اتفاق ثان كان من بين أهدافه ما يلي:

- ✓ تراجع التجارة الخارجية والداخلية قصد تحقيق قابلية الدينار إلى التحويل
- ✓ تراجع الدولة عن تدخلها في الحياة الاقتصادية
- ✓ اتخاذ إجراءات تحد من الاستهلاك غير الرشيد عن طريق تطبيق حقيقة الاسعار للسلع والنقود على حد سواء.

---

[92]إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومه، الجزائر ,2012,ص194.

أما فيما يخص السياسة المتبعة في مجال تسعير الدينار الذي عرف تخفيضا معتبرا من نهاية 1990إلى مارس 1991فكان للجزائر خيارين اثنين:

- ✓ إما أن يعوم الدينار ابتداء من منتصف شهر أوت من سنة 1991مع العلم أن الجزائر تفتقد إلى أدني تجربة في هذا الميدان فالتعويم في هذه الحالة إلى جانب ضعف الاحتياطات الخارجية يؤدي مباشرة إلى تدهور رهيب في قيمة الدينار وإلى نتائج وخيمة على القطاع الإنتاجي وعلى تكلفة المعيشة وكذا الاستقرار السياسي.
- ✓ وإما تخفيض الدينار بحيث لا يتجاوز الفرق بين تسعيرة الدينار الرسمية وتسعيرته في السوق الموازية حوالي 25 وهو ما طبقته السلطات الجزائرية.

إلا أن خبراء الصندوق عند مراجعتهم للاتفاق شددوا على بعض النقاط من بينها جعل سعر صرف الدولار في حدود 24.5 دينار ثم المواصلة في إتباع سياسة صرف مرنة من خلال تخفيضات جزئية وتثبيت الدولار حدود 26.5دينار في نهاية 1991.

ج. سعر الصرف ضمن برنامج التثبيت الهيكلي (أفريل 1994- ماي1998): إن برامج التثبيت أو التعديل الهيكلي هي عبارة عن برامج تقشفية أو سياسات انكماشية تقوم بها الدولة عندما تطلب الاقتراض من صندوق النقد الدولي لتخفيف عجزها الداخلي والخارجي ولجعل سعر صرفها واقعيا إضافة إلى اتخاذ إصلاحات هيكلية تحد من تدخل السلطات العامة في الاقتصاد الوطني وقد امتد هذا البرنامج في الجزائر على مرحلتين:

- ✓ مرحلة التثبيت الهيكلي من 14أفريل 1994إلى 21ماي 1995.
- ✓ مرحلة برنامج التعديل الهيكلي امتدت من22 ماي1995إلى 21ماي 1998.

والهدف الرئيسي لهذه البرامج هو السعي إلى عودة وتيرة النمو وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وتقليص معدلات التضخم. وقد ركزت تركيزا خاصا على سياسة الصرف من خلال ما يلي:

- ❖ تسوية سعر الصرف من خلال تخفيض الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 40.17 وهذا معناه أنه يجب أن تعكس قيمة الدينار الواقع الاقتصادي وهو إجراء من شأنه تسوية المبادلات الخارجية عند مستوى يضمن توازن السوق.
- ❖ الوصول إلى قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط حتى يتمكن جميع المتعاملين الذين تتوفر لديهم رؤوس أموال بالعملة المحلية (الدينار) الحصول على العملة الصعبة ويأتي ذلك من خلال توفير احتياطات صرف كافية.
- ❖ ربط سياسة سعر الصرف بحجم الواردات إذ لا يمكن حسب صندوق النقد الدولي اختيار سعر الصرف وحجم.
- ❖ الواردات بصفة مستقلة وإلا أدى ذلك إلى إحداث اختلال خطير في اقتصاد ويتوقف الاختيار من بين التوليفات المختلفة لسعر الصرف وحجم الواردات على الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها.

❖ إصلاح نظام تسعيرة الدينار من خلال اعتماد طريقة التثبيت[93].

ثانيا: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري: إن الخطوات التدريجية التي تتبعتها السلطة النقدية في شأن تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية بشكل تدريجي قصد السماح للبرامج والمؤسسات الاقتصادي أن تتجاوب وتتأقلم مع هذا التوجه بشكل الذي يسمح للدينار الجزائري أن يساهم في تحسين مناخ الاقتصاد وانتعاش وضعية الكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية منها والجزئية، وبناءًا على ذلك كان يرمي هذا إلى عدة أبعاد اقتصادية أهمها:

- تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي وهذا ما سيحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي.
- يساهم تحرير سعر الصرف في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية كمشاريع قطاع السياحة.
- يعمل على ترشيد الاستهلاك بسبب أنه يساهم في ارتفاع أسعار المواد المستوردة وعليه ينمي جانب العقلانية في الاستهلاك وبالتالي تنخفض الواردات ويحدث تحسن في وضعية الميزان التجاري.
- يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد وتعزيز استقلالية البنك المركزي، وكذلك نمو حجم احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف.
- له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية وتقليص ضغوط المضاربة، ويعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات.
- يحد من هروب وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج ويساهم في تنشيط وتفعيل السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية.
- تعمل على تعزيز وتسهيل خطى أشكال الاندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية ويساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الإحلالي للواردات.
- يلزم المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتقبة كمخاطر الصرف[94].

ثالثا: تخفيض سعر صرف الدينار بموجب أسلوب المرونات:

إن تخفيض سعر الصرف لدينار بموجب أسلوب المرونات الذي نصح به صندوق النقد الدولي ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي لم يكن له الأثر الآني على مستوى ميزان المدفوعات حيث أن هذا

---

[93] صالحي فوزية، مرجع سبق ذكره ص ص 126-127.

[94] محمد أمين بربري، البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الدينار الجزائري، مرجع سبق ذكره ص ص 17،18.

الأسلوب يكون ذو فائدة إذا كان عجز الميزان طفيفا، وعندما تكون مرونة العرض المحلي من سلع الواردات والصادرات كبيرة جدا وهو شرط يصعب توفره في العرض الجزائري على المحروقات إذ أن زيادة الطلب الخارجي على المحروقات تحكمه عدة اعتبارات منها:

- ✓ الكمية المسموحة لتصدير خاضعة لقرار منظمة الأوبك وسعر البرميل خاضع لسوق الدولية وظروف الطلب.
- ✓ الإنتاج والتصدير تتحكم فيه بدرجة عالية الشركات الأجنبية العاملة بالحقول في الجزائر.
- ✓ تحكم سياسات العالم الخارجي في توجيه متعامليها إلى السوق الجزائري حسب الظروف الداخلية وخاصة الجانب الأمني.

وبالتالي نستنتج أن الحجة القائلة بأن الرفع من الصاد رات يتطلب تخفيض سعر الدينار هي حجة باطلة عمليا على الأقل بالنسبة للجزائر والدول الأحادية مادة التصدير[95].

[95] محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية المرونات، ملتقى وطني بعنوان المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (الواقع والتحديات)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 5أفريل 2006,ص ص249-250.

خلاصة

إن المتتبع لسياسة الصرف في الجزائر يلاحظ أن هناك تحولاً تدريجياً في هذه السياسة والتي كانت ترافق دائما التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال والى اليوم، فمنذ الاستقلال كانت الجزائر تتبع نظام الصرف الثابت من خلال ربط الدينار الجزائري بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم عرف هذا النظام نوعا من الاستقلال بعد انهيار نظام **بروتن وودز**، حيث تم ربط الدينار الجزائري سنة 1974 بسلة من العملات الصعبة، تأخذ الشريك التجاري بعين الاعتبار وبالتالي تم التخلي النهائي عن منطقة الفرنك الفرنسي، غير أنه و أمام الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 بسبب انهيار أسعار البترول شهد سعر الصرف تعديلات مست النصوص القانونية والتشريعية المنظمة التي تهدف إلى رفع الرقابة على سعر الصرف والتجارة الخارجية هذا ما سمح للجزائر بالتوجه نحو الاقتصاد الحر الأمر الذي دفع بالدينار الجزائري إلى قابلية التحويل في المعاملات الجارية مع العالم الخارجي حيث ساعد هذا على استعادت بنك الجزائر والبنوك التجارية صلاحيتها في كل التعاملات التجارية الخارجية وتنظيم سعر الصرف

لقد أخذت سياسة الصرف حيزا هاماً ضمن برامج صندوق النقد الدولي خاصة برامج التعديل الهيكلي والتي كانت تركز في إطار سياسة الصرف إلى ضرورة تخفيض الدينار الجزائري بإعتبار أنه مقيم بأكثر من قيمته الحقيقية حيث عرف الدينار خلال فترة هذه البرامج مجموعة من التخفيضات 1991-1998 كان أهمها تخفيض الدينار سنة 1994 ,ليتم في سنة 1995 إنشاء سوق للصرف ما بين البنوك لتدعيم وتكريس تبني الجزائر لنظام جديد هو نظام التعويم المدار كنظام صرف الجزائر.

من خلال مما سبق يمكن أن نلخص ما يلي:

- ✓ تقف الرقابة على الصرف عائقا في وجه المبادلات التجارية، من خلال فرض قيود على حركة التصدير والاستيراد مما يثبط التنمية الاقتصادية.
- ✓ تجب أن تقترن سياسة تخفيض سعر الصرف بسياسة الدعم المحدد لاستيراد السلع الأساسية الضرورية للفئات الاجتماعية المحرومة.
- ✓ تؤدي الرقابة الصارمة على الصرف وغير المدروسة في كثير من الأحيان إلى ظهور وتنامي السوق موازية للصرف، تعكس في بعض الأحيان القيمة الحقيقة للدينار.

الفصل الثالث

أثر تقلبات

سعر الصرف على

المتغيرات الكلية

تمهيد

إن البيانات والمعاملات وكذلك جميع التدفقات المالية لبلد ما مع العالم الخارجي التي تجسد ميزان المدفوعات تشكيل البنية الأساسية التي يقام عليها أي تحليل للوضع الخارجي للإقتصاد وذلك بإعتبار ميزان المدفوعات المرآة العاكسة له، حيث يعبر ميزان أحد أهم المؤشرات الاقتصادية.

ونظرا لكون الدول تسعى جاهدة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، أي تحقيق التوازن الخارجي فقد تعددت التحاليل النظرية للآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار الصرف على العديد من المتغيرات الاقتصادية، وذلك بغية الوصول إلى حلول من شأنها تحقيق التوازن الخارجي، وسنحاول من خلال هذه الدراسة إعطاء صورة واضحة لمختلف الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى: أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية وسياسات بنك الجزائر للحد من آثار تقلبات أسعار الصرف.

1 المبحث الأول: أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات:

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه. ولذا فهي تعد بيانا يسجل فيه حقوقها والتزاماتها. وهذا البيان يسمي ميزان المدفوعات وغالبا ما يظهر هذا الميزان إختلال العلاقات الاقتصادية بين الدول والعالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوي التشغيل في الداخل.

1.1 المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية:

1.1.1 الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات: هناك عدة تعاريف أعطيت لميزان المدفوعات نذكر منها:

- **التعريف الأول:** هو بيان أو سجل محاسبي، يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقية والمالية والنقدية، بين المقيمين في بلد ما وغير المقيمين خلال فترة معينة.
- **التعريف الثاني:** يعرف ميزان المدفوعات انه سجل لجمل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين فى دولة معينة غير المقيمين فيها، وذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة واحدة.
- **التعريف الثالث:** يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه بيان إحصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم، ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة.
- **التعريف الرابع:** ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي أو سجل محاسبي يتم فيه تسجيل جميع العمليات التجارية، والمالية والنقدية التي تتم بين المقيمين في دولة ما ونظرائهم في الخارج وذلك خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة[96].

1.1.2 الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات الاقتصادية:

- ✓ يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة.
- ✓ هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات.
- ✓ يظهر القوة المحددة لسعر الصرف.
- ✓ ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم ونوع سلع التبادل.
- ✓ يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة.

[96] صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، (الطبعة الخامسة، واشنطن ،1993)، ص1

- ✓ يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة.
- ✓ تقيس الوضع الخارجي للدولة.
- ✓ إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة[97].

1.1.3 الفرع الثالث: آلية تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات:

أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الآلية هي حرية أسعار الصرف وعدم تقيدها من قبل السلطات النقدية، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية.

في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لقطر معين عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يخاطر لعرض عملته في الأسواق الأجنبية ويبدو أن زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية وهذا ما ينتج عنه زيادة الطلب على منتجات القطر وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداته وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ، أما في حالة وجود فائض فستقلل الدولة من عرض عملتها وبالتالي سترتفع قيمتها مقابل العملات الاخرى وبالتالي سينقص الطلب على المنتجات المحلية أي ستنقص الصادرات وهذا ما يؤدي الى زيادة الواردات، ونوضح ذلك في الشكل التالي حالة العجز.

[97] جميلة عادل، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،2018-2019، ص 8

الشكل رقم (02) يمثل كيفية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات للجزائر

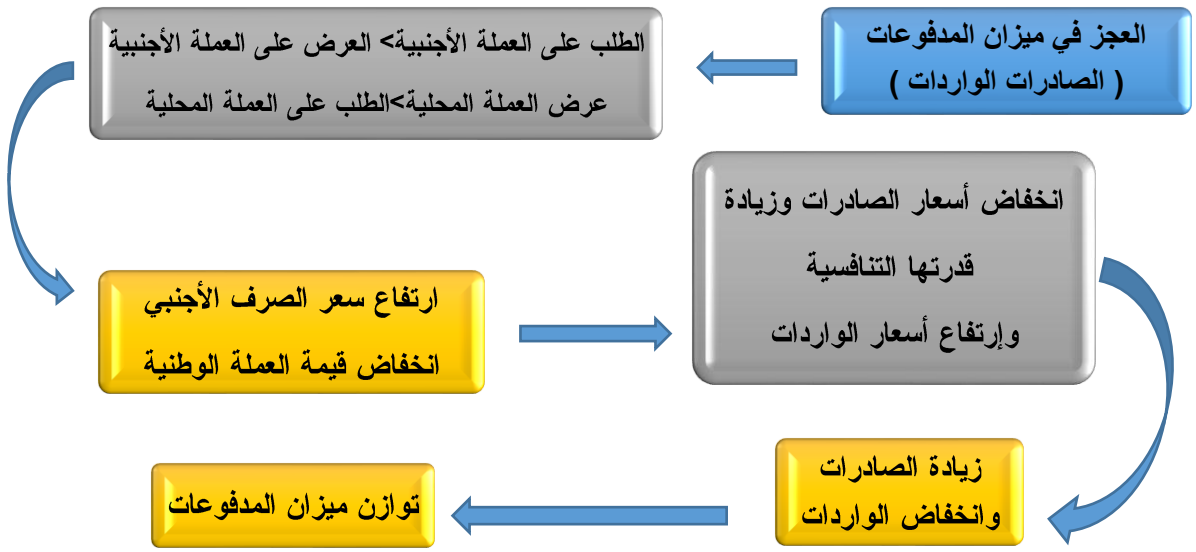

المصدر: أمين غوبال، إثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات "دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2015 ص69

1.2 المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري:

إن الميزان التجاري عبارة عن الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات، فهو جزء مهم من النشاط الاقتصادي بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة، وله دور حساس فيما يخص النمو الاقتصادي، ويلعب الميزان التجاري دور مهم للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق.

1.2.1 الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري وأقسامه:

أولا: مفهوم الميزان التجاري:تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد.

- **التعريف الأول 01:** بأنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها.
- **التعريف الثاني 02:** يعرف بأنه بذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة.
- **التعريف الثالث 03:** ويمكن أن يكون الميزان التجاري موجبا أو سالبا، فإن كان رصيد إيجابي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا فائض في الميزان.

اما إذا كان رصيد الميزان التجاري سلب فهو يعني أن كميات صادرات البلد من السلع وخدمات اقل من وارداتها نقول إذا أنه هناك عجز في الميزان التجاري[98] .

ثانيا: أقسام الميزان التجاري:

- **الميزان التجاري السلعي:**ويطلق عليها أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية.
- **الميزان التجاري الخدمي:**ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، وتظم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، الدخول إلى العمل، عوائد رأس المال[99].

1.2.2 الفرع الثاني: تطور الميزان التجاري للجزائر بتغيرات أسعار الصرف خلال الفترة (1990-2020):

أولا: تطور الميزان التجاري للجزائربتغير في سعر الصرف خلال الفترة (1990-2020)

الجدول رقم (05) تطور الميزان التجاري للجزائر بالتغيير في سعر الصرف للفترة (1990/2000)

الوحدة ألف مليون دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الصادرات	122.28	2333.59	249.01	239.55	324.34	498.45
الواردات	87.02	139.24	188.55	205.04	340.4	513.2
الميزان التجاري	35.26	2194.35	109.77	34.51	-16.06	-14.75
السنوات	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	
الصادرات	740.82	791.77	588.88	840.52	1657.22	
الواردات	498.33	501.58	522.36	610.68	690.43	
الميزان التجاري	242.49	290.19	66.52	229.84	966.79	

Source : Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2018 série n 102،ONS

[98]جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر، عمان ،2006، ص 387.

[99]بنينيمحمد،دراسةقياسيةحولأثربعضالمتغيراتالنقديةعلىسعرصرفالدينارالجزائريمقابلالدولارالامريكيلفترة (1990-2013)،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، غير منشورة، جامعة ام البواقي،2014-2015،ص38

لقد مرت الجزائر بالعديد من الأزمات الاقتصادية حاولت من خلالها المحافظة قدر الإمكان على التوازنات الحساسة في العديد من القطاعات، بسن قوانين عديدة داخل المنظومة المصرفية وفي قطاع التجار الخارجية لأجل النهوض وتشجيع الصادرات خارج المحروقات وفرض قيود على الواردات، كل هذا راجع الى الجهود الجبارة المبذولة من قبل السلطات المختصة في ذلك، من جهاز يتمثل في سلطة النقد والقرض بإشراف البنك المركزي الجزائري بالإضافة إلى سلطات التجارة وأجهزة الجمارك من فرض قيود على الواردات وتشجيع الصادرات في إطار برنامج خصص لذلك سمي بالبرنامج الإجمالي للصادرات

programme général D'exportations وعلى هذا شهد الميزان التجاري انتعاش في الفترة ما بين 1990و2000وهذا راجع إلى التحسن في أسعار المحروقات وليس إلى برنامج المطبق لسنتي 1998و 1989 حيث من الجدول السابق تتبين الفروق الواضحة بين الصادرات والواردات باستثناء سنتي 1994و1995 التي عرفت عجز في الميزان التجاري على غرار السنوات السابقة يقارب (16000و14800) على التوالي ويرجع هذا العجز إلى عدم قدرة المؤسسات الوطنية على التصدير وكذلك نتيجة الإصلاحات والاتفاقات التي أقبلت عليها الحكومة آنذاك مع صندوق النقد الدولي مع مطلع سنة1995 وبعد الإنفاق الجاري مع صندوق النقد الدولي استفادت من اتفاق القرض الموسع بقيمة 116928 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة على زمن قدره ثلاث سنوات وهذا الأخير ساعد في انتعاش الميزان التجاري بالإضافة إلى التحسن في أسعار البترول الذي أعطى دفعة قوية لعائدات الصادرات حيث بلغت قيمة الصادرات ما يفوق 740.82 ألف مليون دج سنة 1996 مقارنة بقيمة الواردات التي بلغت 498.33ألف مليون دج من نفس السنة أي وجود فائض يفوق 242 ألف مليون دج، في حين تواصل الارتفاع في قيمة الفائض في الميزان التجاري لسنة 1997 ليصل إلى 290 ألف مليون دج ,وما ساعد على ذلك سياسات الانزلاق التدريجي لسعر الصرف المتبعة من قبل بنك الجزائر كآلية من آليات جلب الاستثمار الذي من شأنه إعادة حركية العجلة الاقتصادية والتوجه إلى التصدير وهكذا التحسن في رصيد الميزان التجاري.

لتعرف سنة 2000 منحى تصاعدي قوي لرصيد ميزان المدفوعات حيث سجلت الصادرات من المحرقات أعلى مستوى لها منذ الاستقلال، وبهذا نجد أن رصيد الميزان التجاري سجل أعلى مستوياته منذ الاستقلال بقيمة 966.79 ألف مليون دج والشكل البياني يبين كل من الصادرات والواردات للفترة 1990-2000.

الشكل رقم(03)تمثيل بياني لتغيير الصادرات والواردات للجزائر خلال الفترة (2000/1990)

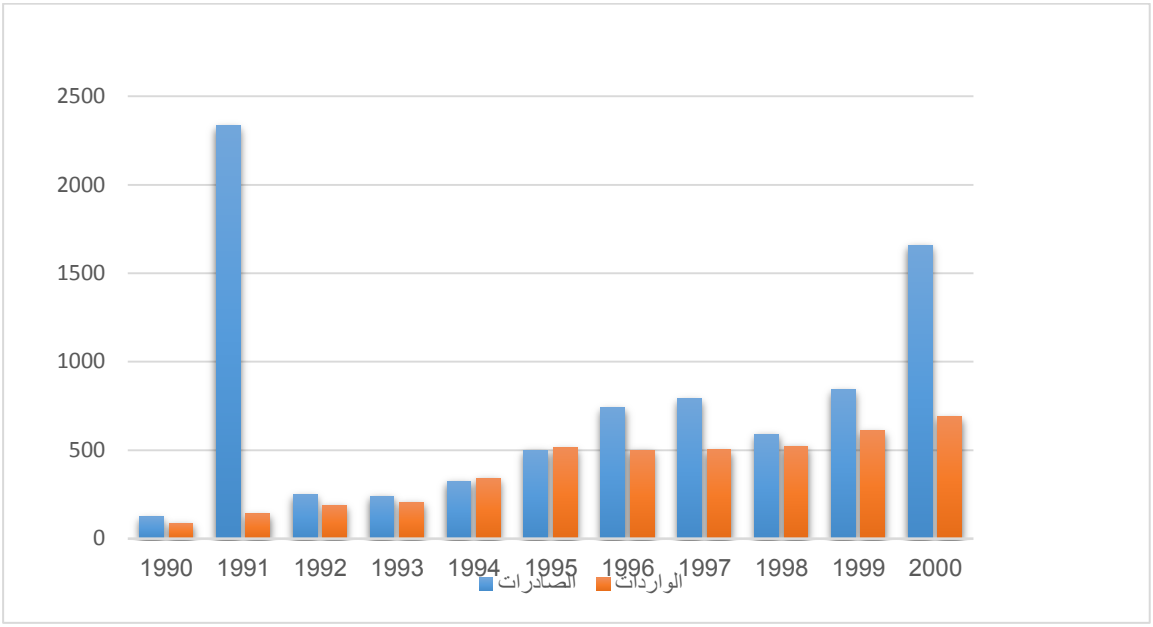

المصدر بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

ثانيا: تطور الميزان التجاري للجزائر بتغيرات في أسعار الصرف خلال الفترة 2001-2020

الجدول رقم (06) تطور الميزان التجاري للجزائر بتغيرات في سعر الصرف للفترة (2020/2001)

الوحدة ألف مليون دج

السنوات	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**
الصادرات	1480.34	1501.2	1902.05	2337.45	3421.68
الواردات	764.86	957.04	1047.45	1314.41	1493.65
الميزان التجاري	715.48	544.16	854.6	1023.04	1928.03
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
الصادرات	3975.85	4191.52	5041.52	3281.82	4247.33
الواردات	1502.32	1828.07	2451.73	2716.98	2892.93
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الصادرات	5308.4	5548.33	5144.43	4818.21	3455.04
الواردات	3418.34	3998.37	4360.77	4799.35	5263.97
السنوات	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
الصادرات	3212.77	384.731	4873.55	4275.48	219.25
الواردات	5435.44	5435.04	5403.01	5004.77	355.47

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر (2020/2001) مديرية الضرائب للوزارة المالية

يبين من القراءة الأولية للجدول بأن الفترة التي تلت سنة 2000 كانت كلها تحمل المصطلح (فائض) حتى سنة 2012 وهذا راجع الى البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر جزاء الارتفاع فى اسعار المحروقات وبالنظر إلى إعتماد الجزائر على ما يقارب 97%من صادراتها على المحروقات فأعطى لها الفرصة لكي يرتفع رصيد الميزان التجاري وينتقل من مرحلة الى مرحلة العجز والضعف والى مرحلة الفائض والقوة، ولم يتغير هذا الشأن بالنسبة الى السنوات التي تلت سنة 2012 بل بقى الحال كما هو علية ،إلا أن بداية من سنة 2013 شهدت القيمة الإجمالية للصادرات نوعا من التراجع وارتفاع في القيمة الفعلية للواردات ،وخاصة ما تعلق بنسبة 2014 أي أن العالم شهد هزة ارتدادية لأسعار البترول أثر بشكل مباشرة على الدول المصدر له، وبإعتبار الجزائر من الدول المصدرة للبترول فقد تأثرت بشدة نتيجة هذا التراجع في أسعار البترول الذي وصل الى مستويات متدنية جدا ساهمت بتراجع ملحوظ في مستويات الصادرات ،والذي بلغ سنة 2014 أدنى مستوى له منذ ما منذ ما يقارب الثلاث السنوات بمبلغ يقدر بـــ 4818.21 ألف مليون دج، وفى القابل نجد أن قيمة الواردات قاربت قيمة الصادرات وهذا الأمر لم يشهده الميزان التجاري منذ سنة 2002 حيث نجد أن قيمتها بلغت 4799.35 ألف مليون دج، وهو مستوى قريب جدا من مستوى الصادرات لنفس السنة.

هذا التراجع في رصيد الميزان التجاري سنة 2014 الذي سببه الانخفاض المفاجئ في أسعار البترول يبين ويؤكد رأي الخبراء والاقتصاديين على هشاشة الاقتصاد الجزائري، وبأن أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات يؤثر بطريقة مباشرة عليه، فقد تراجعت الصادرات خارج المحروقات بنسبة 82.08% سنة 2014 مقارنة مع سنة 2011، وهذا ما يؤكد كذلك ضعف الهيكل الإنتاجي وعدم تنوع الصادرات من غير المحروقات وبداية 2015 شهد الميزان التجاري عجز صارخ وذلك لاستمرار التدهور في أسعار البترول داخل الأسواق الدولية الذي بلغ (53.07 دولار للبرميل)وهو الأدنى منذ ارتفاع أسعار البترول ، فقد اثر هذا بشكل مباشر ومستمر أدى إلى إنخفاض صريح في قيمة الصادرات النفطية أي تراجع يقارب 15%مقارنة بسنة 2014 مع تزايد في قيمة الواردات سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 ،إذا فالعجز واضح من خلال حساب الرصيد الذي يقدر بـــ (-1808.93)،وهذا القيمة من العجز هي بالتقريب القيمة المحققة من الصادرات لسنة 2003 واكبر من ذلك بالنسبة لسنتي 2001و 2002 على التوالي، واستمر العجز لمدة طويلة رافقت معظم السنوات التي تلت سنة 2015 مع تواصل الانخفاض في أسعار البترول والتزايد على طلب المنتجات الأجنبية بمعنى ارتفاع قيمة الواردات، هذا العجز بلغ ذروته سنة 2016.

ارتفعت صادرات الجزائر نهاية 2018لتصل إلى4873.55ألف مليون مقابل 384.731 ألف مليون سنة 2017 ويعود إرتفاع الصادرات الجزائرية إلى تعافي أسعار النفط في السوق الدولية، حيث سجل الميزان التجاري للجزائر عجزا قدر بـــ 729.29- ألف مليون 2019مقابل529.46- سنة 2018.

1.2.3 الفرع الثالث: تطور الهيكل السلعي في الميزان التجاري الجزائري خلال فترة (1990-2020)

الجدول رقم (07) تطور الهيكل السلعي للميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة مليون دولار أمريكي

264.7	34060	20680	54740	**2006**	147.6	4178	8786	12964	**1990**
229.9	34240	26350	60590	**2007**	179.7	5468	6862	12330	**1991**
206.8	4060	37990	78590	**2008**	138.5	3200	8310	11510	**1992**
120.8	7780	3740	45180	**2009**	130.3	2420	7990	10410	**1993**
146.7	1820	3890	57090	**2010**	97.2	-260	9150	8890	**1994**
156.02	26502	47300	73802	**2011**	10.1	-9075	10100	1025	**1995**
144.1	2224	50376	72620	**2012**	145.3	4120	9090	13210	**1996**
119.8	9880	54903	65823	**2013**	170.0	5690	8130	13820	**1997**
104.8	0.460	58330	61172	**2014**	137.5	3360	8960	10140	**1998**
68.03	18080	51646	35138	**2015**	137.5	3360	8960	12320	**1999**
63.5	20130	46727	29698	**2016**	231.6	12300	9350	21650	**2000**
70.5	14410	48980	34569	**2017**	201.4	9610	9480	19090	**2001**
84.64	7460	48573	41113	**2018**	155.8	6700	12010	18710	**2002**
79.11	9320	44632	35312	**2019**	183.6	11140	13320	24460	**2003**
61.67	13620	35547	21925	**2020**	179.4	14270	17950	32220	**2004**
264.7	34060	20680	54740	**2006**	233.2	26470	19860	46330	**2005**

المصدر: من إعداد الباحثات بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر

أولا: تطور الهيكل السلعي للواردات الجزائرية:يتميز الهيكل السلعي للواردات الجزائرية بأنه واردات المنتجات الغذائية في تزايد مستمر، مما يظهر أن الثورة الزراعية بصفة خاصة وعامة، ويتضح كذلك ارتفاع فاتورة استراد سلع التموين الصناعي والتجهيز وهذا بداية من السبعينات، ويعود هذا الارتفاع إلى التوجه المتبني خلال هذه الفترة، حيث ركزت الدولة جهودها على أحداث قفزة نوعية في قطاع الصناعات الثقيلة وقطاع المحروقات. وخلال فترة التسعينات نجد سيطرت التجهيزات الصناعية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية على الواردات الجزائرية تستحوذ هذه البنود على حوالي 94%من الواردات الجزائرية، وهذا كفيل بتبعية الاقتصاد الجزائرية إلى الخارج وضعف هيكله الإنتاجي خاصة ما يتعلق باسترداد المواد الغذائية من الخارج وكانت ربع الواردات السلعية للجزائر هي الواردات الغذائية وسجلت

أكبر نسبة خلال سنة 1998،1997،1996،1994 وتستمر هذه الزيادة إلى انخفضت نسبتها سنتي (2005،2006).

أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية من غير المواد الغذائية والتي يمكن أن تكون مواد صيدلانية ومواد تنظيف وهي أيضا في تزايد مستمر فهي متوسط نسبتها خلال التسعينات كانت 2.13%وخلال الفينات كانت 2.15%هي قيم كبيرة جدا، أما التجهيزات الصناعية فهي تمثل الثانية في هيكل الواردات حسب النسبة والقيمة إذا كان متوسط نسبتها 5.28%خلال فترة التسعينات وهي بارتفاع مستمر حتى وصلت نسبتها 2.40%خلال فترة الألفينيه، وباقي السلع والمنتجات الطاقوية والمواد الأولية فهي تمثل نسبة صغيرة جدا من هيكل الواردات السلعية الجزائرية فهي ما تقارب 1%الى غاية 3% ونلاحظ أن الجزائر منذ أن بدا الاستيراد في نمو مستمر خاصة ما تعلق منه بالموارد الغذائية والسلع الاستهلاكية التي تسيطر على حصة الأسد في الهيكل السلعي للواردات الجزائرية.

ثانيا: تطور الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية: يتميز الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية بالسيطرة المطلقة على قطاع المحروقات غذ تستحوذ أكبر من 96%من مجموع الصادرات والملاحظ أن خلال فترة السبعينات فهي تمثل نسبة 4،69%نسبة 1970 وارتفعت الى98% خلال سنة 1985 ،وهذه الوضعية جعلت المحروقات تمثل المورد المالي الأول والوحيد في الجزائر من العلمة الصعبة الأمر الذي يفسر العجز الوحيد المسجل في الميزان التجاري في الثمانيات (1986) أين تزامن انخفاض أسعار البترول مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي ،وقد بلغت نسبة المحروقات في سنة 1990 بنسبة 96% وفى السنة الموالية لوحظ ارتفاع كبير جدا بسبب اندلاع حرب الخليج وارتفاع أسعار البترول وارتفعت النسبة الى 219%،وفى سنة 1998 حدث تراجع في قيمة الصادرات من المحروقات إذ بلغت 5666161م دج بعدما كانت 7626304 م دج سنة 1997 والسبب في التراجع هو تدهور أسعار النفط بسبب الأزمة الاقتصادية التي حلت بدول نسبيا سنة 1998 ،وفى سنة 2001 بلغت الصادرات الجزائرية من المحروقات 1428968 م دج ارتفعت بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية فقيمة الصادرات من المحروقات عرفت تزايد ونمو مستمرين بسبب تحسن أسعار النفط وتزايد قدرات استخراجه بالنسبة للجزائر، حيث بلغت 2276827 م دج 1،38953839 م دج في السنوات 2004،2006 على التوالي.

أما باقي السلع والمتوجات فهي بنسب ضئيلة جدا، ومن بينها المواد الغذائية فقد بلغت قيمتها 2265 م دج 1159 م دج خلال 1993 ،1994 على التوالي، ورغم ضعف النسبة الى قيمة الصادرات من المواد الغذائية بقيت تسجل زيادات محتشمة إذ قدرت بقيمة 2044803 م دج 4749 م دج في السنوات 2002،2004،2006 على التوالي، ومن بين المواد الغذائية التي تصدرها الجزائر نجد سنة 2006 صدرت الجزائر ما قيمته 1433مليون دج تمور طازجة نوعية دقلة نور أي حول 27%من الصادرات الغذائية.

أما خلال السنوات 2008،2009 حافظ الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية على تركيبته ،والذي يتميز بالسيطرة المطلقة للمحروقات عليه بنسبة 2،89% بعد تناول الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية

بأنها تتشكل بأكثر من 97%محروقات ،هي معرضة لأخطار تذبذبات وهزات الأسواق العالمية بفعل الأزمات التي تحدث من حين لأخر و مالها من انعكاسات سلبية على سعر النفط وخلال السنوات 2010 الى غاية 2013 فالملاحظ أن الصادرات خارج المحروقات في ارتفاع في مستمر على عكس الصادرات من المحرقات التي تشهد حالة من عدم الاستقرار وتذبذبا مستمر خلال هذه الفترة ،أما في سنة 2014 فالملاحظة أن الصادرات من المحروقات تراجعت بشكل معتبر على عكس الصادرات خارج المحروقات فقد ارتفعت بأكثر من ثلاث أضعاف مقارنة بنسبة 2013 كما هو موضح في الجدول السابق.

1.3 المطلب الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على العمليات الرأسمالية:

شهدت السنوات الأخيرة زيادة في حدة تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية ،والتي تركت آثارا على معظم اقتصاديات العالم، خاصة بعد إطلاق عملة اليورو في الفاتح من جانفي 1999 والتي أخذت مكانة دولية على حساب الدولار الأمريكي، وكغيرها من الدول النفطية التي تتأثر بانخفاض قيمة الدولار فان الجزائر أكثر تأثرا نظرا لارتباطها المزدوج بين الدولار واليورو، فنجد أن معظم الإيرادات مصدرها قطاع المحروقات الذي تتم معاملاته بالدولار، في حين أن أغلب الواردات مصدرها اليورو، كذلك تتأثر القيمة الحقيقية للاحتياطات بفعل تراجع الدولار باعتباره أحد مكونتها الرئيسية.

1.3.1 الفرع الأول: انعكاسات سعر الصرف على الاحتياطات الوطنية (1990-2020):

أولا: انخفاض الدولار الأمريكي:إن التراجع الذي لحق الاقتصاد الأمريكي، كان لا بد أن يسجل انخفاض في الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية منذ بداية سنة 2002، وهذا حسب ما يوضحه الجدول الأتي:

الجدول رقم (08) يمثل تغيرات سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية

الوحدة:(وحدة عملة وطنية مقابل الدولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
اليورو	0.923	0.896	0.944	1.131	1.243	1.246	1.256	1.371
الين الياباني	0.0092	0.0082	0.0079	0.0086	0.0092	0.0091	0.0086	0.008
الإسترليني	1.560	1.440	1.501	1.634	1.832	1.620	1.843	2.002
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	/
اليورو	1.472	1.393	1.327	1.391	1.286	1.328	1.326	/
الين الياباني	0.0096	0.011	0.011	0.013	0.013	0.010	0.0094	/
الإسترليني	1.853	1.564	1.546	1.604	1.585	1.564	1.560	/

المصدر: صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005*2009*2014

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يلاحظ ارتفاع في سعر الدولار مقابل اليورو و الإسترليني ،باستثناء الين الياباني الذي انخفض بنسبة 5،4%في سنة 2000 ،وابتداء من سنة 2002 نلاحظ تراجع في قيمة الدولار أمام اليورو ب 35،5 %(بسبب ظهور عملة اليورو في التداول) الى غاية 2009 ،كما شهدت الجنيه الإسترليني ارتفاعا أمام الدولار طيلة فترة (2002-2008)،وسبب هذا التراجع في أسعار الدولار خلال هذه الفترة أمام أهم العملات الرئيسية هو استمرارية عجز ميزان المدفوعات الأمريكي وكذلك ارتفاع أسعار النفط ،نجد كذلك الأزمة المالية التي أثرت بالأسواق المالية في 2008 والتي بدورها أثرت على أسواق الصرف العالمية نلاحظ أن الدولار الأمريكي شهد تذبذب وعدم استقرار أمام اليورو الجينية وهذا نتيجة التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال الفترة (2009-2013).

ثانيا: أسباب انخفاض الدولار:هناك عدة أسباب أدت إلى إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي، نوجزها في يلي:

❖ **تفاقم عجز الميزانية العامة وحجم الدين العام الأمريكي:** يشهد الاقتصاد العالمي مطلع الألفية الثالثة قلقا من استمرار تصاعد حجم الدين العام الأمريكي ،نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي ،نتيجة العجز المستمر في الموازنة العامة ،حيث تواجه الولايات المتحدة تحديا كبيرا في كيفية السيطرة على إنفاقها العام ،ومن ثم العجز في موازنتها ، وبالتالي السيطرة على النمو في الدين العام الأمريكي ،وبحسب البيانات الواردة بلغ عجز الموازنة الأمريكية قيمة 679،5 مليار دولار عام 2013 ،بعد أن بلغ مستويات قياسية عام 2012 بقيمة 1087 مليار دولار ،وقبل ذلك عام 2011 تجاوز قيمة 1299 مليار دولار ،ولعل السبب المباشر في ذلك، يعود إلى نمو النفقات العامة في الموازنة الاتحادية بمعدلات مرتفعة ومتسارعة نسبة الى الإيرادات العامة الاتحادية الممولة بشكل رئيس من الضرائب وكنتيجة منطقية لنمو عجز الموازنة العامة، أدى ذلك الى نمو حجم الدين العام الأمريكي وغالبا ما يتبادلان التأثير بالاتجاه نفسه ،بل يمكن القول أن نمو المديونية غالبا ما يكون بسبب عجز الموازنة لأسباب تتعلق بعبء خدمة الدين العام ،ليسجل الدين رقما جديدا تجاوز 1،17 تريليون دولار عام 2013 ،الأمر الذي يعرض الاقتصاد الأمريكي إلى مخاطر عالية ما لم تتخذ الإدارة الأمريكية الإجراءات الجدية الحازمة والضرورية ،لتقليص وبشكل جوهري نفقاتها العامة وخاصة العسكرية منها، للحد من تراكم عجز موازنتها.

❖ **عجز ميزان المدفوعات:** إن استمرار عجز ميزان المدفوعات الأمريكي يؤدي إلى إنخفاض قيمة الدولار، فمن بين أهم عوامل العجز نذكر:

- ✓ ارتفاع الاستهلاك المحلي من السلع المستوردة، خاصة في الأسواق الأسيوية.

- ✓ ارتفاع أسعار النفط والذي أدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري، غير أن ذلك يقابله نسبة كبيرة من التحويلات الرأسمالية على شكل استثمارات مباشرة أو مالية في أسواق الأسهم أوفى أذونات الخزانة الأمريكية.

❖ **اللجوء إلى عملية التسيير الكمي:** هي إحدى أدوات السياسة النقدية التي تستخدم في أوقات الأزمات وتعني خطة التسيير الكمي عملية خلق النقود من الفراغ ،حيث سيقوم الاحتياطي الفدرالي بزيادة الأساس النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية ،واستخدامه لشراء السندات الحكومية من المؤسسات المالية التي يفترض أن تستخدم هذه الزيادة في الأساس النقدي في عمليات الاقتراض وزيادة حجم الائتمان ،وهو ما يؤدي الى زيادة عملية خلق النقود بصورة مضاعفة ،لجأت الولايات المتحدة في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 الى عملية التسيير الكمي الأولى بقيمة 1،25 تريليون دولار عام 2008 وفى عام 2010 دولار مليار 600بقيمة ،والثانية فكانت بقيمة 6،1 تريليون دولار 2012.

ثالثا: العلاقة بين الدولار وأسعار النفط: تبدو العلاقة بين سعر الصرف الدولار وسعر البترول واضحة، كون الدولار هو عملة المبادلات البترولية، فارتفاعه يعود بالإنجاب على العوائد التي تحققها الدول النفطية، والعكس في حالة انخفاضه فيكون كالتالي:

❖ **أثر إنخفاض سعر صرف الدولار على أسعار البترول في المدى القصير:** يساعد انخفاض الدولار في أسواق النفط على زيادة حدة المضاربات في سوق البترول، الأمر الذي يؤدي الى الارتفاع في سعر البترول، ويضخم عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، أي أن خفض سعر صرف الدولار يجعل أي سلعة مقيمة بالدولار الأمريكي رخيصة، بمعنى أن مكسبها أعلى من غيرها ومنها كذلك أن خفض سعر الدولار الأمريكي يتبعه إنخفاض في سعر الفائدة، مما يجعل الوسائل المرتبطة بأسعار الفائدة أقل جاذبية للمستثمرين.

❖ **أثر إنخفاض سعر صرف الدولار على أسعار البترول في المدى الطويل:**يؤدي هذا الانخفاض الى تراجع القدرة الإنتاجية وزيادة الطلب على النفط، أي أن الدولة المصدرة للبترول تحصل على عوائدها بالدولار بينما تستورد معظم وارداتها باليورو، ففي حالة خفض سعر صرف الدولار سوف يؤدي الى خفض القيمة الشرائية لصادرات النفط، الأمر الذي يخفض الاستثمارات في مجال الاستكشاف والتنقيب والصيانة، وبالتالي ارتفاع أسعار البترول[100].

[100]ليلى زراري، انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على الاحتياطات الوطنية – دراسة حالة الجزائر– مذكرة نيل شهادة الماستر علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2015–2016،ص 166

1.3.2 الفرع الثاني: تطور قيمة احتياطات الصرف في الجزائر خلال فترة 1990-2020:

أولا: تطور قيمة احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

الجدول رقم (09) تطور قيمة احتياطي الصرف بالدولار للفترة (1990-2020)

السنة	قيمة احتياطي الصرف بالدولار	السنة	قيمة احتياطي الصرف بالدولار
1990	0.774	2006	77.78
1991	1.611	2007	110.1
1992	1.580	2008	143.1
1993	1.469	2009	148.8
1994	2.6	2010	162.2
1995	1.94	2011	182.22
1996	4.228	2012	19.66
1997	8.046	2013	194.01
1998	6.843	2014	178.94
1999	4.40	2015	114.13
2000	11.9	2016	114.1
2001	17.96	2017	97.3
2002	23.11	2018	79.88
2003	32.40	2019	72.6
2004	43.11	2020	47.8
2005	56.18		

المصدر:

الديوان الوطني للإحصائيات 2008

تقرير بنك الجزائر 2016

تقرير بنك الجزائر 2019

بفضل التطور المسجل في بنود ميزان المدفوعات تحسنت احتياطات الصرف بصورة مثيرة للإنتباه فبعد أن كانت في حدود 1.5 مليار دولار سنة 1993 انتقلت إلى 4.3 مليار دولار سنة 1996ثم عرفت تطور ملحوظا فقد تضاعفت 16 مرة تقريبا من سنة 1994 إلى سنة 2004حيث انتقلت من 2.64 مليار دولار إلى 43.25 مليار دولار ,وهذا التطور كان كبير في السنوات من 2000-2005 واستطاعت أن تحقق الجزائر هذا الرقم بفضل استفادتها من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وقد استمرت الزيادة في احتياط سعر الصرف إذ بلغت 190.66 مليار دولار سنة 2012 وعلى هذا الأساس فإن الحجم الكبير لاحتياطات الصرف بالجزائر والذي حققته يسمح لها بنشر درجة الثقة الأسواق في قدرة البلد على الوفاء ومساعدة الحكومة على تلبية حاجاتها من النقد الأجنبي والوفاء بالالتزامات الناشئة على الدين الخارجي.

ثانيا: تطور قيمة احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 2013-2020:

شهدت سنة 2014 انخفاض في حجم الاحتياطي حيث انتقل من194.01مليار دولار سنة 2013 إلى 178.93 سنة 2014 وهذا راجع لانخفاض سعر البترول من109.55دولار للبرميل إلى 100.71دولار للبرميل ويمكن إرجاع السبب إلى زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بالإضافة إلى قرار السعودية بالإبقاء على حصتها باعتبارها أكبر مصدر للنفط في العالم وتأثيرها على قرار منظمة الأوبك الذي يمثل إنتاجها حوالي ثلثي إمدادات العالم.

تقلصت الاحتياطات بـــ 17.45 مليار دينار جزائري مقارنة بنهاية 2017 بـــ 97.33 مليار دولار أمريكي تراجعت احتياطات صرف الجزائر إلى 72.6مليار دولار مع نهاية أبريل 2019 مقابل 79.88مليار دولار في نهاية سنة 2018أي بانخفاض قدره 7.28 مليار، حيث انخفضت احتياطات الصرف 2020 إلى 47.8 مليار دولار.

الشكل رقم (04) تمثيل بياني يمثل احتياطي الصرف للجزائر خلال الفترة 2007 / 2019

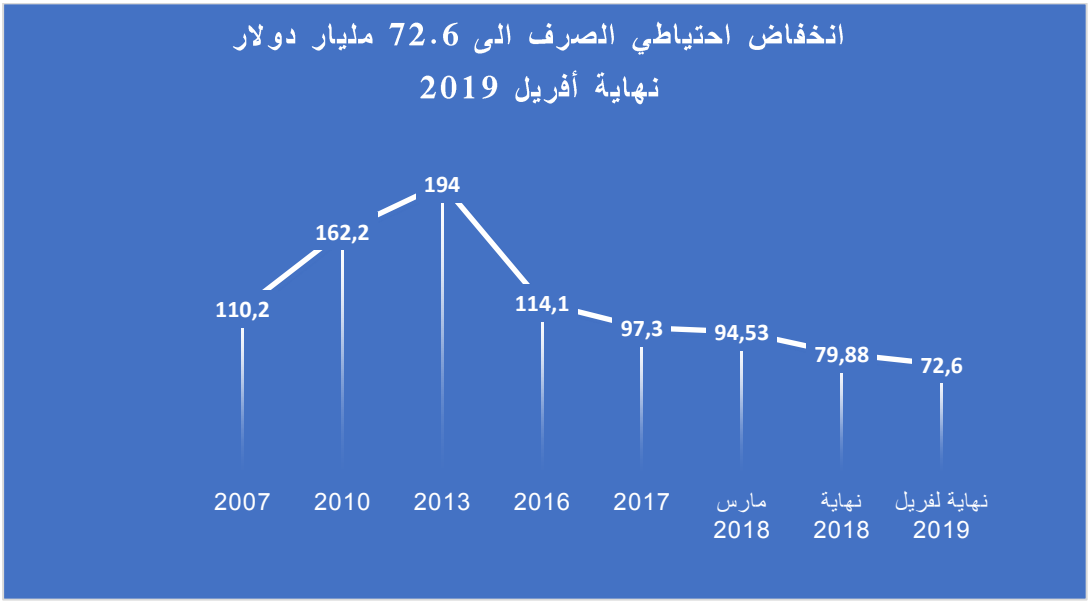

1.3.3 الفرع الثاني: انعكاسات سعر الصرف على الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة 1990-2020:

بسبب هشاشة اقتصاد دول العالم الثالث أو ما يعرف بالدول النامية جعل منها موقع لجملة من المشاكل الاقتصادية، ولحلها نشأ ما يعرف بالمديونية الخارجية لتغطية العجز الذي يعاني منه هذه الأخيرة.

أولا: مفهوم المديونية الخارجية:

- **التعريف الأول 01:** من الضروري أن نحدد ما المقصود بالمديونية الخارجية. ذلك أن الأرقام الفعلية للمديونية المستحقة على الدول النامية تتجاوز بكثير ما يشير إليه البيانات الإحصائية التي تنشرها المصادر المحلية أو الدولية عن الديون الخارجية لبلد ما أو مجموعة من الدول.
- **التعريف الثاني02:** هي تلك التي اقترضها اقتصاد وطني ما والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الأداء للجهة المقترضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها ويكون الدفع أما عن طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة لطالما أن الحكومات الوطنية أو الهيئات العمة الرسمية ضامنة الالتزام هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة[101].

ثانيا: أسباب الدين الخارجي في الجزائر:وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية، حيث فتحت الأسواق المالية والنقدية الأجنبية على مصرعها لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتماداتها الحكومة وهناك عدة عوامل داخلية وخارجية وأسهمت في ارتفاع الديون الخارجية للجزائر.

- **العوامل الداخلية:** تتمثل أهم العوامل الداخلية في:

- ✓ في السبعينات كان نموذج التنمية يتطلب كثافة كبيرة من راس المال بارتكازه على التكنولوجيا متقدمة وسلع وسيطة لازمة للتشغيل هذا يحفز عن الاستدانة من الخارج لأنه يفوق الطاقة المحلية في التمويل.
- ✓ أما في الثمانينات مع استمرار ظاهرة التضخم، والانخفاض الملموس في نمو الناتج الداخلي الاجمالي، كل ذلك أدي الى اللجوء أكثر إلى الاقتراض بمعدلات كبيرة لتمويل المشاريع العائقة.
- ✓ سوء توظيف القروض، لان في معظم الاوقات اقترنت عملية الاقتراض بزيادة الاستهلاك الترفي وخاصة من قبل أصحاب النقود.

[101] وهيبةالسليماني،إدارةالمديونية،دارالابتكارللنشروالتوزيع،عمانالاردن،ط1, 2016,ص21.

- ✓ العجز المستمر في ميزان المدفوعات، لأن الاستدانة المفرطة أثرت على قطاع التجارة الخارجية وعلى مستوى السياسة النقدية مما أدى إلى زيادة الواردات السلعية على حساب الصادرات وقد أدى هذا الاختلال التجاري إلى عجز متواصل في ميزان المدفوعات.

❖ **العوامل الخارجية:** يمكن حصر العوامل الخارجية في:

- ✓ إرتفاع أسعار الفائدة وزيادة أعبائها الحقيقية.
- ✓ إنخفاض الاسعار العالمية أي بمعنى ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار المواد المصدرة كالبترول يؤدي بشكل مباشر إلى عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد بدوره من الميل إلى الاستدانة الخارجية، مما يؤدي إلى إضعاف قدرة البلد عن الوفاء بأعباء ديونها وهذا ما يعرف بتدهور التبادل التجاري للبلدان المدينة.
- ✓ الركود التضخمي السائد في العالم الرأسمالي الذي أثر كثيرا في الأوضاع المالية فإنخفاض حجم العملات الأجنبية في فترة تزايدت فيها مدفوعات خدمة الدين أدى إلى ظهور صعوبات على مستوي الاقتراض الخارجي.

ويرجع إرتفاع نسبة خدمات الدين خلال الأزمة الى عوامل رئيسية:

- ❖ إنخفاض إيرادات صادرات المحروقات بسبب الانخفاض المفاجئ لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.
- ❖ تغيرات أسعار الصرف الدولار بالنسبة للجزائر، حيث تقدر نسبة صادرات المحروقات الى الصادرات الكلية95 %
- ❖ إرتفاع قيمة الواردات، نتيجة تدهور الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة، وارتفاع فاتورة الموارد
- ❖ الغذائية المستوردة، حيث سجلت الجزائر عجز كبير في هذا المجال، كما أن مشتريات الجزائر بالعملات غير الدولار تمثل أكثر من 60%
- ❖ إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة، لصالح الدول المصنعة، فى مقابل معدل فائدة حقيقي سالب للدول النامية.

1.3.4 الفرع الثالث: انعكاسات سعر الصرف الدينار الجزائري على الديون الخارجية للجزائر (2020-1990)

أولا: تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 1990-2020:

الجدول رقم (10) تطور الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة: مليار دولار

البيان	إجمالي الديون	البيان	إجمالي الديون
1990	28.37	2006	5.61
1991	27.87	2007	5.60
1992	26.67	2008	5.58
1993	25.72	2009	4.61
1994	29.48	2010	5.56
1995	31.57	2011	4.40
1996	33.65	2012	3.67
1997	31.22	2013	3.39
1998	30.47	2014	3.73
1999	28.31	2015	3.021
2000	25.26	2016	3.849
2001	22.50	2017	3.989
2002	22.60	2018	4.042
2003	23.35	2019	3.832
2004	21.80	2020	3.470
2005	17.10		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات التقرير السنوي للبنك الجزائر 2014*2010التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

يوضح لنا الجدول رقم (09) تطور المديونية للجزائر خلال الفترة (1990-2020)والتي سجلت معدلات متزايدة خاصة خلال سنوات الاصلاح، أين بلغت سقف 33.6مليار دولار سنة 1996بسبب

إعادة الجدولة فمع إبرام اتفاقية **ستاندباي** سنة 1994وتخفيض قيمة الدينار بنسبة 47.46 قفزت المديونية الخارجية من 25.7مليار دولار سنة 1993إلى 29.5مليار دولار سنة 1994وهي أكبر قفزة للمديونية خلال الفترة 1990-2000، وبإعتبار الدين الخارجي من أهم عوائق التنمية الاقتصادية، قامت الجزائر بعدة جهود أهمها تخفيض هذا الدين، فانخفض الدين الخارجي للجزائر من25.08مليار دولار سنة 2000.

ثانيا: تطور الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020: إن التراجع المستمر لقيمة المديونية الخارجية خلال الفترة يدل على إتباع الجزائر سياسة منتظمة وصارمة في تسديد أقساط الديون بعد إعادة جدولة ديونها، حيث نلاحظ في الفترة 2005-2006 تراجع كبير للدين الخارجي للجزائر، وهذا نتيجة إتباع سياسة الدفع المسبق للديون وتمتع الجزائر باحتياط كبير من العملة الأجنبية بسبب انتعاش السوق البترولية، حيث كانت الجزائر في هذه الفترة تقوم بعدة جهود لتنمية الاقتصادية لذا كان لزاما عليها تخفيض الدين الخارجي الذي يعتبر من أهم عوائق التنمية الاقتصادية.

حيث انتقلت المديونية الخارجية من 25.09 مليار دولار سنة 2000 إلى 17.19مليار دولار سنة 2005والارتفاع الطفيف بين سنة 2001-2002-2003 يرجع إلى تراجع قيمة الدولار أمام الأورو 20% وكذلك تعبئة المؤسسات الأجنبية قروضا غير مؤمنة من طرف الدولة ثم إستمر الانخفاض في المديونية الخارجية حيث انتقلت من 3.02مليار دولار سنة 2015وقد ساهم في هذا الانخفاض حول بعض الدول (فرنسا. اسبانيا. وإيطاليا) لجزء من ديونها إلى إستثمارات مباشر بالجزائر، إضافة إلى توظيف الدولة **البترودولار** في التسديد المسبق في ديونها الخارجية، وبفضل المبالغ الهامة التي تم تخصيصها من صندوق ضبط الإيرادات في تسديد الدين العام بالإضافة إلى ذلك توقيع الحكومة على مذكرة بين الجزائر وروسيا سنة 2006 حول إلغاء الديون الروسية والمقدرة بحوالي 4.7 مليار دولار وفي المقابل التزمت الجزائر بشراء سلع وخدمات من روسيا تعادل مبلغ الدين، حيث وصل الدين الخارجي في سنة 2017إلى 3.96مليار دولار كما يكمن القول أن الاستقرار المالي الخارجي المستعاد ابتداء من سنة 2001,قد سمح بتطوير قدرة الوضعية المالية الخارجية للجزائر أي مقاومة الصدمات الخارجية مثل الصدمة الكبيرة لسنة 2009وأزمة صرف الدينار لسنة 2015حيث إن الدين الخارجي للجزائر لم يزد الطين بلة عند انهيار سعر صرف الدينار.

حيث انخفض الدين الخارجي 2017إلى 3.96 مليار دولار حتى إلى سنة 2020إلى 3.47 مليار دولار.

2 المبحث الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي:

2.1 المطلب الأول: تأثير سعر الصرف على الموازنة العامة للجزائر:

2.1.1 الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة: تعددت تعريفات الموازنة العامة ومن تعريفاتها ما يلي:

- **تعريف:** الموازنة العامة "هي تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة معتمدة من السلطة التشريعية المختصة ويمثل تعبيرا ماليا عن الأهداف الإقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها وكذلك هي "خطة مالية تتضمن تقدير النفقات الدولة وإيراداتها لفترة مقبلة تكون سنة واحدة في الغالب من أجل تحقيق أهداف السلطة السياسية[102].
- **تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري:** عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدولة بأنها "تلك الوثيقة التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

2.1.2 الفرع الثاني: هيكل وبنية الموازنة العامة: تتكون الموازنة العامة من الإيرادات العامة والنفقات العامة ويتم تناولها فيما يلي:

- ✓ **الإيرادات العامة:** مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي والاجتماعي، كما يمكن تعريفها على أنها " مجموع الأموال الخاصة التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها أو أملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك، سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية تمثل الإيرادات العامة جميع الموارد التي تحصل عليها الدولة بصفتها السادية سواء أكانت نظير الخدمات التي تقدمها إلى الأفراد (الرسوم) أم بدون مقابل (الضرائب)، فضلا عن إيرادات أملاك الدولة (دخل الدومين ويقسم إلى عام وخاص)، وكذلك القروض العامة سواء الداخلية منها أو الخارجية، وتعد المصادر الطبيعية (الإيرادات المالية لتصدير النفط الخام) مصدرا مهما وأساسيا في جانب الإيرادات العامة للدولة الريعية إذ تشكل نسبا مرتفعة من إيرادات الموازنة العامة.
- ✓ **النفقات العامة:** النفقات العامة هي " مجموع المصرفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه

[102] سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الإقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية ,2003,ص460.

هذه الدولة كما يمكن أن تعرف أيضا "بأنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة[103].

2.1.3 الفرع الثالث: تطور الإيرادات والنفقات العامة للجزائر خلال الفترة 1990-2020:

جدول رقم (11) تطور الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر (2020/1990)

الوحدة: مليون دج

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الايرادات	147300	244200	302664	300687	398350	578140	786600
النفقات	136500	212100	420131	476627	566329	759617	724609
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الايرادات	878778	708384	874888	1124924	1389737	1576684	1525551
النفقات	845196	875739	961682	1178122	1321028	1550646	1690175
السنة	2004	2005	2006	2008	2007	2009	2010
الايرادات	1606397	1713992	1841925	1949050	2902448	3275362	3074644
النفقات	1891769	2052037	2453014	3108569	4191051	4246334	4466940
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الايرادات	3489810	3804030	3895315	3927748	4552542	5011581	6047885
النفقات	5853569	7058173	6024131	6995769	7656331	7297494	7282630
السنة	2018	2019	2020				
الايرادات	6313959	6.586.500	4.388.908				
النفقات	7.899.061	7.725.477	5.010.997				

المصدر: موقع المديرية العامة للتخطيط والسياسة (وزارة المالية -الجزائر)www.dgpp-mf.gov.dz

الديوان الوطني للإحصاء الحوصلة الاحصائية (1962-2011) فصل المالية العامة ص211 عبر الموقع

//www.ons.dz/IMG/pdf/CH12FINANCES-PUBLIQUES.pdf:http

[103]أحمد بن البار صلاح الدين شريط، تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ص ص226.228.

أولا: تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (1990-2020): أدت الأزمة البترولية في أواخر الثمانينيات بالجزائر إلى تغيير سياستها الاقتصادية بالاتجاه نحو النظام الليبرالي من اجل إصلاح المنظومة المالية ,وفي هذه الفترة نجد أن الجزائر لجأت إلى إتباع برامج التصحيح المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية ,وذلك خلال سلسة اتفاقيات الائتمانية التي وقعتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي (1989-1991-1994) وقد حظيت النفقات العامة في هذه المرحلة بأهمية بالغة نتيجة لتزايد نفقات التحويلات الاجتماعية لدعم الأسرة الفقيرة والشباب البطال بسبب سياسة الخوصصة المتبناة من طرف الدولة ومن أجل زيادة أكثر في الإنتاج وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاجتماعية والجزائر في حقيقة الأمر دولة متدخلة في النشاط الاقتصادي وبالتالي ينعكس ذلك على حجم ونوعية نفقاتها ,أما الإيرادات فتبقى إيرادات الجباية البترولية هي المتحكمة في قيمة الإيرادات الكلية.

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور الإيرادات العامة يأخذ شكل متباطئ نحو الارتفاع ليحقق ستة مرات فقط رصيدا إيجابيا لسنوات (1990-1991-1996-1997-2001-2002)خلال 28 سنة والذي يعود بالدرجة الأولى إلى الجباية البترولية التي تمثل نسبتها في المتوسط من إجمالي الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة حوالي64% وهي نسبة جد كبيرة على اعتبارها مصدر واحد مقارنة بمصادر الجباية العادية لتعكس في الوقت نفسه نمط الاقتصاد الريعي السائد في الجزائر بالرغم من الإصلاحات الضريبة لسنة 1992التي كان لها جانب تنظيمي إيجابي إلى حد ما على تطور الحصيلة الجبائية، وسياسات التحفيز والإعفاءات الجبائية التي رافقت مختلف البرامج الاقتصادية سواء خلال مراحل التحول الاقتصادي مما أثر سلبا بنسبة كبيرة على مصادر الجباية العادية ,لكن نسبة تغطية الايرادات العامة للنفقات العامة كانت جد مقبولة طيلة الفترة (1990-2006) بنسب تتراوح من 70%إلى 115 %وتفسير ذلك يعود إلى سياسة التقشف (مما أدى إلى تراجع النفقات العامة) التي فرضتها إملاءات صندوق النقد الدولي خلال التسعينات ضف إلى ذلك انتعاش أسعار البترول مع نهاية التسعينات وإلى غاية ظهور بوادر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

أما بعد سنة 2012 فقد سجلت الإيرادات تراجعا سنة بعد سنة وقد أصبح أكثر شدة منذ 2016حيث بلغت إيرادات الميزانية 5011581 مقابل3804030مليون دج سنة 2012 وذلك نتيجة التراجع الحاد لأسعار النفط حيث انتقل سعر البرميل النفط من111.9دولار أمريكي للبرميل سنة 2012إلى 52.79دولار أمريكي للبرميل سنة 2015,ثم 47.04دولار للبرميل سنة 2016.

إن التراجع الحاد في إيرادات الدولة يعكس بجد الدور الذي تلعبه الجباية البترولية كمصدر أساسي للإيرادات العامة للموازنة فبعد الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط في الأسواق الدولية ,ظلت الجباية البترولية تمثل حوالي 60%من إيرادات الموازنة منذ بداية الألفية إلى غاية سنة 2013 لتعرف بعدها تنازل بفعل انخفاض أسعار النفط وسياسة التقشف المنتهجه منذ 2014 والتي أدت إلى تجميد العديد من المشاريع الكبرى ,حيث لم تتعدى مساهمة الجباية البترولية في الموازنة نسبة 47%كمتوسط للفترة

الممتدة من 2014-2017 حيث بلغت تقديرات الميزانية العامة للدولة مبلغا قدره 6313959 مليار دولار 2018 و6.586.500 مليار دولار 2019 أما سنة 2020 بلغت إيرادات الميزانية 4.388.908

ثانيا: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020): على عكس الإيرادات العامة نجد أن النفقات العامة كانت تقارب حصيلة الإيرادات الجبائية خلال العشر سنوات الأولى (1990-1999) وهو ما يوضحه الشكل رقم 1أعلاه ويفسر منحي العجز والفائض الموازي الذي سجل خلال هذه العشرية أربع أرصدة موجبة، ويعود ذلك إلى سياسة تجفيف منابع الإنفاق التي كانت سائدة في مرحلة الاقتصاد الموجه (قبل التحول الاقتصادي).

لكن نلاحظ ارتفاع منحي الإنفاق العام على نحو متسارع ابتداء من سنة 2001 إلى غاية 2017وهي المرحلة التي تضمنت البرامج الكبرى للإصلاح الاقتصادي في شكل برامج خماسية ,على غرار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)الذي خصصت له ميزانية قدرت بـــ 525مليار دج تم رصد حوالي 79%منها للأشغال العمومية الكبرى والهياكل القاعدية من جهة والتنمية المحلية والبشرية من جهة أخري، ليتضاعف حجم الميزانية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)08 مرات ميزانية البرنامج السابق بغلاف مالي قدر بـــ 4202.7 مليار دج خصصت لمختلف برامج تحسين الظروف المعيشية للسكان (السكنات، الصحة العمومية تنمية ما نطق الجنوب والهضاب العليا.....الخ) وبرامج تطوير المنشآت القاعدية (قطاع النقل الأشغال العمومية .....الخ)

ويلي ذلك برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)بميزانية قدرت بـــ 20412 مليار دج أخذت منه برامج تحسين الظروف المعيشية للسكان ويليها المحور المتعلق بالمنشآت القاعدية بنسبة 38.52 أما الفترة من 2015 إلى 2017 فقد عمدت الدولة إلى تقليص نفقاتها نظرا للهزات التي تعرضت لها أسعار البترول على المستوي الدولي ، فنشاهد نوعا من الانخفاض في المنحى ابتداء من سنة 2015 نظرا لسياسة الترشيد والتراجع الحاد والمستمر في أسعار البترول ونلاحظ في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2018تناقص كبير في نفقات ويرجع إلى نقص الإيرادات أو بمعني أدق انخفاض سعر البترول والذي هو أساس مداخيل الاقتصاد الوطني أما سنة 2019 إلى 2020 فبلغت نفقات الميزانية,7.725.477 مليار دولار سنة 20195.010.997 مليار دولار سنة 2020.

الشكل رقم(05) تطور الإيرادات والنفقات العامة للجزائر خلال الفترة 1990-2020

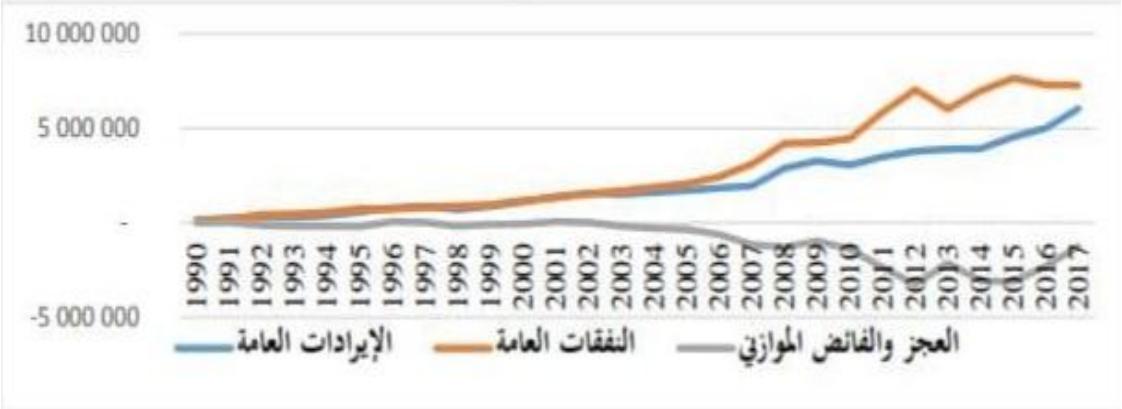

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء الحوصلة الإحصائية 1962 2011، فصل المالية العامة ص211
موقع المديرية العامة للتخطيط والسياسة :**www.dgpp-mf.gov.dz**

2.2 المطلب الثاني: أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر:

يعتبر سعر الصرف ظاهرة تشكوا منها العديد من اقتصاديات العالم، نظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها على قيمة النقد، فالتضخم يحدث في حالة اختلال اقتصادي ينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة في جميع نواحي الحياة الإقتصادية وحتى الإجتماعية، ومما يزيد من مشكلة التضخم تعقيدا أنها ذات طبيعة ديناميكية تنشأ ابتداء لسبب معين ويمكن إيضاح مفهوم التضخم وأهم أسبابة وأثره على سعر الصرف كالتالي:

2.2.1 الفرع الأول: مفهوم التضخم وأهم أسبابه:

أولا: مفهوم التضخم: لا يمكن تقديم تعريف واحد للتضخم نظرا لتعدد وجهات نظر الإقتصاديين من جهة، وتعدد معايير تحديد المعني من جهة، فهناك من بنى تعريفه على أسباب ظهور التضخم ومنهم من عرفه من خلال الخصائص والآثار المترتبة عنه، أدى هذا التعدد في المفاهيم إلى وجود تعاريف كثيرة مختلفة أهمها:

- **تعريف01:** يعرف التضخم على أنه "الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار والانخفاض المستمر في القيمة الحقيقية لوحدة النقد بشكل متواصل[104].

[104]فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر ,1974,ص219.

- **تعريف02:** التضخم هو الإفراط في خلق الأرصدة النقدية وبالتالي زيادة النقود المتداولة، هذا يعني زيادة في الطلب المعبر عنه بالنقود عن العرض في السلع والخدمات، وهو الظاهرة التي تعني وجود قدرة شرائية زائدة بدون أن يقابلها نفس الزيادة في عرض السلع والخدمات التي تستجيب للطلب عليها الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار[105].
- **تعريف03:** التضخم هو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود ويصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يوافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويها بالقروض المحلية[106].

ثانيا: أسباب التضخم في الجزائر:

- **زيادة الكتلة النقدية بطريقة خير متحكم فيها:** فعملية خلق في شكل قروض الاستغلال والاستثمار، لم يتم استحقاقها في أجالها المحدد.
- **التزايد في تكاليف الإنتاج:** فإرتفاع تكاليف الإنتاج الناتجة عن ارتفاع الأجور من جهة، وأسعار السلع الوسطية والمواد الأولية من جهة أخرى، وكذلك التسيير الرديء لوسائل الإنتاج وعمليات النهب لأصول الشركات باستعمال وسائل غير قانونية.
- **التزايد في الطلب:** الإرتفاع المستمر للأجور أدي لزيادة الطلب الداخلي، هذه الزيادة في الأجور لم يقابلها زيادة في الناتج الوطني الإجمالي ما أدى لوجود تضخم بسبب الطلب.
- **ارتفاع أسعار الواردات:** بسبب زيادة الطلب الداخلي وعدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطيته أدى إلى عملية إستيراد الفارق من اجل تغطية الفارق، وبسبب ارتفاع هذه المستوردات من جهة وانخفاض سعر الصرف من جهة أخرى أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية.

2.2.2 الفرع الثاني: انعكاسات سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

أولا: علاقة تطور معدل التضخم بالتغير في سعر الصرف: يعبر التضخم عن الاضطراب القوي الموجود بين قوى الإنتاج وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايد، مع التدهور في القوة الشرائية للعملة، ويعرف على أنه عندما تكون الزيادات المتعلقة بالدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة ،وبالظروف التي مر به الاقتصاد الجزائري من عجزه دلى توفير السيولة لدفع أعباء الدين الخارجي المتأتية من الاتفاقات التي أبرمت مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير،

---

[105] ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1,مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 2002، ص214

[106] لخديمي عبد الحميد، آثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية، دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر 2010، ص72.

وكذلك ما نتج هن هذه الاتفاقيات من رفع الدعم التدريجي على الأسعار وتغييرات هيكلية في عدة مجالات، وتحرير للتجار الخارجية كل هذه الظروف وغيرها كانت بها العلاقة المباشرة مع تغيرات أسعار الصرف[107].

الجدول رقم (12) تطور معدل التضخم في الجزائر بالتغير في سعر الصرف خلال الفترة (1990- 2000)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
معدل التضخم	17.88	25.9	31.68	20.52	29
سعر صرف (الدولار)	8.95	18.47	21.83	23.34	35.05
السنوات	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
معدل التضخم	29.79	18.7	5.7	5	2.59
سعر صرف (الدولار)	47.66	54.74	57.7	58.73	66.57

Source: Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2018 série n 102،ONS

توجد من الناحية النظرية مقاربة قوية بين المتغيرين الاقتصاديين سعر الصرف والمستوى العامل لأسعار فارتفاع معدل التضخم يؤدي الى تذبذب وتدهور في معدل سعر الصرف، كما أن الإنخفاض في معدل سعر الصرف يساهم هو الآخر في ارتفاع مستوى تنافسية البلد وانخفاض مستوى التضخم.

فتعتبر هذه الفترة فترة الإصلاحات الإقتصادية وخاصة تلك التي مارستها السلطات المعنية على السياسة التي يجب أن تنتهجها الجزائر لوضع الإستقرار لمعدلات سعر الصرف، فالمرحلة الممتدة من 1990إلى2000شهدت الكثير من الإصلاحات الجوهرية من خلال التخفيض التدريجي لمعدلات سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى الأمر الذي أثر بشكل مباشر على معدلات التضخم حيث من 17.88%سنة 1990إلى 25.9% سنة 1991 ليواصل وتيرة الإرتفاع سنة 1992إلى 31.68% أي ما يقارب ارتفاعا يقدر ب 77.18% مقارنة بسنة 1990اما سنة 1993 فقد شهدت معدلات التضخم انخفاضا محسوس بلغ 20.52%نتيجة التخفيض الرسمي الأول لأسعار الصرف وعملية التحرير لأسعار الصرف واسعة الإستهلاك.

[107]أويابة صالح أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة خلال الفترة 1980-2018,مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13العدد 1,جامعة غرداية 2020,ص109.

ولكون الجزائر قد أعلنت وبكل صرامة مواجهة كل العقبات التي مست الحياة الإقتصادية ، وعملت على مواجهة هاته الآفة حيث بدأ معدل التضخم بالإنخفاض بداية من سنة 1996بمعدل 18.7 %مقارنة بسنة 1995 الذي بلغ فيها معدل التضخم 29.79%أي بإنخفاض يقدر ب % 37.22 إذا ما تم مقارنته بسنة 1996 كما واصلت السلطات المعنية بنفس المنهج للتقليص من حدة التضخم ولأول مرة منذ أكثر من6سنوات استطاعت ان تكبح جمحا التضخم ليصل إلى معدل 5.7%سنة 1997,وتواصل هذا الإنخفاض للسنوات اللاحقة 1998-1999-2000 بمعدلات قياسية 5,2.29, 0.3 على التوالي.

الجدول رقم (13) تطور معدل التضخم في الجزائر بالتغير في سعر الصرف للفترة (2001-2020)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التضخم	4.2	1.43	4.26	3.97	1.38	2.31	3.67	4.85	5.74	3.91
الدولار	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29	64.58	72.64	74.38
الأورو	69.2	75.36	87.46	89.64	91.32	91.24	95	94.85	101.3	103.5
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
التضخم	4.52	8.93	3.23	2.92	4.78	6.4	5.59	4.27	1.95	2.42
الدولار	72.93	77.53	79.36	80.57	100.69	109.47	110.96	116.62	119.36	126.82
الأورو	102.21	102.16	105.44	106.91	111.44	121.18	125.32	137.69	133.81	144.85

Source:Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2018 série n 102،ONS

تعد العشرية الأولى من القرن العشرين مرحلة نموذجية نظرا للبحبوحة المالية التي شهدتها من جراء الارتفاع المستمر في أسعار البترول، ما صاحبه كذلك ارتفاع مستمر لأسعار المواد الغذائية الأمر الذي ساهم في توسع الفجوة التضخمية حيث شهدت سنة 2001 ارتفاع محسوس في معدل التضخم الذي وصل إلى حدود 4.2%مقارنة بسنة 2000ليستقر بعد ذلك عند معدل 1.43% سنة 2002وليعاود الإرتفاع مرة أخرى في حدود 4.26%سنة 2003 أي يمكن القول بأنه ارتفع بنسبة 197.90% مقارنة بسنة 2002 وهذا كله راجع إلى الزيادات التي مست الأجور بالإضافة إلى ارتفاع المستمر لمستوى العام للأسعار ,وفي بداية 2002 انتهجت الجزائر إستراتيجية جديدة للتنمية تم تسطير برنامج أطلق عليه برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ثم تلاها برنامج آخر أطلق عليه البرنامج التكميلي للفترة 2005-2009.

واستمر في الإتجاه التصاعدي وبمعدلات متقاربة حتى سنة 2008و2009الذي وصل فيه معدل التضخم إلى أعلى مستوياته طوال الفترة السابقة بنسبة 4.85% و5.75ع%على التوالي، وهي الفترة المتزامنة مع الأزمة العالمية التي مست البنوك الأمريكية وما نتج عنها من تضارب في وجهات النظر

لدى السلطات المخول لها ذلك في كيفية التعامل مع هذا الظرف وإيجاد الحلول السريعة وبأقل الخسائر، هنا كانت الأسواق العالمية للسلع قد تأثرت بما يسمى بالمضاربة في أسواق السلع والخدمات، الأمر الذي انتقل بصور سريعة إلى الأسواق المحلية وذلك بالارتفاع المفاجئ لمستوى العامل لأسعار، ويمكن ربط كل هذا بالارتفاع المستمر في أسعار النفط التي لها تأثير مباشر على قيمة صرف الدينار بالنظر إلى أن هذا الأخير له علاقة بحجم المداخيل المتأتية من المحروقات.[108]

وقد شهدت ارتفاعا مضطرب سنة 2012 لم تشهده الجزائر طوال الفترة الممتدة (2000-2011) أي لمدة تزيد عن عشر سنوات نظرا للسياسة المالية التوسعية مما سمحت بإرتفاع معدل التضخم لسنة 2012 وصل إلى ما يقارب 9% وهذا راجع نتيجة الإرتفاع السريع والمستمر للطلب الكلي بسبب الإستهلاك الواسع مع ثبات العرض الكلي والمترافق مع الزيادة المستمرة والمرتفعة لعدد السكان، وكذلك سياسة الإصدار النقدي المهولة التي تبنتها السلطات المعنية.[109]

ومع بداية سنة 2013سجلت معدلات التضخم انخفاضا مقارنة بالسنوات الماضية حيث وصل فيه معدل التضخم أقل نسبة أكثر من 5سنوات بمعدل 3.23%وواصل الانخفاض سنة 2014بمعدل 2.92%وهو الأقل منذ سنة 2006 حيث يرجع هذا كله إلى تطبيق سياسة نقدية صارمة من قبل بنك الجزائر، حيث اعتمدت سياسة استرجاع السيولة لمدة 6اشهر بمعدل تسعيرة قدرها 1.5 %بهدف امتصاص السيولة الموجودة لدى المصارف. أما في السنوات 2015-2016-2017 تكرر نفس المشهد ليرتفع مجددا ويصل إلى حدود قياسية بمعدلات 4.78%-6.4%-5.59% على التوالي مقارنة بسنة 2013-2014.

أما في سنة 2018بدأ بالإنخفاض ليصل سنة 2019 إلى 1.95% منذ أكثر من 15 سنة ثم عاد للارتفاع سنة 2020 ليصل 2.42 %.

---

[108] بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي في الجزائر، ص26

[109] هيشر أحمد تيجاني وآخرون، دراسة وتحليل العلاقة الاقتصادية بين مؤشري التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الاغواط، العدد 38 أوت 2019,ص262

2.3 المطلب الثالث: أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر :

إن النمو الاقتصادي مصطلح جد مهم في أدبيات الاقتصاد فهو موضوع واسع يطول الحديث عنه وسوف نتطرق إليه كالتالي:

2.3.1 الفرع الأول: مفهوم النمو الإقتصادي وأهم أنواعه:

أولا: مفهوم النمو الإقتصادي: يعرف النمو الإقتصادي" على أنه تلك الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين على المدى الطويل[110].

التعريف02: يعرف النمو الإقتصادي أيضا بأنه تلك الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي ويستخدم للدلالة على مستويات التطور الإقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية[111].

2.3.2 الفرع الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الأزمة البترولية (1989-2000):

مر الإصلاح الاقتصادي في الجزائر بعدة مراحل يكمن تقسيمها إلى:

أولا: مرحلة الإصلاحات المحتشمة: في بادئ الأمر حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلال كبير، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989- 1991 تعتمد خلالها الجزائر على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة وتطبيق إجراءات تحرير التجارة وتعديلات على تسعير الصرف الاسمي، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد ككل.

ثانيا: التردد والتراجع في الإصلاح (1992-1993): إن هذه الدفعة الثانية من الإصلاحات توجت بإصدار نصيين أساسين هما:

1- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغي النظرة القديمة التمييزية بين الاستثمار الخاص والعام وضمن للمستثمر حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة ومداخيلها.

---

[110] أشواق بن قدور تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي (دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1995-2005)، دار الراية، الأردن ,2013,ص63.

[111] محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية (دراسة مقارنة بين تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر 2010-2011,ص67.

2- المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25أفريل 1993المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة توسيع الأشكال القانونية للشركات وكذا إدخال أدوات جديدة في التجارة مثل التوريق والتمويل الايجاري وتميز مسار الإصلاح في هذه المرحلة بالتردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية، وتباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة رغم استراتيجية البلاد التي كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30 % من حصيلة الصادرات زيادة على زيادة مستوى الاستهلاك الحكومي وارتفاع حجم الاستثمار الحكومي أيضا ناهيك عن العجز الموازي.

ثالثا: مرحلة الإصلاحات الإقتصادية المتسارعة (1994-1998): قامت السلطات العامة بصياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتي ماي 1994 وماي 1995 مع صندوق النقد الدولي، بهدف الاستجابة إلى التحول نحو اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد الوطني، وقد اتسمت هذه الفترة بتطبيق مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص مستوى العجز الموازي[112].

2.3.3 الفرع الرابع: انعكاس سعر الصرف الدينار على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020): يعتبر معدل النمو من المتغيرات الاقتصادية الكلية الذي من خلاله تتبين الحالة الاقتصادي للدولة ويعبر كذلك عن قوة النشاط الاقتصادي ومدى قوة المؤسسات الإنتاجية داخل الأسواق المحلية وخارجها.

الجدول رقم (14) تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بالتغير في سعر الصرف خلال الفترة 1990-2000

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
معدل النمو	0.8	- 1.2	1.6	-2.2	0.2	3.8
سعر صرف (الدولار)	8.95	18.47	21.83	23.34	35.05	47.66
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	
معدل النمو	3.7	1.1	6.2	3.2	3.8	
(سعر صرف (الدولار	54.74	57.7	58.73	66.57	75.25	

[112] صالحي فوزية، مرجع سبق ذكره ص ص-131-132.

Source: Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2018 série n 102،ONS

تعد الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى جاهدة من خلال جملة من الإصلاحات الاقتصادية والتنموية التي من شأنها تحقيق معدلات نمو موجبة، لذلك شملت الإصلاحات الهيكلية في الجزائر جل متغيرات الاقتصاد الكلي أو ما تسمي المجمعات الاقتصادية الكبرى، ففي الفترة ما بين 1986-1987 كأول إجراء انتهجته السلطات المعنية وهو تخفيض قيمة السلة بنسبة 31 % وهذا الإجراء كان يهدف إلى تعديل سعر الصرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الموجودة.

في سنة 1990 أعلنت السلطات النقدية على رغبتها في إمكانية تحويل الدينار بالنسبة للعملات الجارية وذلك بعد ثلاث سنوات أي مع نهاية سنة 1993وفق خطة تدريجية وضعها البنك، فكل هذا كان له الأثر على معدلات النمو الذي بدوره يتأثر بمدى الارتفاع والانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، ففي الفترة 1990-1993 تبين جليا تأثير معدلات النمو راجع إلى التسريع في وتيرة تطبيق الإصلاحات والتسريع في عملية الانزلاق التدريجي بالشكل الذي يضمن للوصول إلى مستوى استقرار أسعار الصرف.

إذا فالجزائر دخلت كذلك في جملة من المفاوضات مع مؤسسات مالية دولية كانت البداية مع صندوق النقد الدولي للحصول على مساعدات مالية تكون على شكل قروض فوقعت الإتفاقية الأولى سنة 1989 والاتفاقية الثانية 1991بشروط متعلقة بالسياسة النقدية والمالية، يمكن إيجازها في عدة نقاط:

- ✓ تحرير الأسعار وتجميد الأجور.
- ✓ التخفيض من قيمة الدينار وحرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- ✓ إصلاحات عميقة في المنظومة الجبائية والضريبية.

ونتيجة للظروف التي مرت بها الجزائر ووقفت أمام إعادة التوازن لميزان المدفوعات والعلاقات الخارجية التي تربطها بدول أخرى ، لجأت السلطات لإبرام عقد آخر مع صندوق النقد الدولي للفترة ما بين 1994/04/01 إلى 1995/03/31 يهدف إلى رفع معدل النمو الإقتصادي ووضع خطة لتحرير التجار الخارجية وتعديل في مستوى الاسعار النسبية بالإضافة الى العمل على تحقيق التقارب بين معدلات التضخم الموجود في الجزائر مقارنة بمعدلات التضخم الموجود في الدول الصناعية والعمل على إعادة التوازن لميزان المدفوعات والرفع من مستوى الاحتياطي للصرف الأجنبي.

يعد الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات التي يقاس على أساسها معدل النمو فحسب الجدول السابق يتبن أن هناك علاقة بينه وبين معدلات النمو ونسبة التغير في أسعار الصرف فالفترة سنة 1990إلى سنة 1994 يوجد ركود وهذا راجع للتخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار.

أما في الفترة 1995 إلى 2000 فشهدت انتعاشا في معدلات النمو تقريبا، ففي سنتي 1995 و1996 نلاحظ ارتفاع واضح في معدلات النمو حيث بلغت 3.8 أما سنة 1997 انخفض من جديد، إلا أنه في سنة 1998 انتعش وعرف ارتفاع قياسي على غرار السنوات الأخرى.

الجدول رقم (15) تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بالتغير في سعر الصرف خلال الفترة 2001-2020

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
معدل الناتج المحلي الاجمالي	3	5.6	7.2	4.3	5.9
سعر صرف الدولار	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27
سعر صرف الأورو	69.2	75.36	87.46	89.64	91.32
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
معدل الناتج المحلي الإجمالي	1.7	3.4	2	1.7	3.6
سعر صرف الدولار	72.64	69.29	64.58	72.64	74.38
سعر صرف الأورو	91.24	95	94.85	101.3	103.5
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
معدل الناتج المحلي الاجمالي	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7
سعر صرف الدولار	72.93	77.53	79.36	80.57	100.69
سعر صرف الأورو	102.21	102.16	105.44	106.91	111.44
السنوات	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
معدل الناتج المحلي الاجمالي	3.2	1.3	1.4	0.8	-0.6
سعر صرف الدولار	109.46	110.96	116.62	119.36	126.82
سعر صرف الأورو	121.18	125.32	137.69	133.81	144.85

Source: Rétrospective des comptes économiques de 1963 a2018 série n 102،ONS

نلاحظ من خلال الجدول تحسن الأوضاع الإقتصادية وذلك تزامنا للإرتفاع في أسعار البترول وهذا أثر بشكل مباشر على معدلات النمو للسنوات 2001-2002-2003 فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي نموا قدر بـــــــ 3%-5.6%-7.2% على التوالي، حيث شهدت هذه الفترة الكثير من البرامج التنموية والإنعاش الاقتصادي والتخلص من كاهل المديونية الذي عرقل الاقتصادي الوطني. واستمر بوتيرة نمو موجبة حتى سنة 2005حيث نلاحظ من خلال الجدول أن التغيرات في أسعار الصرف كانت هي الأخرى مرافقة لكل مرحلة من مراحل التطور في معدلات النمو، فالسنوات 2001إلى 2008إذا ما قارنا معدلات النمو بالتغيرات في أسعار الصرف كانت متزامنة مع تحسن قيمة الصرف

مقابل الدولار وهي ما تعكس الحالة الإقتصادية الجيدة للدولة، لأن هذا التحسن في قيمة العملة مقابل الدولار يزيد من حجم الإيرادات البترولية التي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لمعدلات النمو، باعتبارها تشكل%98من الإيرادات العامة. في حين سجلت سنة 2012حركات واسعة لتقلبات أسعار الصرف الإسمية بين شهر فيفري لنفس السنة حيث ارتفع سعر صرف الدولار مقابل اليورو 2.54منتقلا من 1.2910دولار مقابل 1أورو في شهر جانفي إلى 1.3238دولار مقابل 1اورو لشهر فيفري بعد ذلك تدهور الأورو بـــ 3.47%مقابل الدولار الأمريكي حيث انتقل سعر الصرف من 1.2287دولار مقابل 1أورو في شهر جويلة إلى 1.2974دولار مقابل 1أورو في شهر أكتوبر، وإذا ما تم مقارنته بنسبة 2011فكان تحسن بنسبة 5.05% سنة 2011وانخفاض قدره 4.48% سنة 2010 ،أما الفترة من2010إلى 2014 فشهدت هي الأخرى نوعا من الإستقرار في معدلات النمو وصلت إلى 3.8%مع مواصلة سياسة التخفيض في قيمة العملة مقابل العملات الرئيسة، أما الفترة ما بعد 2014 تبين من خلال الإحصائيات الموجود بالنزول التدريجي لمعدلات النمو نتيجة انهيار أسعار النفط، حيث عرفت الميزانية عجز وكذلك ما تعلق بالحساب الجاري الخارجي مما أثر ذلك على الإنخفاض المفاجئ لقيمة العملة الوطنية من سنة 2015إلى غاية 2020, فنجد العلاقة الطردية جد قوية بين معدل النمو ومعدل سعر الصرف فكلما تغير معدل النمو أثر ذلك على معدل سعر الصرف سواء بالارتفاع أو الانخفاض، والعكس صحيح.

3 المبحث الثالث: سياسة بنك الجزائر في الحد من تقلبات أسعار الصرف:

يواصل بنك الجزائر تنفيذ سياسته من خلال تثبيت سعر الصرف بالنظر لتقلبات أسعار الصرف في الدول الشريكة وتقلبات الأسعار خاصة أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، إلى جانب تأثيرات أسعار البترول، ويتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك على أن لا تؤثر حركة أسعار الصرف على التوازن طويل المدى من أجل المحافظة على الوضعية المالية الخارجية للبلد.

3.1 المطلب الأول: منهج المرونات:

يقصد بمنهج المرونات دراسة كيفية تعديل أو إزالة العجز في الميزان التجاري للدولة من خلال القيام بعملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية وبالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم التأثير على وضع الميزان التجاري للدولة.

حالة حدوث عجز في الميزان التجاري تتبع الدولة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية والعكس في حالة الفائض، حيث تتبع سياسة رفع قيمة العملة، ومن أجل نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لابد من توفر مرونة الطلب العالمية على صادرات الدولة ومرونة الطلب الوطني على الواردات، حيث إذا كان مجموع المرونتين أكبر من الواحد فإن تخفيض العملة يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان التجاري في حين رفع قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض، ومن أجل معرفة مدى تأثير تخفيض قيمة العملة على حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم (16) تطور حصيلة الصادرات خارج المحروقات تبعا لتطورات أسعار الصرف للفترة (2001/1990)

السنوات	سعر الصرف (دج/$)	الصادرات خارج المحروقات (مليون$)
1990	8.96	439
1991	18.47	375
1992	21.84	449
1993	23.35	495
1994	35.06	287
1995	47.66	509
1996	54.75	881
1997	57.71	511
1998	58.74	358
1999	66.57	438
2000	75.26	612
2001	77.22	734

المصدر: إحصائياتFMIوبيانات المعهد الوطني للإحصاء

من خلال الجدول رقم (16) والذي يبين لنا تطورات حصيلة الصادرات تبعا لتطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي نلاحظ تذبذب في حصيلة الصادرات خارج المحروقات. حيث انخفضت قيمة الصادرات خارج المحروقات من 439مليون سنة 1990 إلى 287مليون سنة 1994 رغم سلسلة التخفيضات التي عرفها الدينار الجزائري حيث انخفضت قيمته من 8.96دينار للدولار إلى 35.06دينار للدولار مما يعني عدم مرونة عرض الصادرات أمام تغير سعر صرف الدينار, ثم ارتفعت بعد ذلك حصيلة الصادرات خارج المحروقات إلى 881مليون دولار سنة1996التي تزامنت مع انخفاض في قيمة الدينار وإنما يعود إلى تسديد الجزائر لجزء من مديونتها اتجاه روسيا بتصدير سلع ,ثم عرفت حصيلة الصادرات من دون المحروقات انخفاضا بعد ذلك حيث سجلت 438 و612 مليون خلال سنتي 1999 و2000على التوالي رغم انخفاض قيمة العملة الوطنية لترتفع سنة 2001 الى 734مليون وسبب

هذا الارتفاع يعود أساسا إلى زيادة حصيلة صادرات لمواد نصف مصنعة والتي تتمثل في الزيوت ومشتقاتها والناتج عن حصيلة صادرات المحروقات وليس بسبب الانخفاض في سعر الصرف.

مما سبق يتضح أن سلسلة إجراءات تخفيض قيمة الدينار التي عرفتها الجزائر في إطار الإصلاحات التي أجرتها للنهوض بالاقتصاد الوطني لم تمكن من تحقيق الآثار المرجوة منها والمتمثلة في رفع حصيلة الصادرات المحروقات خارج المحروقات وذلك راجع إلى ما يلي:

- ✓ إن الهيكل الإنتاج المحلي مبني أساسا على استخراج المحروقات وتصديرها وأنه غير مرن نتيجة.
- ✓ لضعف البنية الاقتصادية وهو ما يعني عدم قدرة جهازها الإنتاجي المحلي على التكيف مع تخفيض قيمة العملة لزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- ✓ أن الطلب العالمي على الصادرات الجزائرية لا يتسم بالقدر الكافي من المرونة المطلوبة لأحداث التأثير، الإيجابي لسياسة التخفيض لأن أغلب الصادرات الجزائرية متكونة من المحروقات والتي تحددها ظروف خارجية عن سيطرة الدولة.
- ✓ كما أن شرط عدم قيام المتعاملين التجاريين الآخرين بإجراء مماثل بتخفيض قيمة عملتهم لا يمكن ضمانه في ظل الاقتصاديات المعاصرة والتي تحرص على تحقيق مصلحتها العليا.
- ✓ الشرط المتعلق بإستقرار الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض غير محقق حيث أن الأسعار في الجزائر عرفت ارتفاعا مستمرا تزامن مع إجراء التخفيض في قيمة العملة.

إن تخفيض سعر الدينار الجزائري بموجب أسلوب المرونات المنصوص عليه من طرف صندوق النقد الدولي في إطار برامج التعديل الهيكلي ,لم يكن له التأثير واضح على توازن الميزان التجاري الجزائري وهذا راجع لكون شرط **مارشال ليرنر** يكون صحيحا فقط إذا كان العجز في الميزان طفيف ,وهي الحالة التي تكون فيها قيمة الصادرات مساوية لقيمة الواردات تقريبا ,وأيضا في حالة كون مرونة العرض المحلي من سلع الواردات والصادرات كبيرة جدا وهذا الشرط أيضا غير محقق في الجزائر، وذلك لعدم مرونة العرض المحلي بسبب ضعف بنيتها الإقتصادية ,نتيجة عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للدولة من القدرة على التكيف مع التغيرات في الأسعار لزيادة الإنتاج الموجه للتصدير أو توفير الإنتاج من السلع التي تحل محل الواردات وهذا لكون الصادرات الجزائرية أحادية المصدر مقتصرة فقط على الصادرات من المحروقات والتي تمثل نسبة97% من مجموع الصادرات .

ومنه ما يمكن القول إن تخفيض قيمة الدينار الجزائري لا يشجع الصادرات، كون الجهاز الإنتاجي للدولة أساسه قطاع المحروقات، بالإضافة إلى كون الطلب الخارجي على المحروقات تتحكم فيه عوامل خارجية منها قرارات منظمة الأوبك، إلى جانب كون الصادرات البترولية تسعر بالدولار والذي تتحدد قيمته في أسواق العملات ولم يكن للدينار الجزائري أي دور في تحديد أسعار التصدير سواء بتخفيض الدينار أم لا.

وبالتالي تخفيض الدينار الجزائري لم يكن له أي تأثير على زيادة الصادرات، وأن القاعدة تقول تخفيض قيمة العملة وفق منهج المرونات غير صالحة عمليا في الإقتصاد الجزائري، وأن الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس لإنعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري، ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات.

3.2 المطلب الثاني: منهج الإستيعاب:

وفق لنظرية ميزان المدفوعات هناك علاقة وثيقة بين أرصدة ميزان المدفوعات وسعر الصرف ويمكن تعديل العجز أو الفائض من أجل التوازن عن طريق تخفيض أو رفع سعر الصرف. هذه العملية تسمح بالنظر في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وعلى وجه الخصوص الميزان التجاري، كونه تيح لنا أن نقدر حالة الموازين الخارجية للبلد.

وتعتبر نظرية الإستعاب المؤشر الذي يتم من خلاله قياس ما يسمى بصافي الطلب الخارجي فإذا كان رصيد الميزان التجاري إيجابي، فهذا يعني أن الإنتاج المحلي الإجمالي أعلى من الإنفاق المحلي الإجمالي وعليه ترتفع قيمة العملة المحلية، أما إذا كان الرصيد سلبي فهذا يعني أن النفقات تتجاوز الناتج القومي الإجمالي، وعليه تعمل السلطات النقدية على تخفيض قيمة العملة الوطنية حتى تكون مناسبة للتعديل.

إن سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية وفقا لأسلوب الإستيعاب تكون لها قيمة علاجية عندما يتعلق الأمر بتصحيح الإختلالات في الميزان التجاري, إلا أن هذه السياسة يصعب تحقيقها عمليا على الإقتصاد الجزائري ,ويكون ذلك لكون منهج الإستيعاب ينطلق من فرضيات غير منطبقة على الإقتصاد الجزائري ,حيث أن هذه السياسة لا تكون فعالة إذا لم تكن مصحوبة بالمرونة من جانب العرض على الصادرات الوطنية ومرونة أيضا من جانب الطلب الأجنبي على الواردات ,إلى جانب أن فرضية سيادة حالة التوظيف التام لعناصر الإنتاج لا يمكن تحقيقها في اقتصاد يعاني من أزمات اقتصادية كالاقتصاد الجزائري للسبب الرئيسي والمتمثل في كون الصادرات الجزائرية ترتكز على المحروقات وتأثيرها تكون خارجية تخضع للعوامل المتحكمة في أسعار البترول إضافة إلى أن العملة الدولية المعتمدة في تسعير المحروقات هي الدولار ,والدينار الجزائري ليس له أي تأثير واضح من خلال عمليات التخفيض المطبقة[113].

إن مختلف التعديلات والإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية بخصوص الدينار الجزائري والتي كانت تهدف أساسا إلى استرجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية تدريجيا، وذلك بغية تحقيق العديد من الأهداف الإقتصادية والتي من بينها:

- التقليل من الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

[113] ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر والتوزيع مصر,2006,ص120.

- تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية.
- تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات.
- زيادة فعالية الجهاز الإنتاجي للدولة والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات وتقليص قيمة الواردات، والذي ينعكس مباشرة على وضعية الميزان التجاري للدولة.

وما على الجزائر إلا العمل على تعزيز وتحسين وضعية اقتصادها الحقيقي من خلال استغلال الإيرادات الكبيرة وعائداتها من المحروقات.

3.3 المطلب الثالث: الإجراءات المكملة لتقليل تغيرات أسعار الصرف:

نلاحظ أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، وبالتالي تشكل حوالي 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهذا ما جعلها تتحمل نتائج تقلبات أسعار الصرف والذي يؤثر مباشرة على الميزان التجاري لبلد وعليه يجب أن تلجأ إلى بعض الإجراءات والتدابير التي يمكن أن تحد أو تقلص على الأقل من حدة هذه التقلبات والتي تتمثل فيما يلي:

أولا: تنويع مناطق الإستيراد : بإمكان الجزائر أن تقلص من الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل الأورو من خلال قيامها بتحويل وارداتها من منطقة الأورو إلى منطقة أخرى أو تقليصها ,لكي تتمكن من تخفيض ما يمكن أن تتكبده من خسائر في فروقات الأسعار ,خاصة وأن حوالي 50%من واردات الجزائر مصدرها الإتحاد الأوروبي ,إلا أن أغلب الشركات الجزائرية المستوردة من أوروبا لا يمكنها أن تتحرر بسهولة من الإتحاد الأوروبي مما قد يسمح لها التخلص من هذه الالتزامات ,وعليه يجب على الجزائر أن تعمل على تنشيط الإنتاج المحلي وخاصة إنتاج الضروريات للمجتمع لتتمكن من مواجهة الطلب الداخلي[114].

وبالتالي يجب أن تركز على ما يلي:

- العمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى قطاعات إنتاجية مما يساهم في تقليص فاتورة الواردات
- الإستفادة من قطاع الخدمات كالسياحة مثلا.
- ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال تنشيط القطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى تنشيط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إعادة حيوية الصناعات المحلية.
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الواردات مثل نظام الحصص، او الرسوم الجمركية إلى جانب تشجيع الصادرات[115].

---

[114]بطاهر على، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006-2005ص ص 196-197.

[115]لخضر عبد الرزاق مولاي وشعيب بونوة، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد07جامعة ورقلة، الجزائر ,2009,ص144.

ثانيا: جلب العملات الأجنبية: العمل على جلب العملات الأجنبية وذلك من خلال:

- القيام بالإستثمارات الأجنبية غير المباشرة من خلال بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان التجاري.
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي[116].

ثالثا: تنشيط سوق الصرف: وجود سوق صرف متطور ونشطة في البلد من آليات التطور الإقتصادي، إذ توجد العديد من الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تنشيط سوق الصرف من أجل مواجهة الآثار المترتبة عن تقلبات أسعار الصرف والتي تمثل في:

- **الحد من نشاط سوق الصرف الموازي:** تعتبر الرقابة على الصرف والقيود المفروضة عليه من أهم أسباب نمو سوق الصرف الموازي ,ويتسع هذا الفارق بين السعرين بزيادة القيود المفروضة على الصرف ,وعليه قامت الجزائر في هذا السياق بالعديد من الإصلاحات التي تمس نظام الصرف ,والتي ساهمت إلى الحد من تقريب السعر الموازي والرسمي، إلا أنها لم تصل إلى سعر موحد تماما ,ومن أجل تحقيق ذلك لابد من العمل على تعميق الإصلاحات لكي تتماشى مع المعايير الدولية، كما يجب حل مشكلة عرض العملة الأجنبية وتوازنها مع الطلب عليها مما قد يضمن استقرار الدينار وتوحيد سعر الصرف ,بالإضافة إلى إمكانية رفع القيود وتحرير انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر ,مما يساعد على عودة رؤوس الأموال المتداولة في السوق الموازي إلى القنوات الرسمية[117].
- **مواجهة التضخم:** وذلك من خلال وضع سياسة نقدية فعالة لمراقبة عرض النقود والتحكم في الكتلة النقدية المتداولة في السوق.
- **التقليص من الضغطات المفروضة على المتعاملين في سوق الصرف:** يعاني المتعاملين في سوق الصرف من العديد من الضغطات من خلال الرقابة المفروضة على الصرف ومن أجل إعادة الحيوية لسوق الصرف لابد من التخفيف من هذه الضغطات ومنحهم المزيد من الحرية في تعاملاتهم من خلال تسهيل تداول العملات الأجنبية بيعا وشراء.
- **تحقيق الأمن والاستقرار السياسي:** إن الإستقرار السياسي للبلد يعمل على تحفيز أصحاب رؤوس الأموال على إيداع أموالهم لدى البنوك التجارية الوطنية بدلا من تهريبها إلى الخارج، كما تعمل أيضا على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل الاستثمار في البلد، والذي يؤدي بدوره إلى تنشيط السوق الداخلي، والذي يؤثر إيجابا في سوق الصرف[118].

---

[116] ساكر محمد العربي، مرجع سابق ص120.

[117] بطاهر علي، مرجع سابق، ص 119.

[118] بربري محمد لمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص247.

❖ **فتح مكاتب الصرف:** إن عملية فتح مكاتب الصرف توسع حركة التعامل بالعملات الصعبة وبالتالي تساعد على استقطاب الأموال وتجنب التعامل مع السوق الموازي ,وعليه توسيع مكاتب الصرف يؤدي إلى تجنيب المتعاملين الطبيعيين أو الاعتباريين للجوء إلى السوق الموازي للصرف ما دام هناك بديل أفضل ومضمون والمتمثل في مكاتب الصرف والتي تمثل القنوات الرسمية ,خاصة وأنها لا تحدد سقف المبالغ المصروفة ,حيث تقوم بالصرف مقابل وصل رسمي ,وتتميز هذه المكاتب أيضا بتواجدها في أي مكان ولا تتطلب تقديم أي وثيقة بالإضافة إلى دورها في دعم السياحة الخارجية للبلد .

رابعا: تنويع الاحتياطات النقدية: إن التقلبات التي تعرفها أسعار صرف العملات الأجنبية تتطلب تنويع هيكل احتياطي الصرف حيث يجب على الجزائر العمل على تجنب المخاطر التي يمكن أن تنجر عن تراكم احتياطي الصرف بعملة واحدة وهي الدولار الأمريكي، باعتبارها ذات تقلبات شديدة في سعر صرفها، وعليه هناك مجموعة من الاعتبارات أو القواعد التي تحكم عملية الاختيار بين بدائل الاحتياطات وتتمثل في:

- تركيب هيكل الديون الخارجية من حيث توزيعها ما بين العملات المختلفة المشكلة للديون.
- التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات، بإعتبار أن النسبة الكبيرة لواردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي، لابد من الأخذ بعين الإعتبار أن يكون توزيع الإحتياطات فيما بين العملات الأجنبية محافظا على القدرة الشرائية للعملة المحلية.

بالإضافة إلى ضرورة الأخذ بعين الإعتبار الاستغلال الأمثل وتوظيف احتياطي الصرف الذي وصل خلال سنة 2013إلى حوالي 191866مليار دولار، وتسير هذا الإحتياط من أجل المحافظة على القيمة الحقيقية للعملة المحلية وحمايتها من تقلبات أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية.

خامسا: تعديل نظام الصرف: تعديل نظام الصرف: أن اعتماد الدينار الجزائري على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى بنسبة تقدر بحوالي 98 في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري والذي أدي إلى حدوث أزمة حقيقة سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات وانخفاض سعر صرف الدولار أدى إلى تراجع إيرادات الصادرات الجزائرية من المحروقات وهو ما أثر بشكل كبير على الميزان التجاري للدولة وأجبر السلطات النقدية الجزائرية على تطبيق عدة إصلاحات اقتصادية ومن بينها:

- ✓ تخفيض قيمة الدينار الجزائري: ومن أسباب تخفيض قيمة الدينار.
- ✓ مواجهة أسعار الصرف المغالي فيها، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات.
- ✓ المساعدة في المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية.
- ✓ وكذا رد فعل للاختلالات الأساسية المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف وقد اعتبرت الجزائر هذا الإجراء عنصرا أساسيا لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي.

- ✓ ولقد كان الهدف من وراء هذه التعديلات هو القضاء على العجز عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات والإقلال من الواردات عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار يتناسب والأهداف المسطرة من قبل الدولة.

خلاصة

- ✓ لسعر الصرف دور بارز فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة لتوجيه الاقتصاد

أو تنمية قطاع ما خاصة سياسة التخفيض التي تعتمد لغرض تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات وبالتالي علاج العجز في ميزان المدفوعات للدولة.

- ✓ ويتخذ سعر الصرف عدة أشكال فقد يكون اسميا يتحدد من قبل السلطة النقدية ويتم التعامل به في

المعاملات الرسمية، وقد يكون سعر الصرف حقيقيا يأخذ بعين الاعتبار التقلبات التي تطرأ على المستوي العام للأسعار المحلية وربطها بالمستوي العام للأسعار الأجنبية.

- ✓ بخصوص العلاقة التي تربط ميزان المدفوعات بسعر الصرف فيتجسد من خلال حساب رأس المال الذي يتأثر بالعرض والطلب على النقد الأجنبي حيث يساهم تدفق رؤوس الأموال في زيادة عرض النقد الأجنبي على حساب عرض العملة المحلية وبالتالي تنخفض قيمة عملة البلد والعكس أما الشق الثاني هو الميزان التجاري فكلما انخفضت قيمة العملة أدى هذا إلى إرتفاع قيمة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات وبالتالي تسجيل قيمة إيجابية للميزان التجاري والعكس.
- ✓ أما بخصوص العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بسعر الصرف خلصت العديد من الدراسات إلى أن النمو الاقتصادي يرتبط بنظام الصرف المتبع سواء كان ثابتا أو مرنا أو نظام وسيطي فكل نظام ايجابيات تحفز النمو الاقتصادي.
- ✓ بالنسبة للتضخم فيرتبط بسعر الصرف من خلال المعروض النقدي حيث كلما زاد هذا الأخير يزيد الطلب الكلي الفعال، هذا ما يحدث إرتفاعا في مستوي الاسعار وبالتالي تنقص القوة الشرائية للعملة في الداخل والخارج فتنخفض قيمتها.

ومن خلال تطرقنا لأساليب معالجة الخلل في الميزان التجاري وفق أسلوبي المرونات والاستيعاب توصلنا إلى:

- ✓ يعتمد أسلوب المرونات في علاج الخلل بالميزان التجاري للدولة على مرونة كل من الصادرات والواردات، بالنسبة لسعر صرف العملة المحلية، من أجل توجيه ميزان المدفوعات وذلك من خلال الميزان التجاري للدولة وهذا الشرط غير محقق بالنسبة للجزائر نتيجة عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للدولة على التكيف مع التغيرات في الاسعار من خلال زيادة الإنتاج الموجه للتصدير، وهذا لكون الصادرات الجزائرية أحادية المصدر تقتصر على المحروقات من مجموع الصادرات والتي تمثل حوالي98%.

- ✓ تخفيض قيمة العملة وفق منهج الاستيعاب لها دور كبير في تصحيح الخلل بالميزان التجاري، غير أنه يصعب تحقيقها عمليا على الاقتصاد الجزائري وهذا راجع لعدم مرونة الطلب على الصادرات بالإضافة شرط سيادة حالة التوظيف التام لعناصر الإنتاج.

خاتمة

خاتمة

إن سعر صرف الدينار الجزائري متغير اقتصادي شديد الحساسية اتجاه المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، لاسيما أمام تطور السوق العالمية للبترول، ومع السعي لتحرير التجار الخارجية من قبل الجزائر تصبح سياسة سعر صرف الدينار حلقة ربط فعالة بين الاقتصاد الدولي والاقتصاد الوطني من خلال تأثيرها الايجابي على توازن الاقتصاد الكلي، هذا التأثير يتكون عبر علاقات مباشرة أو غير مباشرة بين قيمة الدينار و مؤشرات الاقتصاد الكلي، وقد عرفت أنظمة تسعير الدينار عدة مراحل فبعد أن كان مربوطا بالفرنك الفرنسي أصبح تحديد قيمته بعد 1974 على أساس له عملات، وجاء بعده إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة ,وصولا به إلى التعويم المدار سنة 1996 ،وكان الهدف من ذلك تقريب الدينار من قيمته الحقيقية وتحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق تقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وقد تجسدت أهم الإصلاحات التي تقوم بعدة عمليات هدفها تدعيم العملة الوطنية وضمان استقرارها بهدف التأثير الإيجاب على متغيرات الاقتصاد الكلي، وفي هذا السياق تم طرح إشكالية البحث التي تمحورت عن كشف إنعكاسات تقلبات سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة من1990-2020،ومكنتنا هذه الدراسة من الإجابة على الأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات المتبناة والوصول إلى مجموعة من النتائج، سنأتي على ذكرها فيما يأتي:

1- **اختبار الفرضيات:**

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن اختبار مدى صحة فرضيات هذه الدراسة كما يلي:

***الفرضية الأولى:** ورد في الفرضية الأولى أن سعر الصرف هو مؤشر اقتصادي كلي هام لمعرفة وضعية الاقتصاد محليا وخارجيا وهي فرضية صحيحة حيث يمثل سعر الصرف نسبة التبادل بين النقد الأجنبي ووحدة النقد الوطنية.

***الفرضية الثانية:** شهد نظام صرف الدينار عدة تطورات ترمى في مجملها مسايرة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية كله قصد رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي وعلى رأسها تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام.

الفرضية الثالثة: إن تغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري لا تؤثر على كل من رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات وعليه فالفرضية غير صحيحة

الفرضية الرابعة: من أهم الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر تنشيط سعر الصرف وتعديل نظام الصرف وجلب العملات الأجنبية .....الخ

2- **أبرز النتائج:** ساقتنا هذه الدراسة للوصول إلى نتائج نذكرها كما يلي:

- ✓ إن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى الربحية للقطاعات

التصديرية، وتتمثل أهم أنواع سعر الصرف فيسعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي ويتأثر سعر الصرف بعدة عوامل منها التضخم، سعر الفائدة، رصيد الميزان التجاري.

- ✓ عرف سعر الصرف الدينار الجزائر عدة إصلاحات بعد الإستقلال بداية من نظام الصرف الثابت تم إنشاء سوق ما بين البنوك وصولا إلى نظام صرف مرن المتبع حاليا.
- ✓ اتبعت الجزائر بعد الإستقلال سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري والتي كانت من أهم الشروط التي أمليت على الجزائر في ظل لجوئها إلى صندوق النقد الدولي في بداية التسعينات.
- ✓ عرفت الجزائر في فترة التسعينات مع بداية الألفية تذبذبا في معدلات التضخم ما بين الارتفاع والانخفاض ولكنها تراجعت في بداية الألفية الجديدة وعاودت مؤخرا للإرتفاع وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يواجه صعوبات من أهمها جمود الأجور.
- ✓ يتأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بالتغيرات الحاصلة على سعر الصرف، وهذا الأخير عند صعوده يزيد من الجباية البترولية، ومن صافي الصادرات وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام، وكما يساهم صعود سعر الصرف الدولار مقابل الدينار في زيادة أعباء المديونية للجزائر.
- ✓ إن تخفيض سعر صرف الدينار بموجب أسلوب المرونات الذي نصح به صندوق النقد الدولي لم يكن له الأثر الآني على الميزان التجاري، وبالتالي فان الحجة القائلة بأن الرفع من الصادرات وتخفيض قيمة الواردات يتطلب تخفيض سعر الدينار هي حجة باطلة عمليا على الأقل بالنسبة للجزائر والدول الأحادية مادة التصدير

3- التوصيات: على الجزائر أن تعمل جاهدة وبشتى السبل على تقليص درجة اعتماد اقتصادها على إيرادات الصادرات من المحروقات والتي عرضة للتقلبات من خلال تنويع اقتصادها.

*يجب الاستمرار في تشجيع الاستثمارات والشراكة الأجنبية وإعادة توجيهها في مجال الأنشطة الإنتاجية وليس مجال المحروقات.

- ➢ العمل على مواصلة الإصلاح ودعم الاستقرار الاقتصادي واستدامة النمو الاقتصادي
- ➢ العمل على زيادة المعروض من العملات الأجنبية من خلال تشجيع الصادرات وترشيد الواردات وتحفيز التحويلات من الخارج إلى الداخل.
- ➢ يجب القيام بدراسة شاملة للإقتصاد الجزائري بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي يعاني منها وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة لإيجاد الحلول الكفيلة بحلها.

4-آفاق الدراسة: وفي الختام فإن الدراسة ماهي إلا فاتحة ومقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع، لذا نقترح بعض الإشكاليات التي نراها جديرة أن تكون لمواضيع وأبحاث أخرى وذلك حسب الآتي:

*كيف تساهم احتياطات الصرف الأجنبي في تحقيق الاستقرار النقدي؟

*كيف تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير هيكل التجارة الخارجية؟

*أثر تقلبات أسعار النفط في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري؟

ملخص الدراسة

عنوان الدراسة: إنعكاسات تغير سعر الصرف على المؤشرات الإقتصادية الكلية خلال الفترة من1990إلى2020.

تهدف الدراسة إلى البحث في إنعكاسات تغير سعر الصرف على المؤشرات الإقتصادية الكلية خلال الفترة 1990-2020وذلك من خلال ثلاث فصول حيث درسنا في الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى تطور سعر الصرف في الجزائر من1962 إلى يومنا هذا في حين خصصنا الفصل الأخير لمدى تأثير تقلبات سعر الصرف على المتغيرات الإقتصادية الكلية خلال الفترة 1990-2020.

حيث يعتبر سعر الصرف على نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية وقد برزت أهمية سعر الصرف كسياسة في تطوير الإقتصاد الوطني، لذا تهتم الجزائر كباقي دول العالم بسياسة سعر صرف الدينار التي شهدت تعديلات كثيرة، هذا ما فتح المجال لصياغة إشكالية تعالج كيفية انعكاس سياسة سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي.

ولتبيان ذلك قمنا بإتباع المنهج الوصفي مع دراسة حالة الجزائر للوصول إلى أهداف الدراسة والتي تتمثل في معرفة العلاقة بين سعر الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي ,وتوصلنا إلى عدة نتائج مفادها أن سعر صرف الدينار يؤثر ويتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وبالنظر إلى النتائج التي تم التوصل إليها يكمن استخلاص بعض التوصيات، منها أنه لابد على الجزائر تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات ,وضرورة إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية بالمستوى الذي يمكنها من المنافسة وليس الإنتاج فقط.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، سياسة سعر صرف الدينار، الجزائر

Résumé de l'étude

Titre de l'étude : Implications de la variation du taux de change sur les indicateursmacroéconomiques au cours de la période allant de 1990 à 2020.

L'étude vise à rechercher les répercussions de la variation du taux de change sur les indicateurs macroéconomiques au cours de la période 1990-2020, à travers trois chapitres, le dernier étant l'ampleur de l'impact des fluctuations du taux de change sur les variables macroéconomiques au cours de la période 1990-2020.

Là où le taux de change est basé sur le taux de change entre l'unité de change et l'unité monétaire nationale, et l'importance du taux de change comme politique de développement de l'économie nationale est apparue. Par conséquent, l'Algérie, comme le reste du monde, s'intéresse à la politique de change du dinar qui a connu de nombreuses modifications Taux de change sur les variables macroéconomiques.

Pour le démontrer, nous avons suivi l'approche descriptive avec l'étude du cas de l'Algérie pour atteindre les objectifs de l'étude, qui est de connaître la relation entre le taux de change et les variables macroéconomiques, et nous sommes arrivés à plusieurs résultats que le taux de change du le dinar affecte et est affecté par les variables macroéconomiques et au vu des résultats obtenus il y a quelques recommandations de conclusion, notamment que l'Algérie doit activer et redynamiser les différents organes chargés de la promotion du commerce extérieur hors secteur des hydrocarbures, et la nécessité de réhabiliter les institutions économiques à un niveau qui leur permet d'être compétitifs, pas seulement la production.

Mots clés : taux de change, politique de change du dinar, Algérie

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية، الجزائر ،2009.
2. الطاهر لطرش تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ،2005.
3. قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ،2006.
4. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، طبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2011.
5. عبد المنعم السيد على عبد وعبد الرحمان حبيب، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلدان العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت ،1986.
6. محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف الإسكندرية ،2004.
7. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،2005.
8. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2007.
9. عادل احمد خشيش مجدي محمود شهاب العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر ،2005.
10. غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 1996.
11. أمين صيد، سياسية الصرف كأداة لتسوية الاختلال فى ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، لبنان ،2013.
12. عادل احمد حشيش العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2000.
13. مدحت الصادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،1997.
14. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، الأردن ،2013.
15. حسون سمير، الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، سنة 2004 والتوزيع، ط2.
16. توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن ،2010.

17. محمد احمد شاهين، سياسة الصرف خلال فترة الانفتاح، دار النهضة 2001.
18. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض العملة وحرب العملات، الدار الجامعية الإسكندرية ،2016.
19. خليل احمد الكايد، "الإدارة المالية والعالمية، التحليل المالي والاقتصادي «الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2010.
20. السيد محمد احمد السيرتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، مؤسسة التنمية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية ،2012.
21. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي ، المكتب الجامعي الحديث، ط 2008.
22. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ط.
23. موسي سعيد وآخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2008.
24. دردوري لحسن، لقليطي لخضر، سياسية سعر الصرف في الجزائر، مسيلة ،1مارس 2017.
25. احمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1999.
26. حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،2008.
27. إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص فى الجزائر، دار هومه، الجزائر ،2012.
28. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر، عمان ،2006
29. وهيبة السليماني، إدارة المديونية، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1, 2016.
30. سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الإقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية ,2003.
31. فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 1974.
32. ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1,مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 2002،
33. أشواق بن قدور تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي (دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1995-2005)، دار الراية، الأردن ,2013
34. سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتين من اجل التنمية (1962-1990-1989-2005)، دار الكتاب الحديث، مصر ،2013

ثانيا: الأطروحات الجامعية

1. احمد بودودة وفاء، إثر سياسة سعر الصرف على اختلال التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري 1990-2009، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي ،2013-2014.
2. أمين غوبال، إثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات "دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2015، مذكرة صمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي سنة 2015-2016.
3. بلهوري فطيمة، إثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في الجزائر خلال فترة 1990-2016، مذكرة نيل شهادة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، سنة 2017-2018.
4. جمال يعقوب وآخرون، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر للفترة 1988-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس أكاديمي في علوم التسيير وعلوم تجارية، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2012-2013.
5. دوحة سلمي، إثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبيل علاجها "دراسة حالة الجزائر "دراسة حالة "أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2014 -2015.
6. درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ،2010-2011.
7. عطاء الله طيرش: إثر تغيرات سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية -دراسة حالة، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية، مركز الجامعي غرداية الجزائر 2010 -2011
8. بلقاسم منهوم، إثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطني على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر "1970-2012»، مذكرة لنيل ماجيستير، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران ،2012-2013.
9. عبد الخليل هجيره، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، غير منشور، جامعة أبى بكر بلقايد، تلمسان – الجزائر ،2011-2012.
10. زاهر لخضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية الاقتصاد الفلسطيني 1994 -2010 رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين،.2012.

11. بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر "1970-2010 أطروحة دكتوراه تخصص تسير، جامعة تلمسان 2013.
12. بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، سنة 2012-2013.
13. بربري محمد أمين، الاختبار الأمثل لنظام الصرف ودوروه في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر -أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، سنة 2010-2011.
14. بن ختم يوسف، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية "حالة الجزائر "مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي ينكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر ،2015-2016.
15. صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف "دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبى بكر بلقايد، تلمسان الجزائر ،2009-2010.
16. المراحي البشير، تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدي للفرانكل كنموذج "1994-2010»، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في الاقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2015،2-2016.
17. شيباني سليمان، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر "1963-2006 «، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2008.
18. تواتي خديجة، تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف "دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري "1980-2011»، مذكرة تخرج ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ،2013-2014.
19. سيد عمر زهرة، إنعكاسات سعر صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال 1986-2016، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد داريه، ادرار - الجزائر ،2017-2018.
20. راقي بديع حبيب، دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، غير منشورة، جامعة دمشق ،2014-2015.

21. مسكين سارة، إنعكاسات سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي "النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الأموال "في العلوم الاقتصادية، محمد الصديق بن يحي، جيجل ،2017-2018.
22. جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية –دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر للفترة 1990-2010، رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ،2013-2012.
23. دوغة الحسين، إثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 دراسة قياسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، محمد بوضياف، مسيلة ،2017-2016.
24. طيوب حسين وآخرون، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلي "دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة "1990-2015 «، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم ومالية، فسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، محمد بوضياف، المسيلة ،2016-2017.
25. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي –دراسة حالة الجزائر مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة 2004-2005.
26. عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه على مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة "1970-2007 «، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد قياس اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر ،2010-2011.
27. بوحركات بوعلام، أثر تغيرات سعر صرف العملات الرئيسة على العملات البترولية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد تنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلاني الياس سيدي بلعباس ،2019-2020.
28. عائشة بلحرش، سعر الصرف الحقيقي التوازني "دراسة حالة الدينار الجزائري «، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر ،2013 -2014.
29. بوعلام مولاي، سياسة سعر الصرف في الجزائر "دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2003 «، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر ،2005 -2004.

30. قارة إبراهيم، إثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونموذجه قياسية بإستخدام معطيات البانل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ،2019 -2018.
31. سمير ايت يحي، التحديات النقدية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر 2014-2013.
32. بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية –حالة الجزائر – رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد ،2011-20012.
33. عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1999-2014 ، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، قاصدي مرباح ورقلة ،2015-2016.
34. مراكشي حياة، إشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودورها في الحد من اللجوء الى السوق الموازية دراسة حالة تركيا وبعض الدول العربية، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف ،2018-2019.
35. سارة بسويس، أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة 2000-2019، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، غير منشورة، اكلي محند اولحاج، البويرة 2020-2021.
36. سي محمد كمال، التقييم الكمي للأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر 2013-2014.
37. جميلة عادل، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،2018-2019.
38. بن نيني محمد، دراسة قياسية حول أثر بعض المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لفترة (1990-2013)، مذكرة لنيل شهادة ماستر، غير منشورة، جامعة أم البواقي ،2014-.2015
39. ليلى زراري، انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على الاحتياطات الوطنية –دراسة حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2015-2016،

40.لخديمي عبد الحميد، آثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية، دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر، رسالة تدخل ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر 2010.

41. محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية (دراسة مقارنة بين تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر 2010-2011.,

42. بطاهر على، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006.

.43

ثالثا: ملتقيات ومحاضرات

1. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الثانية،0u-p-oالجزائر 1992.
2. نوال بن عمار، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والدولية الحكومة العالمية أيام 20 -21-/2009/10.
3. الأستاذ بوخاتم، مقياس التأمينات العينية والشخصية، قانون الخاص، كلية الحقوق.
4. محمد راتول، تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية المرونات، ملتقي وطني بعنوان المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية "الواقع والتحديات "كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر 4،5 أفريل 2006
5. ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر والتوزيع مصر، 2006،

ثالثا: مجلات :

1. مصطفى بن شلاط، دراسة قياسية لتحديد سعر الصرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، مجلة التنظيم والعمل، مجلد 4، العدد 7،
2. السعيد بن نرمين، سياسات سعر الصرف في الدول النامية، مجلة السياسات الدولية، العدد 144، ابريل 2001،
3. نورة عبد الرحمان اليوسف، تعادل أسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ع 1وم 20، جامعة الملك سعود، السعودية، ماي 2004،
4. مجلة إضاءات معهد الدراسات المصرفية، العدد 12، الكويت ،2011

5. كبداني سيدي احمد قاسم محمد فؤاد، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2013/03
6. منال جابر مرسي محمد، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة "1990-2017»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 10سنة 2017، جامعة سوهاج 12-10-2017،
7. مريم يحي جاد وآخرون، دراسة وتحليل أثر تغيرات سعر الصرف على التنمية المستدامة وانعكاس هذا الأثر على حجم البطالة في مصر، جامعة عين شمس، الرابعة والأربعون، الجزء الثاني، ديسمبر2018.
8. صبيحة قاسم هاشم وآخرون، التحويط المالي لمخاطر أسعار الصرف بإستعمال أدوات الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 25، العراق ،2009.
9. بن بوزيان محمد وآخرون، فاعلية سعر الصرف الموازي في الجزائر، مجلة المناجمنت، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر 2002
10. أحمد بن البار صلاح الدين شريط، تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 مجلة الدراسات المالية والمحاسبية.
11. أويابة صالح أثر الانفتاح التجاري على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة خلال الفترة 1980-2018,مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13 العدد 1,جامعة غرداية 2020,.
12. هيشر أحمد تيجاني وآخرون، دراسة وتحليل العلاقة الاقتصادية بين مؤشري التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الاغواط، العدد 38 أوت 2019,
13. لخضر عبد الرزاق مولاي وشعيب بونوة، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد07 جامعة ورقلة، الجزائر ,2009

رابعا: قوانين ومراسيم :

1. انظر المادة 659 من الأمر58- 75 التضامن قانون المدني
2. انظر المادة 619 من الأمر 58-57
3. انظر المادة 645 من الأمر 58-57
4. انظر المادة 948 من الأمر 58-57
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 58-57 مؤرخ في 20 رمضان عام 1395 موافق لـــــــــ 26سبتمبر 1985المادة 882 الحقوق التبعية أو التأمينات العينية
6. انظر المادة 911 من الأمر 58-57

خامسا: المواقع الالكترونية:

a. www.dgpp-mf.gov.dz
b. www.imf.org
c. http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12FINANCES-PUBLIQUES.pdf.www.dgpp-mf.gov.dz

قائمة الملاحق

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ميزان العمليات الجارية	**1.35**	**2.39**	**1.3**	**0.8**	**-1.8**	**-2.2**	**1.2**	**3.45**	**-1.12**	**0.02**
الميزان التجاري	3.11	4.67	3.2	2.4	-0.3	0.2	4.1	5.69	1.28	13.32
الصادرات	12.88	12.44	11.51	10.41	08.89	10.25	13.2	13.82	10.15	12.32
محروقات	12.35	11.97	11.0	9.9	8.6	9.7	12.6	13.18	9.77	11.91
أخرى	0.53	0.47	0.5	0.6	0.3	0.5	0.6	0.64	0.38	0.41
الواردات	-9.77	-7.77	-8.3	-8.0	-9.2	-10.1	-9.1	-8.13	-8.87	-8.96
صافي خدمات غير العوامل	-1.2	-1.35	-1.1	-1.0	-1.2	-1.3	-1.4	-1.08	-1.5	-1.84
دائن	0.51	0.42	0.6	0.6	0.7	0.7	0.8	1.07	0.74	0.72
مدين	-1.71	-1.77	-1.8	-1.6	-1.9	-2.0	-2.2	-2.15	-2.24	-2.56
صافي دخل العوامل	-2.09	-2.21	-2.2	-1.8	-1.7	-2.2	-2.4	-2.22	-2.00	-2.29
دائن	0.07	0.07	0.1	0.2	0.1	0.1	0.2	0.26	0.37	0.22
مدين	-	-	-	-	-1.84	-2.31	-2.56	-2.47	-2.37	-2.51
مدفوعات الفوائد	-2.16	-2.29	2.4	-1.9	-1.8	-1.3	-2.6	-2.11	-1.95	-
صافي التحويلات	1.53	1.29	1.4	1.1	1.4	1.1	0.9	1.06	1.09	0.79
ميزان حساب رأس المال	**-1.57**	**-1.89**	**-1.1**	**-0.8**	**-2.5**	**-4.1**	**-3.3**	**-2.29**	**-0.66**	**-2.40**
الاستثمار المباشر (صافي)	-0.04	-0.08	0.00	0.00	0.00	0.00	0.3	0.26	0.47	0.46
رأس العام (صافي)	-0.44	-1.23	0.1	-0.3	-2.4	-3.9	-3.4	-2.51	-1.33	-1.97
السحب	6.29	6.00	6.9	6.5	4.7	3.2	1.8	1.69	1.83	1.08
المداد	-6.73	-7.22	-6.8	-6.9	-7.1	-7.1	-5.2	-4.2	-3.16	-3.04
قروض قصيرة الأجل و السهو والخطأ	**-1.03**	**-0.56**	**-1.2**	**-0.5**	**-0.1**	**-0.3**	**-0.2**	**-0.04**	**-0.2**	**-0.89**
قروض قصيرة الأجل	-1.03	-0.56	0.2	-0.5	-0.1	-0.1	-0.2	-0.16	-	-
السهو والخطأ	-	-	-1.3	0.00	0.00	-0.2	0.00	-	-	-
الميزان الكلي	-0.22	0.5	-0.2	0.00	-4.4	-6.3	-2.1	1.16	-1.78	-2.38
التمويل	-	-	-0.2	0.00	4.4	6.3	2.1	-1.16	1.78	2.38
التغير في الاحتياطات الاجمالية	0.22	0.5	0.1	-	-1.1	0.5	-2.1	-3.83	1.21	2.4
اعادة الشراء من الصندوق	0.09	-0.84	-0.2	-0.3	0.7	0.3	0.6	-0.35	-0.45	-0.36
التغير في الالتزامات الأخرى بنك الجزائر	-	-	-	0.3	0.00	-0.1	-0.1	0.00	-	-0.05
الديون المعاد جدولتها	-	-	-	-	4.4	4.9	3.5	2.22	0.52	0.00
ميزان المدفوعات المدعم المتعدد الاطراف	-	-	-	-	0.44	0.6	0.94	0.8	0.13	0.08
الاحتياطات من غير الذهب	0.8	1.6	1.5	1.5	2.60	2.1	4.2	8.04	6.84	4.4

الملحق رقم 01 يمثل ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة 1990-1999

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ميزان العمليات الجارية	**8.93**	**7.06**	**4.36**	**8.84**	**11.12**	**21.18**	**28.95**	**30.54**	**34.45**	**0.41**	**12.16**
الميزان التجاري	12.3	9.61	6.7	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.6	7.78	18.2
الصادرات	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18	57.09
محروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41	56.12
أخرى	0.59	0.56	0.6	0.47	0.67	0.47	1.13	0.98	1.4	0.77	0.97
الواردات	-9.35	-9.48	-12.01	-13.32	-17.95	-19.86	-20.68	-26.35	-37.99	-37.4	-38.9
صافي خدمات غير العوامل	-1.45	-1.53	-1.18	-1.35	-2.01	-2.27	-2.2	-4.09	-7.59	-8.69	-8.33
دائن	0.91	0.91	1.3	1.57	1.85	2.51	2.58	2.84	3.49	2.99	3.57
مدين	-2.36	-2.44	-2.48	-2.92	-3.86	-4.78	-4.78	-6.93	-11.08	-11.68	-11.9
صافي دخل العوامل	-2.71	-1.69	-2.23	-2.7	-3.60	-5.08	-4.52	-1.82	-1.34	-1.31	-0.36
دائن	0.38	0.85	0.68	0.76	0.99	1.43	2.42	3.82	5.13	4.74	4.6
مدين	-3.09	-2.54	-2.91	-3.46	-4.59	-6.51	-6.94	-5.64	-6.47	-6.05	-4.96
مدفوعات الفوائد	-	-	-	-1.18	-1.29	-1.03	-0.76	-0.23	-0.19	-0.17	-0.11
صافي التحويلات	0.79	0.67	1.07	1.75	2.46	2.06	1.61	2.22	2.78	2.63	2.65
ميزان حساب رأس المال	**-1.36**	**-0.87**	**-0.71**	**-1.37**	**-1.87**	**-4.24**	**-11.22**	**-0.99**	**2.54**	**3.45**	**3.42**
الاستثمار المباشر (صافي)	0.42	1.18	0.97	0.62	0.62	1.06	1.76	1.37	2.33	2.54	3.7
رأس المال (صافي)	-1.96	-1.99	-1.32	-1.99	-2.23	-3.05	-11.89	-0.77	-0.43	1.30	0.44
السحب	0.8	0.91	1.6	1.65	2.12	1.41	0.98	0.51	0.84	2.19	0.55
السداد	-2.76	-2.9	-2.92	-3.03	-4.35	-4.46	-12.87	-1.28	-1.27	-0.89	-0.11
قروض قصيرة الأجل و السهو والخطأ	**0.18**	**-0.06**	**-0.36**	-	-	-	-	-	-	-	-
قروض قصيرة الأجل	-	-	-	-	-	-	0.06	-1.13	-	-	-
السهو والخطأ	-	-	-	-0.61	-0.26	-2.25	-1.08	-1.59	0.64	-0.39	-0.49
الميزان الكلي	7.57	6.19	3.65	6.86	8.99	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58
التمويل	-7.57	-6.19	-3.65	-7.47	-9.25	-16.94	-17.73	-29.55	-36.99	-3.86	-15.58
التغير في الاحتياطات الاجمالية	-7.51	-6.05	-3.39	-7.03	-8.88	-16.31	-17.73	-28.27	-36.53	-2.28	-15.25
اعادة الشراء من الصندوق	-0.1	-0.14	-0.3	-0.44	-0.37	-0.63	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
التغير في الالتزامات الأخرى بنك الجزائر	0.00	0.00	0.00	-	-	-	-	-1.28	-0.46	0.09	-0.08
الاحتياطات من غير الذهب	11.90	17.69	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10	147.22	162.22

الملحق رقم 02 يمثل ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة2000-2010

ميزان المدفوعات

بنك الجزائر

1.4 ميزان المدفوعات
(قيم بملايير الدولارات الأمريكية)

	2015	2016	الثلاثي الثالث 2016	الثلاثي الرابع 2016	السداسي الثاني 2016	2017	الثلاثي الأول *2017	الثلاثي الثاني *2017	السداسي الأول *2017	الثلاثي الثالث *2017	الثلاثي الرابع *2017	السداسي الثاني *2017
الرصيد الجاري الخارجي	**-27,29**	**-26,22**	**-6,76**	**-4,69**	**-11,45**	**-22,10**	**-6,40**	**-5,73**	**-12,12**	**-5,05**	**-4,92**	**-9,97**
الميزان التجاري	**-18,08**	**-20,13**	**-4,90**	**-3,18**	**-8,08**	**-14,41**	**-4,20**	**-3,70**	**-7,90**	**-3,51**	**-3,00**	**-6,51**
الصادرات	34,57	29,31	7,31	8,92	16,23	34,57	8,77	8,07	16,83	8,08	9,66	17,73
المحروقات	33,08	27,92	6,99	8,46	15,45	33,20	8,39	7,77	16,16	7,78	9,27	17,05
صادرات أخرى	1,48	1,39	0,32	0,46	0,78	1,37	0,38	0,30	0,68	0,30	0,39	0,69
الواردات	-52,65	-49,44	-12,21	-12,10	-24,31	-48,98	-12,97	-11,77	-24,74	-11,59	-12,66	-24,25
خدمات ،خارج دخل العوامل ،صافي	**-7,52**	**-7,34**	**-1,80**	**-1,70**	**-3,50**	**-8,18**	**-2,39**	**-2,09**	**-4,48**	**-1,78**	**-1,91**	**-3,69**
دائن	3,48	3,43	0,71	1,05	1,76	3,00	0,75	0,75	1,49	0,73	0,78	1,51
مدين	-11,00	-10,78	-2,51	-2,75	-5,26	-11,18	-3,14	-2,84	-5,98	-2,51	-2,70	-5,20
دخل العوامل ، صافي	**-4,45**	**-1,57**	**-0,74**	**-0,56**	**-1,31**	**-2,59**	**-0,54**	**-0,69**	**-1,23**	**-0,65**	**-0,71**	**-1,36**
دائن	2,19	2,42	0,44	0,40	0,83	2,26	0,67	0,35	1,02	0,87	0,37	1,24
مدين	-6,64	-3,99	-1,18	-0,96	-2,14	-4,86	-1,21	-1,04	-2,25	-1,52	-1,08	-2,60
دفع الفوائد	-0,12	-0,03	0,00	-0,01	-0,01	-0,04	-0,01	-0,01	-0,02	0,00	-0,01	-0,02
أخرى	-6,52	-3,97	-1,17	-0,95	-2,13	-4,81	-1,20	-1,03	-2,23	-1,51	-1,06	-2,57
تحويلات صافية	2,77	2,82	0,68	0,76	1,44	3,09	0,74	0,75	1,49	0,89	0,70	1,60
رصيد حساب رأس المال	**-0,25**	**0,19**	**-0,03**	**0,06**	**0,03**	**0,33**	**0,02**	**1,04**	**1,06**	**-0,26**	**-0,47**	**-0,73**
حساب رأس المال	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
الإستثمار المباشر (الصافي)	-0,69	1,59	0,43	0,33	0,75	1,21	0,27	0,33	0,60	0,28	0,33	0,61
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	-0,46	0,64	0,00	0,71	0,71	-0,07	-0,10	0,06	-0,04	0,04	-0,07	-0,02
السحب	4,82	5,13	0,98	1,94	2,92	4,00	0,95	1,05	2,01	1,02	0,98	2,00
الإهتلاك	-5,28	-4,49	-0,98	-1,23	-2,22	-4,07	-1,06	-1,00	-2,05	-0,97	-1,05	-2,02
قروض قصيرة الأجل وأخطاء	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
و سهو ، صافي	0,90	-2,04	-0,45	-0,98	-1,43	-0,81	-0,15	0,65	0,51	-0,58	-0,74	-1,31
الرصيد الإجمالي	**-27,54**	**-26,03**	**-6,79**	**-4,63**	**-11,42**	**-21,76**	**-6,38**	**-4,68**	**-11,06**	**-5,31**	**-5,39**	**-10,70**

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

(*): وضعية مؤقتة

النشرة الإحصائية الثلاثية - مارس 2018

الملحق رقم 03 يمثل ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة 2015- 2017

بنك الجزائر

2.9.هيكل الصادرات و الواردات
(القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

	الواردات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2011	47 300	1 164	9 805	1 776	10 431	229	15 951	7 944
2012	50 376	4 955	9 023	1 839	10 629	329	13 604	9 997
2013	54 903	4 356	9 572	1 766	10 810	449	15 745	12 205
2014	58 330	2 851	11 005	1 884	12 740	657	18 906	10 287
2015	51 646	2 352	9 329	1 508	11 512	579	16 593	9 773
السداسي الأول	27 407	1 219	5 132	811	6 006	323	8 790	5 126
السداسي الثاني	24 239	1 133	4 197	697	5 506	256	7 803	4 647
الثلاثي الثالث	12 093	581	1 939	332	2 731	140	4 004	2 366
الثلاثي الرابع	12 146	552	2 258	365	2 775	116	3 799	2 281
ديسمبر	4 001	301	739	110	882	30	1 225	714
نوفمبر	3 971	180	699	112	955	44	1 176	805
أكتوبر	4 174	71	820	143	938	42	1 398	762
				(النسبة السنوية للواردات)				
2011	100	2,46	20,73	3,75	22,05	0,48	33,72	16,79
2012	100	9,84	17,91	3,65	21,10	0,65	27,00	19,84
2013	100	7,93	17,43	3,22	19,69	0,82	28,68	22,23
2014	100	4,89	18,87	3,23	21,84	1,13	32,41	17,64
2015	100	4,55	18,06	2,92	22,29	1,12	32,13	18,92
السداسي الأول	100	4,45	18,73	2,96	21,91	1,18	32,07	18,70
السداسي الثاني	100	4,67	17,32	2,88	22,72	1,06	32,19	19,17
الثلاثي الثالث	100	4,80	16,03	2,75	22,58	1,16	33,11	19,57
الثلاثي الرابع	100	4,54	18,59	3,01	22,85	0,96	31,28	18,78
ديسمبر	100	7,52	18,47	2,75	22,04	0,75	30,62	17,85
نوفمبر	100	4,53	17,60	2,82	24,05	1,11	29,61	20,27
أكتوبر	100	1,70	19,65	3,43	22,47	1,01	33,49	18,26

	الصادرات	المحروقات**	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2011	73 802	71 662	2 140	357	162	1 495	-	36	16
2012	72 620	70 571	2 048	314	167	1 519	-	30	18
2013	65 823	63 662	2 161	402	108	1 608	-	25	18
2014	61 172	58 362	2 810	323	110	2 350	2	15	10
2015	35 138	33 081	2 057	239	105	1 685	-	17	11
السداسي الأول	19 256	18 234	1 022	150	49	808	-	9	6
السداسي الثاني	15 881	14 846	1 035	89	56	877	-	8	5
الثلاثي الثالث	7 942	7 583	359	45	27	280	-	5	2
الثلاثي الرابع	7 940	7 264	676	44	29	597	-	3	3
ديسمبر	2 796	2 602	194	15	10	168	-	-	1
نوفمبر	2 277	2 158	119	14	10	92	-	2	1
أكتوبر	2 866	2 503	363	15	9	337	-	1	1
					(النسبة السنوية للصادرات)				
2011	100,00	97,10	2,90	0,48	0,22	2,03	-	0,05	0,02
2012	100,00	97,18	2,82	0,43	0,23	2,09	-	0,04	0,02
2013	100,00	96,72	3,28	0,61	0,16	2,44	-	0,04	0,03
2014	100,00	95,41	4,59	0,53	0,18	3,84	0,003	0,02	0,02
2015	100,00	94,15	5,85	0,68	0,30	4,80	-	0,05	0,03
السداسي الأول	100,00	94,69	5,31	0,78	0,25	4,20	-	0,05	0,03
السداسي الثاني	100,00	93,48	6,52	0,56	0,35	5,52	0,00	0,05	0,03
الثلاثي الثالث	100,00	95,48	4,52	0,57	0,34	3,53	-	0,06	0,03
الثلاثي الرابع	100,00	91,49	8,51	0,55	0,37	7,52	0,00	0,04	0,04
ديسمبر	100,00	93,06	6,94	0,54	0,36	6,01	-	0,00	0
نوفمبر	100,00	94,77	5,23	0,61	0,44	4,04	-	0	0,04
أكتوبر	100,00	87,33	12,67	0,52	0,31	11,76	-	0,03	0,03

المصدر: المديرية العامة للجمارك

(**) محليات بنك الجزائر

التمثيل البياني 2.9 : تطور الواردات و الصادرات

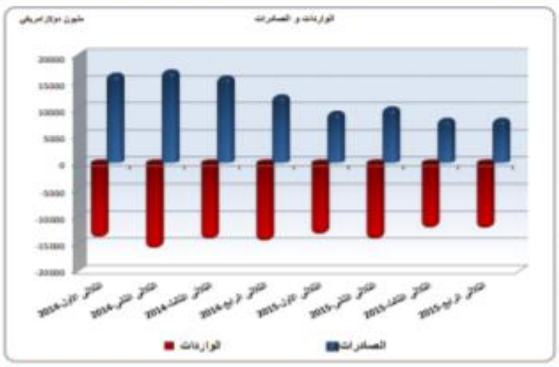

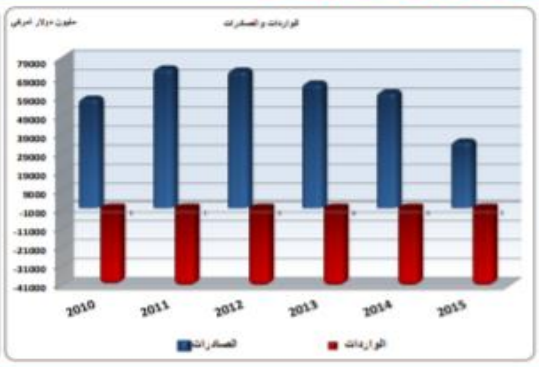

ملحق 04 يمثل هيكل الصادرات والواردات للجزائر 2011-2015

بنك الجزائر

2.9.هيكل الصادرات و الواردات
(القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

		الواردات	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية	واردات أخرى
2017		48 980	8 069	1 899	1 456	10 483	585	13 368	8 129	4 991
2018		48 573	8 199	977	1 814	10 468	537	12 824	9 312	4 443
	الثلاثي الأول	12 277	2 146	460	446	2 621	109	2 923	2 037	1 537
	الثلاثي الثاني	12 062	2 261	190	485	2 557	154	3 165	2 499	751
	الثلاثي الثالث	11 183	1 918	140	432	2 506	146	3 228	2 224	590
	الثلاثي الرابع	13 051	1 874	186	451	2 785	129	3 509	2 552	1 565
2019 *		44 632	7 694	1 369	1 921	9 840	437	10 845	7 934	4 592
	الثلاثي الأول	12 577	1 836	158	499	2 776	118	3 232	2 205	1 753
	الثلاثي الثاني	11 481	2 097	137	501	2 780	124	2 660	2 223	960
					(النسبة المئوية للواردات)					
2017		100	16,47	3,88	2,97	21,40	1,19	27,29	16,60	10,19
2018		100	16,88	2,01	3,73	21,55	1,11	26,40	19,17	9,15
	الثلاثي الأول	100	17,48	3,74	3,63	21,35	0,89	23,81	16,59	12,52
	الثلاثي الثاني	100	18,75	1,58	4,02	21,20	1,27	26,24	20,72	6,23
	الثلاثي الثالث	100	17,15	1,25	3,86	22,40	1,30	28,86	19,89	5,28
	الثلاثي الرابع	100	14,36	1,43	3,46	21,34	0,99	26,88	19,55	11,99
2019 *		100	17,24	3,07	4,30	22,05	0,98	24,30	17,78	10,29
	الثلاثي الأول	100	14,60	1,26	3,97	22,07	0,94	25,70	17,53	13,94
	الثلاثي الثاني	100	18,26	1,19	4,36	24,21	1,08	23,17	19,36	8,36

		الصادرات	المحروقات**	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2017		34 569	33 202	1 367	350	73	845	0	78	20
2018		41 113	38 897	2 216	373	93	1 626	0	90	33
	الثلاثي الأول	10 168	9 655	513	90	39	353	0	23	9
	الثلاثي الثاني	10 289	9 749	540	112	14	378	0	28	9
	الثلاثي الثالث	10 223	9 664	559	71	21	434	0	23	9
	الثلاثي الرابع	10 433	9 829	603	100	19	461	0	16	7
2019 *		34 994	32 926	2 068	408	96	1 445	0	83	36
	الثلاثي الأول	9 412	8 850	562	112	26	385	0	29	9
	الثلاثي الثاني	8 513	7 976	537	97	23	387	0	20	11
					(النسبة المئوية للصادرات)					
2017		100	96,05	3,95	1,01	0,21	2,45	0,00	0,23	0,06
2018		100	94,61	5,39	0,91	0,23	3,96	0,00	0,22	0,08
	الثلاثي الأول	100	94,95	5,05	0,88	0,38	3,47	0,00	0,23	0,09
	الثلاثي الثاني	100	94,75	5,25	1,09	0,13	3,67	0,00	0,27	0,08
	الثلاثي الثالث	100	94,53	5,47	0,69	0,21	4,25	0,00	0,22	0,09
	الثلاثي الرابع	100	94,22	5,78	0,96	0,18	4,42	0,00	0,15	0,06
2019 *		100	94,09	5,91	1,17	0,27	4,13	0,00	0,24	0,10
	الثلاثي الأول	100	94,03	5,97	1,19	0,28	4,09	0,00	0,31	0,10
	الثلاثي الثاني	100	93,69	6,31	1,14	0,27	4,54	0,00	0,23	0,13

(*)معطيات مرقنة
معطيات بنك الجزائر

التمثيل البياني 2.9 : تطور الواردات و الصادرات

ملحق 05 يمثل هيكل الصادرات والواردات للجزائر 2017-2019